وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإجتماعية

دور القطاع الخاص في تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر

دراسة ميدانية لمؤسسة SLIHI Travail Technique ولاية بومرداس

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الإجتماع: تخصص تنظيم وعمل

من إعداد الطالبين: تحت اشراف الدكتورة :

- بن قاسي محمد. – عرابجي إيمان

- شاعة رشيدة

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	المؤسسة الاصلية	الرتبة	الصفة
صغير جميلة	جامعة المدية	دكتورة	رئيسًا
عرابجي ايمان	جامعة المدية	دكتورة	مشرفًا
معيزي نذير	جامعة المدية	دكتور	مناقشًا

السنة الدراسة: 2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

۞و آخر دعواهم أنِ الحمد لله ربِ العالمين۞

"كن عالما.. فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

ولأن شكر أهل الفضل من تمام شكر الله عزّ و جلّ، يتقدم كل من الطالب بن قاسي محمد والطالبة شاعة رشيدة بجزيل الشكر والامتنان إلى كلّ أساتذتنا ودكاترتنا الكرام بجامعة يحي فارس بالمدية على جهدهم وفضلهم في مشوارنا العلمي على مرِ خمسِ سنوات ، نخصّ منهم بالذكر كل من درسونا في السنوات السابقة : الاستاذ كلوشي مصطفى، الاستاذ بوجطو محمد جمال، الاستاذة صغير جميلة، و الاستاذ بكيس فريد، و الاستاذ شتوي الأخضر، و الاستاذ عمور محمد، و الاستاذ شريف صديق، و الاستاذ منادلي... وكل من كان له أثر طيب في نفوسنا نسأل الله لكم بركة في العلم والعمر.

وشكر خاص للأستاذة المشرفة على بحثنا المتواضع الاستاذة " عرابجي ايمان "، عرفانا واعترافا ببذلك الحسن معنا ونصحك الرشيد وحرصك الشديد على أن ننجح في أداء واجبنا وتحقيق رسالتنا ، نسأل الله أن يجزيك عنا خير الجزاء و أن يعيننا على حفظ الأمانة .

كما نشكر الزميل " عبدالنور لكحل" على جهده المبذول معنا و دعمه المعنوي لنا، جزاك الله كل خير.

بن قاسي محمد

شاعة رشيدة

إهداء

أهدي تخرجي :

إلى أبي " محمد" الذي أتفَاخرُ بسيرته الطّيبَة بين الجَميع، الذي عَلّمني أن أرضِيّ ربي أولاً وثانيًا وأخيرًا، وأودَعني وَصأيا ذَخيرة تُلهمني إلى الصّواب دائمًا إن تَعرقلت خُطأي.

إلى الطَيبة أمي " عائشة " التي تُلوّن حَياتي بِدَعواتُها المُتواصِلة، التي ربّتني على عِزّة النّفس المُختلطة بالرّوح الخفيفة و غَرست بِي الرّضا الدّائم وأرغمت لِساني على قول " الحمدُلله دائماً وأبدًا " فبِتُّ أَتنفس يَقيناً وقَناعةً بكل ما يؤتِيه لي اللّه من قضاءٍ و قدَر.

إلى إخوتي " يوسف " ، " امين " ،" عيسي " و " عبدالله " فكانوا و لا زالو لي الحصن الدائم والمرافق والسند (سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا) دمتم لي.

إلى أخواتي " فاطمة " ، " سمية " و " سارة " فهنَ المؤنسات، الضمادات، الضمانات. دمتم لي.

إلى من تربطني بها رابطة الروح أختي "ريم".

اليكُنَ نساء إخوتي حفظكن الله.

إلى أحفاد العائلة أسأل الله لهم نباتا حسنا ، بالأخص أولهم عمرومحمد و وردتي هبة مسك الختام.

إلى رفاق الخطوة الأولى و الخطوة ما قبل الأخيرة ، إلى من كانوا في سنوات العجاف سحابًا ممطرًا

إلى زميلاتي و زملائي.

إلى زميلي في هذا العمل " بن قاسي محمد".

إلى من ساندتني في عملي صديقتي و رفيقة العمر من جبرني الله بصحبتها " سالمي صبرينة ".

إلى أستاذتي القدوة : " قشطولي سهيلة ".

إلى كل من ترك أثرًا طيبا نفعني في الدنيا و الآخرة.

إلى من جالت مع بين صفحات الأوراق فتحملت عناء كل الأوقات ذاتي الطموحة.

أسأل الله أن يوتيكم في الدنيا حسنة و في الآخرة حسنة.

شاعة رشيدة.

إهداء

أهدي تخرجي إلى الشخص الوحيد الذي قد يتمناني أن أكون أفضل منه .. وإلى من أفخر بأن يكون أسمي مقروناً بأسمه، إلى أبي سندي ، إلى من أفنى حياته لأبنائه لكي لأيحتاجوا لأحد .

إلى الانسأنه الوحيده الصادقه بدعواتها من القلب إلى السماء ولها الشكر بعد الله بحجم السماء .. إلى من سهرت وتعبت وربت وأعطت أمي حفظها الله وأدامها نعمه عامره في حياتي..

إلى أخي وأخواتي من يشد بهم أزري من دعموني طوال مسيرتي التعلميه، دمتم لي.

إلي زملاء الدراسة ورفقاء الدرب من كانوا خير رفيق و أنيس في مشواري الدراسي طيلة سنوات الجامعة .

إلى زميتلي في هذا العمل المتواضع .

إلى كل من كان له أثر طيب نفعني به .

أسأل الله أن يوتيكم في الدنيا حسنة و في الآخرة حسنة.

بن قاسي محمد

فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحة
كلـــمة الشـــكر	
الإهـــــــداء	
الفـــــــهرس	
مقـــدمة	أ ، ب
باب الأول : الجانب المنهجي و النظري للدراسة **الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة**	
أسباب إختيار الموضوع	1
أهمية الدراسة	2
أهداف الدراسة	2
إشكالية الدراسة	4
فرضيات الدراسة	4
تحديد المفاهيم	5
الدراسات السابقة	10
المقاربة السوسيولوجية	12
صعوبات الدراسة	13
الفصل الثاني : واقع القطاع الخاص في الجزائر.	
تـــــمهـــــيد	15
المبحث الأول : الخوصصة في الجزائر	16
المطلب الأول : اسباب و دوافع الخوصصة في الجزائر	16
المطلب الثاني : مسار الخوصصة في الجزائر	17
المطلب الثالث : العراقيل التي واجهتها الخوصصة في الجزائر	31
المطلب الرابع : تقييم برامج الخوصصة و عوامل بطئها	32
المطلب الخامس : اساليب و اهداف الخوصصة	38

المطلب السادس : الاطار القانوني العام للخوصصة في الجزائر	**43**
المبحث الثاني : القطاع الخاص	**45**
المطلب الأول : التطور التاريخي للقطاع الخاص في الجزائر	**45**
المطلب الثاني : ماهية و تصنيفات القطاع الخاص	**47**
المطلب الثالث : دور القطاع الخاص في الأنظمة الاقتصادية	**50**
المطلب الرابع : معوقات التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر	**51**
المطلب الخامس : مساهمة القطاع الخاص في التنمية	**53**
المطلب السادس : متطلبات إزدهار القطاع الخاص	**55**
خلاصة الفصل	**55**
الفصل الثالث : سياسة التشغيل في الجزائر.	
تمهيـــد	**57**
المبحث الأول : تطور سياسة التشغيل في الجزائر	**57**
المطلب الأول : تطور قطاع التشغيل في الجزائر	**57**
1 مرحلة ما قبل 1985	**57**
2مرحلة الإصلاحات (1986-1999)	**59**
3 مرحلة ما بعد الإصلاحات (2000-2009)	**64**
المطلب الثاني : آليات تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر	**68**
المطلب الثالث : اجهزة و برامج التشغيل في الجزائر	**71**
1-الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)	**71**
2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)	**72**
3- الوكالة دعم التشغيل للشباب (ANSEJ)	**73**
4- برنامج (CNAC)	**74**
5- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI	**74**
- المطلب الرابع : أسس و أبعاد سياسة التشغيل	**74**
- المطلب الخامس : النظريات المفسرة للعمل	**76**

- المطلب السادس : التحديات التي تواجه سياسة التشغيل	**81**
المبحث الثاني : القطاع الخاص و سياسة التشغيل بالجزائر	**82**
المطلب الأول : تطور التشغيل من خلال القطاع الخاص في الجزائر	**82**
المطلب الثاني : دور القطاع الخاص في التشغيل.	**82**
المطلب الثالث : مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل	**83**
المطلب الرابع : دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية	**84**
المطلب الخامس : دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاجتماعية	**85**
المطلب السادس : أثر القطاع الخاص على التشغيل	**86**
خلاصة الفصل	**87**
الباب الثاني : الجانب الميداني للدراسة **الفصل الرابع : عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية**	
أولا : الاجراءات المنهجية للدراسة	
نشأة و تطور المؤسسة	**90**
المجال المكاني للدراسة	**91**
المجال الزماني للدراسة	**91**
الهيكل التنظيمي للمؤسسة	**91**
المنهج المتبع في الدراسة	**93**
ادوات جمع البيانات	**94**
العينة و طرق تحليلها	**95**
ثانيا : مناقشة نتائج الدراسة	
1-عرض و تحليل البيانات الأولية .	**98**
2-عرض و تحليل بيانات الفرضية الأولى	**103**
3-عرض و تحليل بيانات الفرضية الثانية	**106**
نتائج الفرضيات	**118**
الاستنتاج العام .	**119**

خاتمة
قائمة المراجع .
الملاحق

فهرس الجداول و الأشكال

رقم الجدول/الشكل	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (01)	يوضح تطور المديونية و خدماتها خلال الفترة (1995/1980)	**18**
الجدول رقم (02)	يوضح تطور آزمة المديونية في الجزائر	**21**
الشكل رقم (01)	يمثل أهداف الخوصصة	**42**
الجدول(03)	يوضح العرض و الطلب خلال المرحلة(1990-1995)	**62**
الشكل(02)	يوضح ابعاد سياسة التشغيل	**75**

للإطار الميداني:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	جدول يوضح توزيع العينة حسب الجنس	98
02	جدول يوضح سن المبحوثين	99
03	جدول يوضح الفئة المهنية للمبحوثين	100
04	جدول يوضح الحالة العائلية للمبحوثين	101
05	جدول يوضح أقدمية المبحوثين في عملهم	101
06	جدول يوضح الشروط المتوفرة في التوظيف	102
07	جدول يوضح كيفية اختيار العمل بالنسبة للجنسين	103
08	جدول يوضح توفير دورات التكوينية داخل المؤسسةحسب الاقدمية	104
09	جدول يوضح توفير المؤسسة لخدمات الرعأية الصحية حسب الحالة العائلية	106
10	جدول يوضح استخدام التكنولوجيا و الرقمنة حسب الشروط	107

11	جدول يوضح مساهمة الخوصصة في مرونة السوق	109
12	جدول يوضح دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي و زيادة الخوصصة لفرص العمل	110
13	جدول يوضح مساهمة القطاع الخاص في برامج التشغيل و تقليلها من البطالة	112
14	جدول يوضح توفير فرص العمل فالمؤسسة الخاصة	113
15	جدول يوضح زيادة فرص العمل كم خلال العقود المحددة–التعاقد المؤقت	115
16	جدول يوضح تقديم فرص العمل في القطاع الخاص	117

جدول الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	شكل يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة القائمة بها الدراسة STT	**92**
02	دائرة نسبية توضح نسبة جنس العمال	**98**
03	مخطط أعمدة يوضح الفئة المهنية للعمال	**100**

مـقـدمـة

مقدمــة

يتفق الفكر الاجتماعي و المنطق الاقتصادي سواء بصورته الرأسمالية أو الاشتراكية على أن الشغل هو العنصر الأساسي للانتاج و المصدر الأول لكل الأدوات التي ينتفع بها الانسان، للمشاركة الفاعلة في صناعة الحياة، لذلك احتل مكانة بارزة عند كل الشعوب سواء من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية وحتى الثقافية باعتباره قضية مركزية في المجتمع المعاصر، و لما كانت الجزائر من الدول الساعية لتحقيق التنمية في جميع المجالات، فقد اتخذت العديد من النماذج و التجارب الاقتصادية قصد اللحاق بالركب الحضاري العالمي.

فقد شهدت البلاد بعد الاستقلال عدة ازمات خلفت تشوهات هيكلية نتيجة الأداء الاقتصادي غير المحكم من طرف المؤسسات الاقتصادية التابعة القطاع العام، فقد كانت ايرادتها أقل من التزاماتها المالية الجارية و عائد رأس المال ضعيفاً .وكانت قرارات الاستثمار و التوظيف تحدد إدارياً من جانب الدولة، حيث كانت ميزانية الدولة تتحمل أعباء ثقيلة نتيجة تحمُل خسائر مؤسسات القطاع العام، وقد شرعت الجزائر في تطبيق الاصلاحات في عدةِ مجالاتٍ و التى شملت خوصصة المؤسسات العمومية و تشجيع القطاع الخاص في تفعيل سياسة التشغيل.

ويُعد القطاع الخاص من الركائز الأساسية في قيام النشاط الاقتصادي انطلاقا مما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطر و التوجه نحو الابداع و الابتكار الذي يضمن له القدرة على المنافسة والتأثير ايجابيا على عملية النمو الاقتصادي والحد من مشكلة البطالة، و ذلك بتوفير مناصب عمل جديدة عن طريق انطلاق عمليات خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر، أي الملكية العامة إلى القطاع الخاص.

أما في مجال التشغيل فان هناك اتجاه للاقتصاد الوطني إلى زيادة الوزن النسبي للقطاع الخاص لعملية التشغيل وهو ماتعكسه توجيهات السياسات الاقتصادية في معظم الدول من خلال الاعتماد على الدور الهام الذى يمكن ان يقوم به هذا القطاع في هذا المجال فسياسة

التشغيل تمثل رؤية و خطة عملية شاملة لتحقيق أهداف التشغيل في بلد معين و هي ليست مجرد برنامج يخلق فرص العمل فقط بل هي تأخذ بعين الاعتبار نطاقا كاملا من القضايا الاجتماعية و الاقتصادية.

انطلاقا من المتغيرين، القطاع الخاص و سياسة التشغيل تنأولنا هذا البحث الذي بين أيدينا تحت عنوان دور القطاع الخاص في تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر .

و قد ارتأينا بخصوص المنهجية المتبعة في هيكل هذا البحث إلى تقسيم الدراسة لأربعة فصول على النحو التالي :

الباب الأول : تضمن الإطار المنهجي للدراسة و الإطار النظري، حيث قسمنا هذا الأخير إلى فصلين، الفصل الأول المعنون بواقع القطاع الخاص في الجزائر، تضمن مبحثين، المبحث الأول بعنوان الخوصصة في الجزائر، من خلاله تعرفنا على اسباب و دوافع الخوصصة، وكذا مسارها في الجزائر وجملة العراقيل التي واجهتها ، وعلىه تم تقييم برامج الخوصصة و عوامل بطئها، مرورا بأساليب وأهداف الخوصصة و إطارها القانوني العام . أما المبحث الثاني حول القطاع الخاص كان عبارة عن حويصلة شملت كل من التطور التاريخي للقطاع الخاص بالجزائر، إضافة إلى ماهية وتصنيفاته ، دوره في اقتصاد سوق ، مع ذكر كل من المعوقات والتي تواجه القطاع واسهماته في التنمية و أيضا متطلبات ازدهاره .

أما في الفصل الثاني من دراستنا فتطرقنا إلى سياسة التشغيل في الجزائر، وتضمن هذا الفصل مبحثين، المحبث الأول تحت عنوان تطور سياسة التشغيل في الجزائر حيث استعرضنا من خلاله كل من تطور قطاع التشغيل في الجزائر مع ذكر آليات تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر و كيفية تفعيل اجهزة و برامج هذه السياسة ، وتحديد أسسها و أبعادها ،وكذا النظريات المفسرة للعمل، وجملة التحديات التي تواجه سياسة التشغيل. و المبحث الثاني خصصناه لقطاع الخاص و علاقته بسياسة التشغيل في الجزائر الذين يحتوي في مضمونه على تطور التشغيل

من خلال قطاع الخاص في البلاد مع ذكر دوره في سياسة تشغيل و توفيره لمناصب الشغل و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و اثر القطاع الخاص على التشغيل لمكافحة مشكلة البطالة و التقليل منها.

أما الباب الثاني : تمحور حول الفصل الميداني الذي اعتمدنا فيه على العينة و ادوات جمع المعطيات بالاضافة إلى منهج الدراسة الوصفي التحليلي و تعريف بالاطار المكاني و الزماني و تحليل الجدوال المركبة و بسيطة (احصائيا و سوسيولوجيا) بالاضافة إلى نتائج الفرضيات التي توصلنا اليها من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على المؤسسة الاقتصادية **STT** وصولا إلى الاستناج العام .

نسأل الله الهداية إلى الصواب.

الباب الأول

الجانب

المنهجي

والنظري

للدراسة

الاطار المنهجي للدراسة.

1- أسباب اختيار الموضوع.

2- أهمية الدراسة.

3- أهداف الدراسة.

4- إشكالية الدراسة.

5- فرضيات الدراسة.

6- تحديد المفاهيم.

7- الدراسات السابقة.

8- المقاربة السوسيولوجية.

9- صعوبات الدراسة.

1/ أسباب اختيار الموضوع :

ينطلق اختيار هذا الموضوع من عدة أسباب موضوعية و ذاتية نوضحها فيما يلي :

1- الاسباب الموضوعية .

- ضرورة البحث في مثل هذه المجالات التى تمس و بصورة كبيرة شريحة جد واسعة من المواطنين الجزائريين المهتمين بالقطاع الخاص و ارتباطهم بالظروف الاجتماعية و الاقتصادية التى يمر بها المجتمع بهدف محاولة الوصول إلى معرفة أنجع الاساليب و الاليات القادرة على امتصاص أكبر قدر من مشكلة البطالة وتحقيق أعلى نسب من التنمية في الظروف الاقتصادية.

- الانتماء الاكاديمي لحقل علم الاجتماع الذي من بين اهتماماته القضايا الاقتصادية و تنظيمات العمل و المؤسسات .

2- الاسباب الذاتية :

- محاولة اعطاء توجهات و أفكار علمية للربط بين نمو القطاع الخاص و سياسات التشغيل.

- الرغبة في تزويد الأرصدة العلمية و المعرفية بأفكار اكثر واقعية في المجال الاقتصادي .

- الرغبة في التعرف أكثر على القطاع الخاص خاصة مع انتشار المؤسسات الخاصة مؤخرا.

- الميول الشخصي نحو البحوث الاجتماعية و الاقتصادية.

- الرغبة في انشاء مؤسسة خاصة مستقبلا .

2/ اهمية الدراسة :

أصبح التشغيل في الجزائر يعرف اختلالات كثيرة و تراجعا نتيجة انخفاض معدلات التشغيل في القطاع العام خاصة في المجالات الكبرى كالتعلم و الصحة ...الخ ، حيث عجزت الدولة عن تحمل المسؤولية في التشغيل ، و بالتالي وجد القطاع الخاص نطاقا لتحمل المسؤولية إلى جانب القطاع العام و مساندته و مجابهة معدلات البطالة و التقليل منها بخلق فرص عمل جديدة ، و هنا تكمن أهمية الدراسة لابراز دور القطاع الخاص في نهوض و ترقية سياسة التشغيل بصفة عامة و داخل المؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة.

3/ اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور القطاع الخاص و تقييمه من خلال المسال الذي مر به في الجزائر و أيضا ربطه بسياسة التشغيل المطبقة من طرف الدولة و الدورالكبير الذي لعبه في تفعيلها داخل المؤسسات الجزائرية بصفة عامة، كذلك الوقوف على نتائج مساهمة القطاع الخاص في سياسة التشغيل التى تطلقها الدولة و معرفة مدى المساهمة مي الميدان الاقتصادي، كما تهدف هذه الدراسة إلى محاولة اعطاء رؤية علمية حول واقع و دور القطاع الخاص في عمليات التشغيل و ذلك استكمالا للدراسات الاكاديمية السابقة ، و محاولة تشخيص القطاع الخاص في المجال الاقتصادي خاصة و ان القطاع الخاص برز في السنوات الاخيرة نتيجة عدم استطاعة الدولة في احتواء التوظيف في المؤسسات العمومية.

4/ الاشكالية:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال مجموعة من التغيرات التي جاءت لتأسيس الاقتصاد بشكل جديد عن طريق تغيير المفاهيم و كذا الاستراتيجية و بالتالي تغيير القرارات و الأنظمة والتخلي عن الاقتصاد الفرنسي بصورته الرأسمالية ، و قد تمثلت هذه التغيرات التي طرأ علىها الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال في مراحل التحولات الاقتصادية في البلاد بداية من مرحلة التسيير الذاتي.

هذه المرحلة كانت حصيلة الاستقلال بخروج المستوطنين الأوروبيين و ترك مناصب العمل التي كانوا يشغلونها مما فرض على الجزائريين تسيير كل المنشآت الموجودة، كما تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الانتاجي نتيجة تولي العمال الجزائريين إدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة أنذاك (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي) تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع ظهور القطاع الخاص في المجالات الصناعية و الفلاحية و التجارية بعد قامت السلطات الجزائرية.

أما المرحلة الثانية من التحول الاقتصادي في البلاد كانت مع بداية التخطيط لتبني الاقتصاد الاشتراكي التي من خلالها قامت السلطات الجزائرية بعدة اجراءات تمثلت في عملية التنازل عن الممتلكات العمومية بعد صدور قانون 81/84 ، و استمر الحال الي إعادة الهيكلة المالية ابتداء من 1983 كتتويج مع النظام المالي و المصرفي بغرض جعل النظام الاقتصادي أكثر فعالية و نجاعة. و نظرا للمشاكل التي عاشها الاقتصاد الوطني أواخر الثمانينات و بداية التسعينات من تخريب لعديد من ممتلكات الدولة (حرق المصانع) و هجرة الإطارات وكذا إفلاس المؤسسات وتسريح عمالها وإغلاقها. بالاضافة اللى التدهور في قيمة العملة (الأزمة المالية1986) التي انجر عنها التدهور على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي نتيجة ارتفاع معدلات التضخم و زيادة نسبة البطالة , الأمر الذي دعى بالدولة الجزائرية إلى إعادة النظر و التوجه نحو الاصلاحات الاقتصادية، حيث لجأت الجزائر اتباع جملة من الإصلاحات الاقتصادية لتمويل وتنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فاصلة وهذا بعد استفحال أزمة المديونية التي لحقتها وكذا أزمة النفط العالمية والتي زادت تعقيد الأمور اكثر فمن بين السبل المنتهجة للخروج من هذه الأزمة اتباع سياسات مسطرة في مختلف مجالات تهدف عموما إلى تأثير في عروض النقود ومنه زيادة القدرة الشرائية. تحقيق التوازن بين الأيرادات والنفقات للحد من عجز ميزانية الدولة. وأيضا تشجيع الصادرات والتقليص من الواردات رغم أن الإصلاحات جاءت متأخرة وتم شروع في معظمها إلا أنه تم تحرير الاسعار واغلاق المؤسسات العمومية وتحرير لا مناص من العمال فتوجهت بابرام اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي والذي

من المقرر أن يفضي إلى قيام منطقة تبادل حر. فمن منطلق الجزائر ووعيها بالإصلاح الاقتصادي الحاصل وانعكاسه على التنمية والمجهودات المبذولة في سبيلها يفسح مكان أكثر لراس مال خاص والذي بدوره فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار عن طريق تنمية الإنتاج الوطني للسلع والخدمات واستحداث نشاطات اقتصادية غائبة فسوق الجزائري. والتحفيز على تطوير الأنظمة التعلمية وجعلها أحسن اداء وابتكارا وتحسين تبليغ العلم بقيادة القطاع الخاص ولا يحتلف الأمر في القطاع الصحي والذي اكد فيه نجاعته من خلال القدرات التنافسية والكفاءات التأهلية والعملاتية للمجال الصحي وحتى الثورة الإعلامية وانتشار الواسع للقطاع للخاص في مجال سمعي البصري كل هذه الإصلاحات والتوجهات السوق وفتح الأبواب أمام القطاع الخاص كانت عبارة عن نقاط مفتاحية لسياسة التشغيل ومأينتج عنه من انخفاض النسبة البطالة فالدولة الجزائرية أكدت على تشجيع على العمل عن طريق تقديم حوافز سواء كانت مالية أو جبائية أو تشريعية أو إدارية أو تدعيمية.

فماهو الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تفعيل سياسة التشغيل داخل المؤسسات الاقتصادية ؟

أسئلة الاشكالية:

- هل ساهمت سياسة التشغيل في ظل التوجه نحو الخوصصة في التقليل من البطالة؟
- هل ساهم القطاع الخاص في اضفاء المرونة لسوق العمل ؟

5/ فرضيات الدراسة :

- لقد ساهمت سياسة التشغيل في ظل التوجه نحو الخوصصة في التقليل من البطالة .
- لعب القطاع الخاص دورا هأما في اضفاء المرونة لسوق العمل .

6/ تحديد المفاهيم :

أولاً: مفهوم القطاع الخاص: يعرف القطاع الخاص بعدة تعريفات متباينة ومختلفة ، تعكس الاختلافات الفكرية والأيديولوجية للمهتمين بالموضوع نذكر منها :

– يعرف بأنه : " قطاع في الاقتصاد الوطني ، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، و فيه يتم تخصيص الموارد الانتاجية بواسطة قوى السوق ، أكثر مما هو بواسطات السلطات العامة ".[1]

– و بشكل عام : "ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الحكومة ، و يدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية ". أما من وجهة نظر المحاسبة القومية ، فيعرف على أنه "يشمل القطاع الخاص ، وفقا لنظام الحسابات القومية لسنة 1993 : المشروعات الخاصة ، القطاعات العائلية ،والهيئات التى لا تهدف للربح و تخدم العائلات و ذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين أو غير المقيمين للشركات الخاصة ". [2]

– كما يعرف على بأنه : " عنصر أساسي و منظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة ، تقوم فيه عملية الانتاج بناء على نظام السوق و المنافسة ، و تحدد فيه المبادرة الخاصة و تحمل مخاطر القرارات و الانشطة المتخذة ". [3]

– تعريف اخر: " القطاع الخاص هو ذاك القطاع الذي يتكون من مجموعة من مؤسسات مهما كان نوعها و حجمها ، تعود ملكيتها لشخص واحد أو عدة أشخاص كالشركات و المقاولات

[1] حسين عمر، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، مكتبة القاهرة الحديثة،القاهرة، 1995، ص203.

[2] أحمد الكواز، **بيئة القطاع الخاص: النظرية و الواقع**، الوؤتمر الدولي حول: القطاع الخاص في التنمية: تقسيم و استشراف المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص10.

[3] أحمد الكواز، **بيئة ممارسة أنشطة الاعمال و دور القطاع الخاص**، المعهد العربي للتخطيط، العدد28، الكويت، 2008، ص07 .

يكون مؤشر النجاح فيها تحقيق أقصي ربح ممكن".[1] يعني الميل إلى الشأن الخاص في الفعل الاقتصادي.

– هو مجموعة من أعمال تجارية مملوكة بواسطة مستثمرين خصوصيين .

– هو جزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع مباشرة للادارة الحكومية بل يشمل الأنشطة التي يقومم بها الافراد و المنظمات غير الربحية (مالية) .

– من التعريفات السابقة يمكننا وضع تعريف شامل للقطاع الخاص على أنه ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج و ادارتها .

ثانيًا: مفهوم الخوصصة : تعددت و تنوعت المفاهيم العلمية في البحث العلمي لمفهوم الخوصصة ، حيث تدور هذة المفاهيم حول اربع اتجاهات :[2]

1– تحويل ملكية القطاع العام إلى شركات تدار على اساس تجاري ، أو بيع الاسهم المملوكة من طرف الدولة في بعض الشركات المساهمة العامة جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص، أو عن طريق عقود الأيجار ، و بالتالي انخفاض نصيب الدولة في النشاط الاقتصادي نسبيا.

2– الخوصصة تعني الرغبة في التخلص من الاشتراكية باعتبارها فلسفة اقتصادية و اجتماعية بدأت تتقلص أو انقرضت تقريبا، و بدأ التحول إلى الاقتصاد الحر و مواكبة النظام الاقتصادي الجديد، و نجد ان الدول في أوروبا الشرقية هي الدول الرائدة التي اتبعت هذا المفهوم لكونه مناسبا لظروفها.

[1] الهاشمي مقراني و اخرون، القطاع **الخاص و النظام العالمي الجديد**: التجربة الجزائرية (الجزائر : مخبر علم الاجتماع الاتصال – جامعة قسنطينة– ، 2010) ص81 .

[2] أحمد سيد مصطفي،(1999)، **ادارة الموارد البشرية من منظور القرن الواحد والعشرين**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ص104 .

3- الخوصصة هي عكس التأميم، فعكس هذا الاخير هي عبارة عن تحول الملكية العامة إلى ملكية خاصة أي الغاء عملية التأميم أو التخلي عن المؤسسات المؤممة، و يجدر بنا ان نشير إلى رأي ابن خلدون الذي ينصح بترك النشاط التجاري بعيدا عن دواليب السلطان.

4- كما يقول " HANKE :الخوصصة هي وسائل التعاقد أو البيع للقطاع الخاص للعمليات و المؤسسات الخاضعة للوصأية الحكومية و المملوكة من طرفها.

مما سبق نستنتج ان الخوصصة ليست هدفا في حد ذاتها، و إنما هي وسيلة لتنشيط المؤسسات التى تفتقر إلى الفعالية، الربحية، الانتاجية العالية، والقدرة على المنافسة.

ثالثًا: مفهوم سياسة التشغيل : بدأ التفكير الجدي في بلورة سياسات سوق العمل و تنظيمها و التحكم في اتجاهاتها نتيجة لتفاقم الازمات الاقتصادية و احتداد سلبياتها على جهاز الانتاج في العالم ، خاصة في الثمانينات من القرن الماضي، حيث تعطلت نسبة كبيرة من الطاقات، و بدأت البطالة وكأنها شبح يهدد الكيان الاجتماعي بأكمله، و لم تعد كما تصورها البعض قبل الحرب العالمية الأولي ضرورة يحتمها الاداء الاقتصادي أو كمخزون من قوة العمل يساعد على إعادة التوازن الاقتصادي. [1]

تتكون سياسة التشغيل من كلمتين : **سياسة** " والتي تعني : مجموعة من الاجراءات الادارية و التدابير التنظيمية ". أما **التشغيل** فيعني " كافة عمليات التأثير التى يحدثها الانسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر ".[2] و يمكن تعريف عمليات التشغيل على أنها : " مجموعة من الفعاليات التى تستخدمها المنظمة لاستقطاب مرشحين للعمل و الذين لديهم الكفاءة و التميز والقدرة على المساهمة في تحقيق اهداف المنظمة ".[3] ان التشغيل هو " ذلك

[1] علي حمدي، **تنظيم و تطوير اسواق العمل**، المنتدي العربي للتنمية و التشغيل، الدوحة 15-16. نوفمبر 2008، قطر، ص7.

[2] رواب، عمار، غبي صباح، **التكوين المهني و التشغيل في الجزائر**، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، -5- 2011، ص68 .

[3] **L.Belanger , gestion des ressources humaines , guetan morin , editeur1982 , P83.**

النشاط الذي يستدعي تجديد يد عاملة مؤهلة، و دعوة الافراد المترشحين لوضع طلباتهم لملأ تلك المناصب الشاغرة ".[1]

ويعرف التشغيل حسب القرار المتخذ في الندوة الدولية الثالثة عشر لأخصائيي احصائيات العمل لسنة 1982 " يتكون الاشخاص الحائزون على شغل من كل الافراد الذين تعدوا سنا معينة، و الذين يوجدون خلال فترة قصيرة مرجعية من الزمن _ مثلا أسبوع أو يوم_ ". أما التشغيل كعملية ارادية " هو الجهد الارادي المبذول في سبيل الحصول على المنفعة ".[2]

في الاخير يمكننا صياغة مفهوم عام **لسياسة التشغيل** على أنها : " الاسلوب الذي يتبناه المجتمع ازاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة، و في اعداد و تكوين أفرادها، و في تنظيم العلاقات بين العمال و أرباب العمل (أفراد كانو أو شركات أو مؤسسات عامة و خاصة)، عن طريق التعلمات و القواعد و القوانين، و تعكس سياسة التشغيل أيديولوجية النظام الاقتصادي و الاجتماعي القائم و نظرته للعمل وحق المواطن فيه ". [3]

رابعًا: مفهوم المؤسسة الاقتصادية : نتطرق في بداية الأمر إلى مفهوم العام للمؤسسة وهي تعني تنظيم انتاجي معين الهدف منه هو أيجاد قيمة سوقية معينة من خلال الجمع بين عوامل انتاجية معينة، ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح، فالمؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الانتاجي و النشاطات المتعلقة به من تخزين و شراء و بيع من اجل تحقيق الاهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها.

---

[1] فرحاتي لويزة، سمير عبد الباسط، **سياسات التشغيل و دورها في تحسين الاداء و تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، الملتقي الوطني حول سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، يومي 13-14-2011، ص1.

[2] نفس المرجع ،ص 1 .

[3] بلقاسم سلاطنية، **(التكوين المهني و سياسة التشغيل في الجزائر)** رسالة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1996-1995 ، ص61 .

مفهوم المؤسسة عند (مكتب العمل الدولي) :" هي كل مكان لمزأولة نشاط اقتصادي و لهذا المكان سجلات مستلة ."[1] ، أيضا: المؤسسة هي مجموعة عناصر الانتاج البشرية و المالية التي تستخدم و تسير بهدف انتاج المواد و السلع و الخدمات و كذلك بيعها و توزيعها."[2]

والمؤسسة الاقتصادية تعرف بشكل شامل على أنها : " كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في اطار قانوني و اجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الانتاج من اجل انتاج أو تبادل ساع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين اخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، هذا ضمن شروطا اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني و الزماني الذي يوجد فيه، وتبعا لحجم و نوع النشاط."[3]

أي ان المؤسسة الاقتصادية هي كل تنظيم أو كل وحدة تجتمع فيها و تنسق العناصر البشرية و المادية للنشاط الاقتصادي.

خامسًا: مفهوم البطالة :

– المفهوم اللغوي : ورد في معجم اللغة العربية ، أن البطالة مشتقة من " بَطُلَ" ، بمعني لم يعد صالحا أو أنه فقد حقه و البطال (الشخص العاطل عن العمل) يعني أنه فقد حقه و صلاحيته. في حين أن "البطالة" في اللغتين الانجليزية و الروسية لا تعني أكثر من الانقطاع عن العمل و بالتالي الشخص المتعطل يمر بمرحلة النشاط ممكن أن يتعقبها مرحلة نشاط أخر مكثف. و في اللغة الفرنسية كلمة – Chomage– و التي تعني البطالة مشتقة من فعل بطل أي تعطل عن العمل لكن فعل –Chomer– يعني أيضا الاستضلال من الشمس بمعني أن العاطل عن

[1] عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2006، ص24 .

[2] محمد السعيد أوكيل، **وظائف نشاطات المؤسسة الصناعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون تاريخ، ص20 .

[3] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، بدون تاريخ، ص03 .

العمل، في اللغة الفرنسية ، إنما يعني ذلك الشخص الذي يستريح في الظل و من ثم يستأنف عمله.[1]

– تعرف البطالة اصطلاحا : " تتمثل البطالة في الفجوة بين النشاط الاقتصادي و العمالة و في الوقت الذي يزداد فيه عدد الذين يبحثون عن العمل و تتقلص وظائفها فهي زيادة القوى البشرية التي تبحث عن عمل اكبر من فرص العمل التي يتيحها المجتمع بمؤسساته المختلفة فالعاطل يعمل و هو قادر علىه يبحث عنه ولا يجده."[2]

–التعريف الأجرائي للبطالة : هي عدم حصول الفرد على عمل رغم قدرته علىه، قد يكون متوفر ولكن لا يتفق مع مجال تخصصه، و البطالة تحدث جراء نقص في توفر مناصب العمل.

7/ الدراسات السابقة :

قبل البدء في الدراسة لا بد من الرجوع إلى دراسات سابقة كانت قد تنأولت الموضوع، لذلك ارتأتينا ان نرجع إلى الدراسات التالية :

1– دراسة بن دعيدة عبدالله، بعنوان(الاصلاحات السياسية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية)، مركز دراسة الوحدة العربية، 2005 .

توصلت هاته الدراسة إلى ضرورة اعتماد تشريعات جديدة في مجال الخوصصة، تهدف إلى جلب المستثميرين الاجانب من اجل عصرنة القطاع الاقتصادي و جلب رؤوس الاموال.[3]

---

[1] أ/ رحيمي عيسى، أ/ قرقاد عادل، أ/ العايب نصر الدين، **ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها و اثارها**، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف،2018، ص2.

[2] محمد نبيل جامع، **البطالة قنبلة مرقشة فك شفراتها و حديث مع الشباب**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2008، ص05 .

[3] بن دعيدة عبدالله و اخرون، **الاصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية**،بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2005 .

2- دراسة محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر،استخلصت هذه الدراسة ضرورة أيجاد الادارة الحقيقية التي تؤمن بدور القطاع الخاص في عملية التنمية، لابعاده من التهميش و الاستثمارات و تقديم التسهيلات المالية له، مع ضرورة اصلاح الجهاز الاداري الذي هو ضرورة حتمية لتطوير برامج الاصلاح.[1]

3- اطروحة ل: رباط كريمة حول أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي، تبرز هذه الدراسة الانعكاس الظاهر للائتمان الممنوح للقطاع الخاص باعتباره مؤشرا عن التنمية المالية على التنبؤ الاقتصادي في الجزئر.[2]

4-اطروحة ل: عيسي أيت عيسي،حول سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر" انعكاسات اجتماعية و اقتصادية" ، تنأولت هذه الدراسة اشكالية مدى مساهمة سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر في ظل التوجه الاشتراكي على انتشار البطالة لاحقا، خاصة بدأيات الاصلاح الاقتصادي؟ و اهم النتائج التي توصل اليها هي : [3]

- سياسة التشغيل المعتمدة خلال فترة الاستعمار تركت فراغا بعد الاستقلال.

- فشل سياسة التشغيل المتبناه في ظل التوجه الاشتراكي.

- تفاقم ظاهرة البطالة في ظل الاصلاحات الهيكلية التي تبنتها الجزائر بعد الانفتاح الاقتصادي.

من خلال الدراسات السابقة نلاحظ اختلاف من ناحية التركيز على المواضيع ، فبعض الدراسات ركزت على موضوع التشغيل لوحده ، و منها من ركزت على القطاع الخاص لوحده ،

---

[1] محمد زوزي، **تجربة القطاع الخاص و دوره في التنمية في الجزائر**_دراسة حالة ولاية غرداية_أطروحة دكتوراه (جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2009/2010).

[2] رباط كريمة، **الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي**_دراسة حالة في الجزائر_ أطروحة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بولعيد، 2010 .

[3] عيسى ايت عيسى، **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر" انعكاسات اقتصادية و اجتماعية"**، أطروحة دكتوراه علوم ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010 .

بينما دراستنا هاته ركزت على دور القطاع الخاص في تفعيل سياسة التشغيل في المؤسسة الاقتصادية بالجزائر و كذا العلاقة التكاملية بين القطاعين الخاص و قطاع التشغيل في خلق فرص عمل و التقليل من نسبة البطالة.

حيث تمثلت نقاط التشابه بين هذه الدراسات في ابراز اهمية التشغيل و كذا سياسة التشغيل كمتغير مستقل في :

- تشجيع القطاع الخاص والتوجه نحو الخوصصة.

- القطاع الخاص و دوره الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية و رفع نسبة التشغيل.

- دور القطاع الخاص و سياسة التشغيل في توفير مناصب الشغل و التقليل من نسبة البطالة.

أما فيما يخص نقاط الاختلاف فتمثلت في :

- دور سياسة التشغيل في التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي طرأت على الجزائر في ظل التوجه نحو الاشتراكية و فشلها.

- تفاقم ظاهرة البطالة في ظل الاصلاحات الهيكلية التي تبنتها الجزائر بعد انفتاح الاقتصادي.

8/ المقاربة السوسيولوجية للدراسة :

تعتبر النظرية البنائية الوظيفية من أهم النظريات المفسرة في علم الاجماع و أحد أهم اسس التنظير التي صنعت هوية الحقل الاجتماعي، و كذا في تحليل العلاقات و الادوار في التنظيمات و الانساق الاجتماعية، حيث تمثل هذه النظرية رؤية سوسيولوجية تنتمي إلى الفكر الوضعي، تتجأوز القصور و الاخفاق الذي لحق بالنظريتين البنائية و الوظيفية ، و تستند إلى مفهومي البنية و الوظيفة في تفكيكها لبنية المجتمع و الوظائف التي يقوم بها.

حأول الكثير من رواد هذه النظرية المساهمة في تأصيل المبادئ و الاسس التي تستند اليها، و تتمحور أبرز تلك المبادئ حول قاعدة جامعة ترى أنه لا بناء اجتماعي من دون وظائف و

لا وظائف من دون أبنية اجتماعية. ما اكسب هذا الاتجاه قوة تفسيرية هو تعدد مرجعياته التي اثارت الحقل السوسيولوجي.

فيرى " روبرت ميرتون" من خلال اقتراحه لإدخال بعض التعديلات على النظرية البنائة–الوظيفية ولكنه بدأ من نفس المسلمات النظرية والأيديولوجية التي يبدأ بها كل أصحاب الاتجاه الوظيفي وأصحاب الاتجاه العضوي من قبلهم، وأهم هذه المسلمات أن البناء الاجتماعي في حالة ثبات وأن هناك تكاملاً بين عناصر هذا البناء، وأن هناك إجماعًا عاما بين أعضاء المجتمع على قيم معينة، و أن هناك توازنًا يجب ألا يصيبه الخلل في البناء الاجتماعي. فنجد أن توظيف هذه النظرية على موضوعنا يتم من خلال معرفة العلاقة بين مختلف القطاعات ، القطاع الخاص و قطاع التشغيل حيث تكمن هذه العلاقة في علاقة وظيفية بنائية بين هاذين القطاعين، أي يمكننا القول ان العلاقة تكاملية ترابطية تنتج لنا نتيجة أيجابية وهي تحقيق التوازن البنائي المتمثل في توفير مناصب الشغل و التقليل من نسبة البطالة.

9/ صعوبات الدراسة :

– عدم التمكن من التعرف عن آثار برامج و أجهزة التشغيل بالجزائر و افتقارنا إلى المعطيات اللازمة.

– صعوبة تقييم برامج سياسات التشغيل لاختلافها عبر الزمان و المكان و لسرعة تغيير هذه البرامج من حين لأخر.

– ندرة في احصائيات القطاع الخاص التي توقفت في سنة 2015 فيما يخص تحليل العلاقة بين القطاع الخاص و التشغيل بشكل خاص.

– صعوبة الولوج لعينة البحث و هذا يرجع لصعوبة الدراسة في الموسسات الخاصة.

الفصل الثاني :

واقع القطاع الخاص في الجزائر

- تمهيد

1- المبحث الأول: الخوصصة في الجزائر.
- اسباب و دوافع الخوصصة.
- مسار الخوصصة في الجزائر.
- العراقيل التي واجهتها الخوصصة.
- تقييم برامج الخوصص و عوامل بطئها.
- اساليب و اهداف الخوصصة.
- الاطار القانوني العام للخوصصة في الجزائر.

2- المبحث الثاني : القطاع الخاص.
- التطور التاريخي للقطاع الخاص في الجزائر.
- ماهية و تصنيفات القطاع الخاص.
- دور القطاع الخاص في الانظمة الاقتصادية.
- معوقات التي تواجه القطاع الخاص.
- مساهمة القطاع الخاص في التنمية.
- متطلبات ازدهار القطاع الخاص.

-خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر الخوصصة كضرورة اقتصادية لما توفره من تنافس في إطار الاقتصاد الحر و توفير الثروة للبلدان فهي التنازل عن المؤسسات العمومية للقطاع الخاص و الذي شهد هذا الأخير اهتمأما بالغا في الأهمية على صعيد الإقتصادي ، و ذلك لإعطاء دفعة قوية لمساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية و تطوير التنمية و كذا الحد من البطالة و توفير مناصب عمل .

سنحأول في هذا الفصل أن نعطي نظرة شاملة حول ماهية الخوصصة و القطاع الخاص و ظهورهما في الجزائر ، من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الخوصصة في الجزائر .

يعد موضوع الخوصصة أو تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص أو ما اصطلح على تسميته مؤخرا بالتخصيص أو الخصخصة أو نحو ذلك ، فالخوصصة بمفهومها العام هي الانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة محور اهتمام عالمي ملحوظ في الفترة الاخيرة ، فقد اتجهت كثير من دول العالم اليوم، على اختلاف مشاربها و توجهاتها السياسية و الاقتصادية إلى التخلي عن كثير من المؤسسات الاقتصادية العامة، و اسنادها إلى القطاع الخاص.

المطلب الأول: أسباب و دوافع الخوصصة في الجزائر :

مما سبق تطرقنا في مفاهيم الدراسة إلى مفهوم عام للخوصصة، و الان سنتطرق في هذا المطلب إلى الاسباب و الدوافع الحقيقية للخوصصة في الجزائر و التي تمثلت فيما يلي :[1]

الظروف الداخلية : و هي الظروف التي عاشتها الجزائر ابان الازمات الاقتصادية بعد الاستقلال .

1- حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاع العام و الذي اصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلته و ميكانيزمياته بهدف انعاشه.

2- طبيعة الاتفاقات و الالتزأمات و كذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات المالية و النقدية الدولية و التي تفرض سياسة الخوصصة في جل برامجها التنموية الموجهة للبلدان النامية.

3- القناعة السياسية بأن الخوصصة ظاهرة علمية ليست حكرا على منطقة معينة أو نظام معين .

[1] طيبي حسين / د.التونسي فايزة، **واقع الخوصصة في الجزائر-دراسة سوسيولوجية-** جامعة : عمار ثليجي ،الأغواط، 2018/01/31، ص 04 .

4- فشل الديناميكية الاشتراكية في تطوير علاقاتها الانتاجية بما يتناسب و تطور قواها .

5- أنهيار اسعار النفط في سنة 1986 ، الي نصف قيمتها و أنهارت من خلالها أيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات و التي كان يعتمد علىها الاقتصاد الوطني .

الظروف الخارجية : بالرغم من ان الاسباب المذكورة سابقا (الظروف الداخلية) كانت كافية للجوء إلى الخوصصة ، الا أنه وجد سببا اخر أجبر الدولة على اللجوء اليها و هو المديونية.[1]

ان لجوء الدولة المكثف إلى الاستدانة من باقي الدول لمواجهة الطلب المحلي و لسداد الديون السابقة التي لم يمكنها تسديدها نتيجة انخفاض قيمة العملة ادى إلى دخولها في الحلقة و إلى التخفيف من عبء مديونيتها عن طريق إعادة جدولتها ، و نظرا لبروز أزمة السيولة الدولية، بات من الصعب الحصول على التمويل الكافي من هذه المؤسسة دون ضمانات . و حرصا من هذه الاخيرة على استرجاع أموالها التي تمثل في الحقيقة أموال الدول العضو فيها ، اصبحت تفرض على الدول التي أثقلتها مديونيتها برامج الاصلاح للإصلاح الاقتصادي التي تسمح لها بتسديد ديونها من جهة و بمعالجة مشاكلها الهيكلية من جهة اخرى، و تأخذ شكل سياسات اقتصادية متكاملة مالية ، تجارية و هيكلية و التي تعد الخوصصة احداها.

المطلب الثاني : مسار الخوصصة في الجزائر .

لقد مرت الخوصصة أثناء تأسيسها في الجزائر بعدة مراحل نذكر أهمها :

1- الازمة الاقتصادية :

تعود اسباب الازمة التي حدثت في الدول المصدرة للبترول خلال الثمانينات إلى احتكار البلدان الكبرى المصنعة للموارد طويلة الأمد في السوق المالية العالمية ، و البحث في السيطرة علىها لتمويل عجز ميزانيتها .

[1] عيساوي نادية، **تقييم المؤسسة في اطار الخوصصة دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب و مشتقاته** – ملينة نوميديا–رسالة ماجيستر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004، ص 20،21 .

خلال السبعينات سجلت البلدان الكبرى عجز ، حيث عرفت إنخفاض في إدخارها ، الذاتي مما سبب عجزا في تمويلها الداخلي ، و بسبب هذا العجز الذي عرفته البلدان المصدرة للبترول جعلها تعرض مواردها في السوق العالمية ، ومن هنا بدأت البلدان الكبرى تسيطر على الاسواق المالية العالمية ، وبدأت الاموال المعروضة في هذه الاسواق تميل شيئا فشيئاً للبلدان المصنعة وتبتعد عن بلدان العالم الثالث ، وهكذا أصبحت هذه الاخيرة تعاني من نقص في توظيف الاموال فيها ، وبالتالي وقعت في أزمة وأصبحت عاجزة على دفع الفوائد. [1]

وبما أن هذه الدراسة نعني بها دراسة حالة الجزائر التي عانت من إختالالت في مؤشراتها الاقتصادية (الديون، خدمات الديون، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، النمو الاقتصادي ، التضخم ، الصادرات، الواردات...) في أواخر الثمانينات، وعجزها عن توفير السيولة اللازمة، تارجع في النمو، بالإضافة إلى إرتفاع مستوى الضغط الاجتماعي ، مما ادى إلى زياة التأزم في الوضع الاقتصادي ، نتيجة ارتفاع خدمات الديون الخارجية و تراجع في النمو الاقتصادي و رصيد ميزان المدفوعات و سعر الصرف.[2]

الجدولرقم 01 : يوضح تطور المديونية و خدماتها خلال الفترة (1995/1980)

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	الديون الاجمالية %	الديون (الصادرات) %	خدمات الديون (الصادرات) %
1980	19.36	129.09	27.04
1987	24.41	239.05	53.04
1988	26.04	304.09	76.06

[1] أحمد هني، **المديونية** (الجزائر : ديوان المجموعات الجامعية، 1992)، ص 31، 32.

[2] عبد المجيد بوزيدي، **تسعينات الاقتصاد الجزائري** (الجزائر: موفم للنشر و التوزيع، 1999)، ص19 .

1989	27.08	258.03	66.08
1990	27.89	200.09	63.04
1991	28.21	216.06	70.04
1992	27.08	222.06	76.06
1993	26.05	223.05	82.02
1994	29.89	308.03	55.03
1995	32.61	264.02	38.07

économie , L'Algerie à L'épreuve ,Source : Ahmed Dahmani (Alger: Edition Casbah **,politiques des réformes 1980-1997**, (1999 P.246 .,

من خلال ارقام الجدول نستطيع تقسيمه إلى ثلاث مراحل :[1]

- المرحلة الأولي (1980-1989):

لقد ظهرت الازمة الحادة للمديونية الخارجية في الجزائر سنة 1987، و يعود السبب في ذلك لانخفاض اسعار النفط، مما جعل عائدات البلاد من العملات الصعبة تعرف انخفاضا كبيرا خاصة و أن مصدرها الوحيد للموارد الخارجية يعتمد على الريع البترولي، مما أدي إلى انخفاض عائداتها من تصدير النفط، لذلك نلاحظ في الجدول ارتفاع التدريجي للديون الاجمالية من 19.36 مليار دينار سنة 1980 وصل إلى 27.08 مليار دينار سنة 1989، كما ارتفعت نسبة الديون حيث بلغت ذروتها إلى 304.09 سنة 1988 في حين أنها كانت تبلغ 129.09 سنة 1980 و بالاضافة إلى ارتفاع خدمات الديون اذ ارتفعت من 27.04 بالمئة سنة 1980 لتصل إلى 76.06 بالمئة سنة 1988 .

[1] سقار سهيلة/حاليش تنهنان، **مسار الخوصصة في الجزائر بين النص و الواقع** ، جامعة مولود معمري-تيزي وزو- ، قسم العلوم السياسية، ص39،38.

- المرحلة الثانية (1990-1993):

في هذه الفترة انخفض اجمالي الدين الخارجي بنسبة منخفضة، انتقل من 27.89 مليار دينار سنة 1990 إلى 26.05 مليار دينار سنة 1993، اذ تميزت هذه الفترة بإنخفاض اسعار النفط مما أدي إلى ارتفاع الديون، ووصلت إلى 223.05 سنة 1993. أما خدمات الديون كذلك عرفت ارتفاعا من70.04 بالمئة سنة 1991 إلى 82.02 بالمئة سنة 1993 مما نتج عنه تراجع معدل النمو الاقتصادي.

- المرحلة الثالثة (1994-1995):

في بداية هذه الفترة شرعت الجزائر في تطبيق الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية نتيجة ارتفاع الديون للمرة الاخرى لسبب تدهور معدل الصرف و الاختلال في مؤشرات النمو الاقتصادي، اذ انخفضت خدمات الديون الخارجية التي كانت تقدر ب82.02 بالمئة سنة 1993 لتنخفض إلى 38.07 بالمئة سنة 1995 .

بالاضافة إلى المؤشرات اقتصادية اخرى تعاني من اختلالات عميقة بسبب ارتفاع المديونية الخارجية ، كما هو مبين في أرقام الجدول أعلاه، حيث أثر سلبا على ميزان المدفوعات، و الميزانية العمومية، بالاضافة إلى انخفاض قيمة الدينار المقدر بالعملة الصعبة(الدولار)، سنحأول أن نبين ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 02 : يوضح تطور أزمة المديونية في الجزائر.

المؤشرات/السنة:	1985	1986	1987	1988	1989
النمو الاقتصادي السنوي بالحجم %	5.5	1.3	-0.8	-2	3.4
رصيد ميزان المدفوعات(مليار دج)	5.17	-15	0.3	-10.9	11.8
سعر الصرف الدينار (دج)	5.03	4.71	4.84	5.39	7.61
الديون الخارجية (م/دولار)	17.5	21	24.7	25.1	25.8
خدمات الديون الخارجية (مليار دولار)	4.79	5.13	5.13	6.55	7.01
خدمات الدين (قيمة الصادرات)	35	62.3	5.55	80.3	69.5

المرجع: محمد بلقاسم بهلول، **الجزائر بين الازمة الاقتصادية و الازمة السياسية** (الجزائر: مطبعة دحلب،1993، ص213 .

من خلال ارقام الجدول أعلاه تبين لنا كيف أن أهم مؤشرات الاقتصاد الوطني كانت في تدهور مستمر، حيث سجلت معدلات سلبية للنمو الاقتصادي خلال السنوات (1997-1988) مع معدل نمو طفيف جدا سنة 1998، و نلاحظ نفس الشئ كان بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات الذي كان عاجز خلال سنوات 1988،1987،1986 كما عرف سعر الصرف أو " قيمة العملة الوطنية" تدهور خلال هذه الفترة لو نقارنها بالدولار ، حيث سجلت انخفاض لسعر الدينار سنة 1989 لتصل إلى 7.61 دينار للدولار الواحد ، نفس الشيء بالنسبة للديون و

خدمات الديون الخارجية عرفت تدهور، بحيث ارتفع بشكل تدريجي و يعود سبب ذلك انخفاض اسعار البترول خلال هذه الفترة خاصة في سنة 1988 .

بالاضافة إلى ذلك اثرَ تفاقم الازمة الاقتصادية، عند أنهيار اسعار البترول، انخفض بسعر 30 دولار إلى أقل من 15 دولار للبرميل ،مما ادي إلى أنهيار أيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات ، من 12.72 مليار دولار إلى أقل من 7.26 مليار دولار ، علما ان وزن المحروقات في الصادرات من السلع و الخدمات مرتفع، ليصل إلى 97 بالمئة . مما أدي إلى اختلال و تدهور في مؤشرات الاقتصاد الوطني ، خاصة ميزان المدفوعات ، الذي عجز عن تغطية المستحقات للخارج، بحيث بلغ العجز 1.67 دولار عام 1985 ليصل إلى 6.18 مليار دولار 1992 .[1]

2- الاصلاحات الاقتصادية والاجراءات الهيكلية :

لقد تدهورت الوضعية الاقتصادية في الجزائر، حيث أنها عرفت إختالالت عميقة في مؤشرات الاقتصاد الوطني، إثر تدني أسعار البترول ، وبالتالي تراجع عائداتها من العملة الصعبة ، فأصبحت عاجزة عن تمويل مؤسساتها الاقتصادية ، و عدم قدرتها على تمويل استثماراتها ، و بالتالي تفاقم العجز في مديونيتها. و نتيجة لإرتفاع حجم المديونية أثرت سلباً على ميزان المدفوعات والميزانية العمومية، وبالتالي ليس بمقدورها مواجهة الطلب الداخلي من جهة ومديونيتها من جهة أخرى، هذا ما قاد بها إلى وضع تصحيحات اقتصادية دقيقة وعميقة، وذلك بالإعتماد على سياسات تصحيحية ذاتية و برامج أخرى موصى بها من قبل الهيئات و المنظمات الدولية محاولة الخروج من هذه الازمة الاقتصادية.

لكن قبل الشروع في هذه الاصلاحات نعرض أهم و أبرز الاسباب التي أدت إلى وضع هذه الاصلاحات و التغيرات السياسية، الاقتصادية.

[1] سعداوي موسى، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-** ،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2007/2006.

أولا: اسباب و دوافع الاصلاحات الاقتصادية :

*** الاسباب الداخلية :**

– انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى عجز ميزانية الدولة، انخفاض أيرادات الدولة مقابل ارتفاع نفقاتها. [1]

– ارتفاع خدمات الدين العمومي والتضخم ومعدلات المتزأيدة وارتفاع الكتلة النقدية.

– العجز في تمويل الاستثمارات : وذلك بزيادة المستحقات المالية للقطاع العمومي بالإضافة إلى تشديد شروط القرض بالمؤسسات المالية والنقدية الدولية، كذلك عدم وجود نظام أسعار متوافق.

– الاعتماد على الريع البترولي جعل من الاقتصاد الجزائري هشاً وسريع الحساسية للمؤثرات الاقتصادية الدولية.

*** الاسباب الخارجية :**

– عولمة الاقتصاد وظهور نظام دولي جديد، وذلك إثر أنهيار المعسكر الاشتراكي وانتشار الأيديولوجية الليبيرالية المرتكزة على السوق وتحرير الاسعار.

– تفاقم المشكلات الاقتصادية خاصة المديونية الخارجية الذي أدى إلى تدهور الوضعية الاقتصادية، وبالتالي الحاجة إلى العالم الخارجي (الاقتراض) مما جعل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي يكونان في خدمة، وفرض سياسات الاصالح المناسبة لهم وبالتالي كرست التبعية والخدمة للديون الخارجية (خدمات الدين)

ثانيا: بداية الاصلاحات الاقتصادية الذاتية و التوجه نحو اقتصاد السوق :

[1] ليلى سنوسي، **واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الاصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجيستير (جامعة الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2002/2001)، ص134 .

ان الازمة الحادة التي عرفتها الجزائر ، استوجبت علىها تغيير في النمط الاقتصادي و ذلك من خلال خضوعها إلى برامج التصحيح الهيكلي بوضع اصلاحات على المستوى السياسي و الاقتصادي .

أ- **الاصلاحات الاقتصادية** : جاءت فكرة الاصلاحات الاقتصادية عام 1987 ، إثر تدني أسعار البترول، بالتالي ارتفاع الديون و تزأيد نسبة التضخم و البطالة، العجز في الميزانية الناتجة عن فشل أداء القطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث حأولت الجزائر تطبيق تصحيحات ذاتية خارج الهيئات و تتمثل هذه الاصلاحات في النقاط التالية:[1]

- إستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية ولا مركزية التخطيط .
- خوصصة القطاع الفلاحي و فتح أبواب للاستثمارات الفردية و الجماعية .
- إلغاء احتكار التجارة الخارجية المتعلق بالتموين الموجه لإنتاج و إعادة النظر في تنظيمها .
- إدخال آليات جديدة لإنعاش الصادرات .
- إصلاح المنظومة البنكية و النقدية .
- إصلاح المالية المحلية .
- إصلاح المنظومة التشريعية و إعادة النظر في الاستثمارات الخاصة .

و علىه فالجزائر من خلال هذه النقاط حأولت تصحيح نظامها الاقتصادي بكيفية شاملة محاولة في الدخول التدريجي نحو آليات السوق و الأخذ بمبادئها، و بالتالي الانفتاح الاقتصادي نحو العالم الخارجي

[1] سقار سهيلة/حاليش تنهنان، **مسار الخوصصة في الجزائر بين النص و الواقع** ، جامعة مولود معمري-تيزي وزو- ، قسم العلوم السياسية، ص38،39.

غير أن نتائج هذه الاصلاحات فشلت، حيث تراجع النمو الاقتصادي إلى 2.7- بالمئة خلال الفترة (1987- 1988).[1]

و نجم عنه تقلص مناصب الشغل إلى 60.000 سنة 1988 في حين أنها كانت في حدود 122.000 وظيفة سنة 1985، و بالتالي التسريح الجماعي للعمال.

بالإضافة إلى صدور قوانين التي تبين مظاهر تغيير الدولة لسياستها الاقتصادية و هي كالأتي:[2]

- صدور قانون 86-70 للترقية العقارية يسمح بموجبه إنشاء السكنات من طرف الخواص .

- صدور قانون 86-13 المعدل و المكمل لقانون 82-13 المتعلق بتأسيس و تشغيل مؤسسات الاقتصاد المختلط .

- صدور قانون 87-19 المتعلق بتحرير القطاع الزراعي .

- قانون 88-29 الذي يخفف من إحتكار للتجارة الخارجية .

- قانون 88-01 الذي يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الذي بموجبه تتحول المؤسسة العمومية إلى شخص معنوي تتمتع بالإستقلالية المالية مع بقاء ملكيتها للدولة و يضمن تسييرها من قبل صناديق المساهمة. كذلك لها استقلالية في إتخاذ القرارات و اختيار الاستثمارات و التقييم دون العودة للجهة المركزية.

[1] سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري، محاولتان من أجل التنمية (1962-1990،1989-2005)** ، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012، ص207 .

[2] Ahmed Dahmani, **op.cit** , PP. 252,256 .

ب/ الاصلاح السياسي : فالإصلاح السياسي بدأ منذ 1988 و ذلك بتشكيل حكومة جديدة بقيادة السيد "قاصدي مرباح"، إذ قدم فيها برنامجه للمجلس الشعبي الوطني في نوفمبر 1988، محاولة الخروج من هذه الازمة مما جعله يركز على ثلاث محأور أساسية و هي :[1]

- المحور الأول: - تحفيز الاستثمارات المنتجة في مختلف القطاعات .

- إنشاء مناصب الشغل بالاعتماد على القدرات الذاتية .

- المحور الثاني: - التركيز على تنمية القطاع الفلاحي.

- المحور الثالث: - التركيز على القواعد العامة للمستهلك و تحديد إطار الأسعار .

بالإضافة إلى هذه المحأور ، قدم ترسانة من مشاريع قانونية أهمها :

* مشروعين قانونيين يدخلان في إطار الاصلاحات الاقتصادية:

1- القواعد العامة للمستهلك رقم 2/89 .

2- قانون الأسعار رقم 12/89 .

* مشروعين قانونيين يدخلان في إطار الاصلاحات السياسية :

1- يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي رقم 11/89 .

2- قانون الانتخابات رقم 13/89 .

❖ **برامج الاصلاحات الاقتصادية مشروطية صندوق النقد الدولي (1989-1991)** :

إثر فشل التصحيح الاقتصادي الذاتي خلال فترة 1986-1989 و سقوط حكومة قاصدي مرباح جاءت حكومة اخري بقيادة " مولود حمروش" في 21 سيبتمبر 1989 [1]، أين قام

[1] سقار سهيلة/حاليش تنهنان، **مسار الخوصصة في الجزائر بين النص و الواقع** ، جامعة مولود معمري-تيزي وزو- ، قسم العلوم السياسية، ص38،39.

بإبرام إتفاقية بين الجزائر و صندوق النقد الدولي في ضوء الازمة الاقتصادية الحادة لتمنح لها قروض و مساعدات اقتصادية جديدة للجزائر لتوقيف التراجع الاقتصادي ، و دفع عجلة النمو من جديد، و البحث عن وضع حل للمديونية الخارجية، كذلك محاولة إعادة الاستقرار لميزان المدفوعات[2]، ووضع آليات جديدة لضبط العمل السياسي، و تحقيق السلم الاجتماعي لكن قبل ابرام هذه الاتفاقية قام رئيس الحكومة بإنجاز مشروع قانون اصلاحي يعالج الجانب الاقتصادي ، الاجتماعي ، حأولنا تلخيصه على النحو التالي:[3]

- العمل على إصلاح الوضعية الاقتصادية عبر تعديلات جوهرية لضمان سلامة التسيير الداخلي و الخارجي .
- القيام بتغيرات تشريعية عميقة .
- محاولة التوصل إلى تحقيق السلم الاجتماعي .
- التركيز على مكافحة التضخم ، و تقوية الادخار و لها اهداف و اهمية كبيرة تمس القدرة الشرائية للمواطن و تحفز الاستثمار :

- الاستثمار في الموارد المنجمية و المحروقات .
- الاستثمار في قطاع الهياكل .
- في مجال الهندسة و البحث .

لكن هذا البرنامج الذي جاءت به حكومة " مولود حمروش" لم يستطع تحقيق نمو اقتصادي ، و تحقيق الاهداف المرجوة، و الخروج من الازمة الاقتصادية.

يمكن القول أنه قد تم التصديق على القوانين التي كانت ترمي إلى اصلاح المؤسسات العمومية، التي اصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري، التي تعتبر نقطة تحول ، اذ تم الانتقال إلى مرحلة الانفتاح الاقتصادي و التوجه نحو اقصاد السوق .

---

[1] تومي عبد الرحمن، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الافاق**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2011، ص 60 .

[2] عبد المجيد بوزيدي، **مرجع سابق**، ص 26 .

[3] تومي عبد الرحمن ، **مرجع سابق**، ص 62 .

فرغم هذه الاصلاحات الذاتية، لاتزال الوضعية الاقتصادية في تدهور، متمثلة فيما يلي :

* تأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الاسعار و تسريح العمال ، مما ادي إلى انسياب المهارات و الكفاءات إلى القطاعات الاخري .

* انخفاض اجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة1.5 بالمئة فالمتوسط خلال (1986-1991).

سياسة التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي (1989-1998):

بعد فشل الاصلاحات الذاتية للدولة الجزائرية ، تميزت بالاستقرار السياسي الاقتصادي و الامني في نهأية الثمانيات و بداية التسعينات ، بالاضافة إلى النمو المتزأيد لحجم المديونية الخارجية .

نظرا لهذه الأوضاع المتدنية للاقتصاد الوطني، استوجب على الحكومة الجزائرية إلى وضع اصلاحات اقتصادية ، لتحقيق التنمية توجهها إلى محأولات الأولى في تنفيذ برنامج الانفتاح الاقتصادي و بصفة سرية و غير معلنة خلال الفترة النتدة مابين (1989-1991). التي تمثلت في وضع برنامج التصحيح الهيكلي المتمثل في :[1]

- التفاقية الأولي بتاريخ 30 مأي 1989.
- الاتفاقية الثانية بتاريخ 03 جوان 1991.

3- برامج الانعاش الاقتصادي :[2]

أ- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2005/2001):

[1] سقار سهيلة/حاليش تنهنان، **مسار الخوصصة في الجزائر بين النص و الواقع** ، جامعة مولود معمري-تيزي وزو- ، قسم العلوم السياسية، ص38،39.

[2] سقار سهيلة/حاليش تنهنان، **مسار الخوصصة في الجزائر بين النص و الواقع** ، جامعة مولود معمري-تيزي وزو- ، قسم العلوم السياسية، ص38،39.

يعتبر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، من الأدوات والسياسات الإقتصادية الهادفة لدفع وتيرة النمو الاقتصادي الجزائري، بحيث أنها تقوم بتدعيم المشاريع القاعدية الداعمة للعمليات الانتاجية والخدماتية . وتدارك التأخر المسجل منذ بداية الازمة الإقتصادية حيث خصص لهذا البرنامج قيمة مالية تقدر ب525 مليار دينار يضاف إلى الانفاق العمومي يهدف إلى تكملة برامج ، مثل: صندوق تنمية مناطق الجنوب وبرنامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية[1]. وأهم ما جاء به هذا البرنامج لتحسين الظروف المعيشية و التنمية المحلية كذلك تنمية الموارد البشرية، ومحاولة إنشاء مناصب الشغل، وتحقيق التوازن الجهوي كذلك مكافحة الفقر .

ب- مضمون برنامج التكميلي لدعم النمر الاقتصادي (2000-2005):

بعد أنهاء برنامج الانعاش الاقتصادي دعمت الدولة الاقتصاد الجزائري، و ذلك بوضع برنامج تكميلي لمواصلة انجازات البرنامج الأول، إذ خصص له غلاف مالي قدره 4202.7 مليار دينار و يتميز هذا البرنامج بإنعاش في المجالات التالية:

- تحسين ظروف معيشة السكان، و ذلك بوضع مشاريع مرتبطة بالسكن، تحسين العلاج الاستشفائي.

- تطوير المنشأت الاساسية و ذلك بترقية قطاع الاشغال العمومية و تحديثها.

- استحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بخلق أكثر من 27400 مؤسسة سنة 2008 .

- النهوض بقطتع الاتصالات و ذلك بتطوير و إدخال التكنولوجيا .

- دعم التنمية الاقتصادية و لك بتحفيز النشاطات الانتاجية (الفلاحة، الصيد....) .

[1] هواري عامر، قاسم حيزيرية، **مداخلة السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها**، ص 8 .

لكن سجلت هذه الفترة أزمة مالية عالمية وبالتحديد سنة 2008، بالاضافة إلى الاجراءات الجديدة التي جاء بها القانون التكميلي لسنة 2009 خاصة فيما قاعدة 49/51 بالمائة والتي تشترط نسبة مشاركة الرأسمال الاجنبي في حدود 49 بالمئة.

ج- برنامج توطيد النمو الاقتصادي :

يهدف هذا البرنامج لوضع الاستثمارات العمومية في الفترة الممتدة ما بين 2010-2014 من النفقات 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار يتضمن هذا البرناج :

- استكمال المشاريع و الاشغال الكبرى في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9.700 مليار دينار ما يعادل 130 م/دولار .

- اطلاق المشاريع الجدديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري. و قد خصص كذلك مبلغ لخلق ثلاث ملأيين منصب شغل إلى غأية 2014 و قد تم توفير ما يقارب 600.000 منصب شغل سنويا و تقليل نسبة البطالة بحدود 9 بالمئة.

من خلال هذه البرامج يمكن القول أنها تعتبر برامج إنمائية تساهم في استمرار دعم السياسة الاقتصادية و هي تهدف لإسترجاع التأخر الذي كان يمس تقريبا جميع القطاعات، و بعد مرور هذه الفترة (2001-2014) مكنت من تحقيق العديد من الانجازات منها التخفيف من ازمة السكن، البنى التحتية، الصحة .... إلا أنها لم تستطع تغيير الهيكل الاقتصادي و تنويعه فهو لا يزال يعتمد على الريع البترولي فالاقتصاد الجزائري يعتمد فقط على البحبوحة المالية الناتجة عن أيرادات المحروقات .

المطلب الثالث : العراقيل التي واجهتها الخوصصة في الجزائر .

مهما اختلفت و تعدد اساليب الخوصصة لكل بلد فان الطريق اليها تعترضه عراقيل و تتمثل هذه العراقيل التي واجهتها الخوصصة في الجزائر فيما يلي:[1]

1- النقابات العمالية : هذا الاخير ناتج أساس عن العمالة الفائضة التي كانت توفرها المشروعات العامة و هي أحد أهم العوائق التي تةاجه الخوصصة كون أن الرأسمالي يريد الحصول على تقنيات متطورة بأقل عمالة، فيلجأ إلى التقليل من عدد العمال عن طريق التسريح الذي ترفضه النقابات العمالية.

2- مشكلات قانونية : عمليات التنازل عن البيع تستدعس سندا قانونيا من الهيئات التشريعية مما يستلزم اصدار قوانين جديدة تسمح بنقل الملكية العامة إلى ملكية خاصة ، و حمأية القطاع الخاص من التأميم مع ضمان تحويل رأس المال إلى العملات الاجنبية.

3- عدم توفر سوق مالية متطورة : مما يجعل تعبئة الموارد المالية أمر غير ممكن و بالتالي صعوبة بيع أسهم الشركات للخواص و زاد الطين بلة كون معظم المؤسسات العمومية مثقلة بالديون اتجاه البنوك.

4- مصالح المجموعات الضاغطة : هذه المجموعات تعترض على عملية الخوصصة و من بين هذه المجموعات بعض الدوائر الحكومية و هذا نابع من نزعات ابديولوجية و الخوف من فقدان السلطة.

5- استراتيجية الاختيار : كون اختيار المؤسسات المراد خوصصتها يتطلب دراسة عميقة لهذه الاخيرة من شتي الجوانب المالية و الاجتماعية و الجغرافية ، هذه الدراسة لن تكون بالشيء

[1] ضياء مجيد الموسوي، (2005)، **الخصخصة و التصحيحات الهيكلية**، اراء و اتجاهات، الطبعة 3، الجزائر، ديوان للمطبوعات الجامعية، ص 77 .

السهل على الدولة التي تفتقر إلى خبرة التجربة في هذا المجال (صعوبة اختيار المؤسسات التي يجب خوصصتها و افتقارهم للخبرة الكافية في هذا المجال) .

المطلب الرابع : تقييم برامج الخوصصة في الجزائر و عوامل بطئها .

لقد شكلت عمليات الخوصصة في الجزائر الجانب الاكثر اثارة للنقاش و الجدل في مجموع الاصلاحات التي شرعت الجزائر في تطبيقها ابتداء من العقد الاخير من القرن الماضي، و ذلك بالنظر إلى الاثار الاقتصادية و الاجتماعية الناجمة عنها، منذ منتصف التسعينات شرعت الجزائر في وضع برامج هامة للخوصصة بدءا بتشريع النصوص و القوانين التي تحكمها مرورا بتهيئة المحيط الاقتصادي من اصلاحات شملت التشريعات الجبائية و الاجراءات الجمركية و النظام المصرفي، ثم ارساء القواعد الأولى لتطبيق هذه البرامج بتحفيز القطاع الخاص للشراء أو المساهمة في رأس مال المؤسسات العمومية المراد خوصصتها، الا أنه علميا واجهت تطبيق برامج الخوصصة عدة عقبات و صعوبات عرقلت مصارها و بالتالي بطء تنفيذها ، مما جعل المؤسسات الاقتصادية العمومية في وضعية انسداد ، تمثلت هذه العوامل في :[1]

أ- العوامل الاقتصادية :

ان اعتماد أي اسلوب من اساليب الخوصصة يخضع إلى الظروف الاقتصادية لكل بلد و لكل اسلوب مزأياه و حدوده، يتلائم مع نوعية و صنف من المؤسسات دون الاخرى، لذلك شكلت الظروف الاقتصادية عوائق ساهمت في بطء الخوصصة في الجزائر، و هذه العوائق الاقتصادية منها ما يتعلق بالمؤسسات المراد خوصصتها و منها ما يرتبط بالمحيط الاقتصادي للخوصصة .

1- المؤسسات المراد خوصصتها: تشرع عمليات الخوصصة بتحديد وضع المؤسسات العمومية و تصنيفها، أي تحديد المؤسسات التي ستخوصص، و بناء على ذلك يتم أجراء

[1] أ/ بوزيان عثمان، **الخوصصة في الجزائر**، جامعة د. مولاي الطاهر بسعيدة، الجزائر.

مجموعة من الدراسات التي تنصب على تقييم الاداء الداخلي و تقييم البيئة الخارجية على اساس معيار المؤسسة الواعدة و المؤسسة الاستراتيجية، و بهذا فان التباطؤ في تصنيف المؤسسات سيؤدي لا محال إلى البطء في تنفيذ عمليات الخوصصة ، و هو ما واجه برامج الخوصصة في بدأياتها ، فبعد الاعتماد في تصنيف المؤسسات العمومية على المؤسسات الاستراتيجية و غير الاستراتيجية و المؤسسات الواعدة و غير الواعدة ، فأنه من الناحية العلمة واجهت الهيئات المعنية صعوبات في تطبيق هذا التصنيف المحدد فبالنسبة لمصطلح " استراتيجي" يعد نسبي، بمعني أنه ما هو استراتيجي اليوم يمكن له فقدان هذه الصفة مستقبلا، و من جهة اخري يمكن لمفهومي النشاط و المؤسسات الاستراتيجية ان يتغيرا حسب هذا الاتجاه أو ذاك للسياسة الاقتصادية و خصوصا مستوى التنظيم و حمأية الدولة ، ان المؤسسات الواعدة هي التي تعود بالفائدة حسب القواعد الاقتصادية و المالية و المستقبلية، و لكن هذا المفهوم (الواعد) نسبيا ، هل الواعدة : المحاسبية ام المالية ام الاقتصادية ام الاجتماعية .

فكل هذه المصطلحات المعتمدة في التصنيف لازالت مبهمة، و هو ما شكل صعوبة في تنفيذ هذا التصنيف.

كما يطرح مشكل المؤسسات و خوصصتها المراد خوصصتها ، و من شأن هذا التقييم الاسراع بعمليات الخوصصة أو ابطالها ، ففي عملية التقييم هناك عدة اعتبارات، فلا يجب المغالاة في تقييم المؤسسات و الا فقد المستثمرين، و لا يجب التساهل و الا أثيرت الشكوك ، و من ذلك يظهر جليا ان عملية التقييم ليست بالعمل الهين و معقدة إلى حد كبير ، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لا تتوفر على محاسبة حقيقة تساعد على معرفة تكلفة المنتوج، بالاضافة إلى ديون هذه المؤسسات التي تشكل عقبة كبيرة أمام الاسراع في تنفيذ برامج خوصصتها .

2- سوق رأس المال : ان خوصصة المؤسسات العمومية تعني بيع جزء من هذه المؤسسات أو كلها للقطاع الخاص ، و يكون هذا البيع ممثلا في اسهم أو سندات تطرح في سوق رأس المال (البورصة)، و هذه الاخيرة تؤدي دورا هأما في الحياة الاقتصادية ، اذ تتيح الفرص لتقابل العرض و الطلب ، كما أنها تعتبر مقياسا دقيقا لحركة الاستثمار و الادخار فالبلد ، لذلك فان تقدم برامج الخوصصة مرتبط بوجود سوق رأسمال قوي ، و هي واحدة من اهم نقاط الضعف في برنامج الخوصصة و ابرز عوامل بطء تنفيذها. فالبورصة الجزائرية حديثة النشأة (ديسمبر 1997) ، تعاني من نقص المعلومات التي يمكنعلى اساسها المستثمر ان يتخذ قراره ، و حتي ان توفرت المعلومات قد تكون غير دقيقة، أو أنها صارت تاريخية ، هذا اضافة إلى نقص الوعي لدي المستثميرين المحليين ، و من حيث كفاءة التشغيل تعاني السوق غلى وجود اليات لمواجهة الخلل في الية الاسعار ، فلا يوجد صناع للسوق ، فمنذ انشائها لم يتجأوز عدد الشركات المتعاملة بها الاربعة (صيدال، صونطراك، الأوراسي، رياض) .

ان جمد عمليات البورصة في الجزائر انعكس سلبا على مردود برنامج الخوصصة، حيث جعل تعبئة الموارد المالية الكافية امر غير ممكن، و بالتالي صعوبة بيع اسهم الشركات للخواص، حيث ان الامكانيات المالية للخوصصة تظل محدودة ، لأن النظام المالي لا يسمح يتعبئتها بسهولة.

3- عوامل اقتصادية اخرى :

و هي في مجملها مرتبطة بالمحيط العام المرتبط ببرنامج الخوصصة و الذي لا يشجع بتنمية مثل هذه البرامج و من بين هذه العوامل :

* عدم ملائمة القوانين و التشريعات التي من شأنها المساهمة في الاسراع من عمليات الخوصصة، فرغم بروز بعض البوادر لاصلاح هذه القوانين الا أنها لازالت لم تواكب تطلعات القطاع الخاص للمساهمة في المؤسسات العمومية المتنازلة عنها، فلا نجدها تقدم تحفيزات

للمستثميرين ، بل و تخلق بعض العوائق كالزيادات المضطربة فالجبأية المحلية التي مست بعض القطاعات ، ناهيك عن قطاع البنوك الذي لم يتجرع التحولات الجديدة للاقتصاد الوطني و لازالت بنوكنا صناديق أيداع لا غير ، كما ان الاجراءات الجمركية شكلت ولا زالت اهم العقبات في وجه المستثمر الاجنبي. اذن هذه القوانين و التشريعات لازات لديها يد في لجوء المستثمرين إلى الربح السريع و السهل ، و الابتعاد عن المشاريع طويلة المدى ، و التي تتمثل في المشاريع الناتجة عن خوصصة المؤسسات العمومية .

*ضعف الادخار الناجم في اساسه عن الاضطراب الاقتصادي الذي لم تضع حدا له سيأيات التوازن المطبقة خاصة فيما يتعلق بالتضخم حيث حأولت سياسة التوازن القضاء على التضخم عن طريق التخفيض و تجميد الاجور مما ادي إلى تقليص عدد المخرين القادربن على المشاركة في رأس مال المؤسسات.

* الانكماش الاقتصادي الذي ادى إلى الركود فالمبيعات من السلع و الخدمات، و هو ما لا يعطي انطباعا لتحقيق ارباح مرتفعة للمستثمر الخاص ، و علأوة عن ذلك ، فان الخوصصة ستأدي إلى مزيد من معدل الانكماش الاقتصادي نظرا لفترة الانتقال فالملكية.

* غياب استراتيجيات واضحة و بعيدة المدى في مختلف القطاعات (الضريبية ، الجمركية ، المصرفية ....) و لازات تتميز السياسات الحالية بالغموض و التغير المستمر، هذا ما جعل المستثمر (المحلي أو الاجنبي) يترقب و ينتظر wait and see .

ب- العوامل غير اقتصادية :

ان الخوصصة كجزء من فلسفة عامة، من شأنها تنظيم الاقتصاد و المتجمع و الاتجاهات الأيديولوجية، و ليست مجرد حل فني للمشكلات التي تعاني منها المؤسسات العمومية.هي اذن قضية ذات ابعاد اقتصادية، اجتماعية و سياسية و ليست مجرد قضية اقتصادية بحتة.

لذلك فان عدم توفير هذه المتطلبات غبر الاقتصادية و التأخر في تحضير مناخها العام اثناء تنفيذ برامج الخوصصة من شأنها التأثير على هذه البرامج ، و قد تتمكن من منع أو تأجيل أو حتى تغيير اتجاه عمليات الخوصصة .

و هذا ما حملنا إلى القول بوجود عوامل غير اقتصادية شكلت بدورها عوائق أمام تنفيذ برامج الخوصصة، و ساهمت في بطء مسارها بطريقة مباشرة و غير مباشرة، و هذه العوامل عديدة و متشبعة، يمكن تصنيفها إلى اسباب اجتماعية بمختلف اثارها و اسباب سياسية بكل ابعادها.

1- العوامل الاجتماعية : يمكن ادراج هذه العوامل التي ساهمت في بطء تنفيذ الخوصصة في نقطتين اساسيتين :

* نتائج برامج الخوصصة على المستوى الاجتماعي ، خاصة في بدأيتها الأولى، و لازال النقاش قائم حولها، حيث لقت الخوصصة في الجزائر معارضة كبيرة خاصة من طرف ممثلي العمال ، و مارست ضغوطات على الحكومة على تغيير برامجها، و ذلك بتنظيم و تشجيع العمال على الدخول في اضطرابات، و حراكات احتجاجية، كما حدث في قطاعات الميكانيك و الحديد و الصلب .... و استطاعت ان تفتك من الحكومة تعهدات بوقف حل المؤسسات العمومية ، ووقف تسريح العمال.

* الثقافة الاجتماعية التي لاتسمح بمسأيرة التحولات الاقتصادية الحديثة، فقد تكونت في خضم النظام الاشتراكي للمجتمع ثقافة مستمدة من هذا النظام، مبنية على توجيه الدولة للاقتصاد و دعم اسعار المواد الاستهلاكية ... لذلك اصطدمت سياسة الخوصصة بثقافة اجتماعية غير ملائمة و بذهنيات متجمدة رافضة لكل اجراءات التصحيح ، اضافة إلى الافكار المسبقة التي نشرتها وسائل الاعلام على ان الخوصصة تسلب للمواطنين حقوقهم و أنها تمس بالسيادة الوطنية، لذلك تكونت نظرة اجتماعية ضد الخوصصة ، كما ان عدم مسأيرة هذه الثقافة للاصلاحات الجديدة قد أجل من عمليات الخوصصة، و هو امر يستفاد من التجربة الأمريكية

، بحيث ان نظام اقتصاد السوق الأمريكي يعني بالمتطلبات الاجتماعية ، واستطاع الانسجام و بسهولة مع ارثهم الثقافي ، و طبيعة مجتمعهم ، و يتراءى لهم (مجتمعهم) أنهم يخسرون كثيرا بأنهاء نظام الاقتصاد الحر في امريكا، و مع هذه الصفات ليس مستغربا ان الاقتصاد في الولأيات المتحدة يبرهن كل يوم على نجاعته ، و استقراره .

2- العوامل السياسية :

لازالت الجزائر لم تتخلص من مشكل تداخل الوظائف و الصلاحيات ، بحيث اصبح السياسيون يتدخلون في المجال الاقتصادي، و يضعون الخطط، و يرفضون هذه الاستراتيجية أو تلك، مما اخذ موضوع الخوصصة صبغة اديولوجية ، بدل ان تقوم على اسس اقتصادية علمية، و هو ما ادى إلى تخوف المستثمرين سواء المحليين أو الاجانب، خاصة في ظل انتشار البيروقراطية ، زيادة على الاستقرار السياسي الناتج عن تغير المؤسسات و الهياكل الحكومية و بالتالي تغير التصورات الاقتصادية .

كما يوجد هناك عامل اخر يمكن ادراجه ظمن الاسباب السياسية لا يقل اهمية عن العوامل السابقة في التأثير على عمليات الخوصصة ، و هو العامل الامني ، فمنذ بداية التسعينات دخلت الجزائر موجة من اللااستقرار الامني ، مس الاقتصاد الوطني من خلال تخريب المؤسسات الاقتصادية و التعدي على الاملاك الخاصة و العمومية.

اضافة إلى اسباب غير اقتصادية اخرى اصطدمت بها عمليات الخوصصة و باتت تعرقل اجراءاتها ، من اهمها :

* الافتقار إلى تمويل الخوصصة ، و نقصد بذلك شريحة رجال الاعمال الذين يملكون رأس المال الاساسي لشراء اصول المؤسسات المعروضة للخوصصة ، و كذا عدم وجود طبقات متوسطة واسعة، حيث ان هذه الاخيرة تساهم و تشارك بكثرة في عملية الخوصصة في دول شرق أوروبا.

* واجه اثناء تنفيذ عمليات الخوصصة مشكل العقار الذي علبه الاستثمار ، بحيث لازال العقار لكثير من المؤسسات ليس ملكا لها، و بالتالي فأنها لا يمكن بيع الاستثمار بدون الارض التي علبها.

* مشكل عدم وضوح الاهداف النهائية للخوصصة ، فهل هي تهدف إلى إعادة تحرك ألة الانتاج؟ ام إلى تمويل الخزينة بعد بيع المؤسسات العمومية ؟ و هما هدفان متباعدان ، و ان عدم الفصل في ذلك قد عرقل عملية الخوصصة .

المطلب الخامس : أساليب و أهداف الخوصصة :

تعتبر الخوصصة عملية لاستغلال الموارد المتاحة، بأفضل وسيلة و كفاءة انتاجية عالية، و ذلك من اجل تحقيق أحسن مردود، و محاولة خفض العجز المالي التي تعاني منه معظم الدول، باعتباره انجح وسيلة لضمان استقرار و استمرارية السوق و الحد من تقلباته، ما يجعل تدخل الدولة محدودا الا في الحالات القصوى (تعرضها لأزمة مثلا).

تتمثل أساليب الخوصصة و الياتها الشائعة في ما يلي :[1]

1- بيع وحدات القطاع العام : و تتخذ عملية البيع عدة اشكال أهمها، الاكتتاب العام في سوق الأوراق المالية، و البيع المباشر للقطاع الخاص، و تحويل العاملين بالشركة إلى المساهمين، عن طريق السماح لهم بشراء اسهم الشركات ، فضلا عن المقأيضة بالديون الخاريجية ، و نظام الصكوك أو الكبونات الذي يتم بموجبه توزيع الكبونات على المواطنين تمنحهم ملكية عدد من الاسهم أو الدخل في مزادات عامة للحصول على عدد من الاسهم.

[1] مذكرة شهادة ماستر أكاديمي، **دور القطاع العام في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة 2017/1985–** ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2019/2018، ص21.

2- التعاقد أو خصخصة الادارة : تبقي في هذا الشكل ملكية رأس مال الشركات بيد الدولة فتتنافس وحدات القطاع الخاص للحصول على عقود تخولها حق الادارة لحساب الدولة مقابل مزأيا معينة كحصة في الربح أو الانتاج .

3- السماح للقطاع الخاص بمزأولة نشاطات يحتكرها القطاع العام : بهدف توسيع مدى المنافسة و تحسين الاداء يتم اصدار قوانين و ازالة القيود التي تحول دون دخول القطاع الخاص لبعض الانشطة يؤدي هذا الاسلوب بمرور الوقت إلى توسيع مشترك للقطاع الخاص دون الحاجة لتغير ملكية المنشأت العامة، و لذا فهو يسمى بالخصصة التلقائية.

4- أسلوب البناء – التشغيل- التحويل : يسمح هذا الاسلوب للقطاع الخاص باقامة مشروع معين دون مقابل و استغلاله لمدة معينة على ان يتم تسليمه بعد ذلك للحكومة.

5- أسلوب البناء – التشغيل – التمليك : يختلف عن الاسلوب السابق في ام يسمح للمستثمر بتملك المشروع و عدم تسليمه للدولة بعد فترة.

6- أسلوب البناء – التشغيل – التمليك – التحويل :يختلف عن الاسلوبين الستبقين في ان المستثمر يمتلك المشروع لفترة معينة بعد القيام ببنائه ثم يقوم بتحويله إلى الدولة.

تختلف اهداف الخوصصة حسب الأوضاع الاقتصادية القائمة، من دولة لأخرى و يمكن حصرها من منظروات مختلفة سواء اقتصادية، اجتماعية، سياسية، مالية.[1]

أ- الاهداف الاقتصادية :

- تطوير السوق المالية و تنشيطها و ادخال الحركية على رأس مال الشركات بقصد تطويرها و تنمية قدراتها الانتاجية.

[1] حاليش تنهنان/ سقار وسيلة، **مصدر سابق**، ص22،21،20.

– التخفيف من الاعباء المالية التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشأة الاقتصادية الخاسرة، و تكريس موارده لدعم قطاعات التعلم و البحث العلمي و الصحة والاهتمام بالبنية الاساسية و المنشأت الاقتصادية، ذات الاهمية الاستراتيجية .

– خلق مناخ الاستثمار المناسب و تشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الاموال المحلية و الاجنبية.

–تشجيع و تعزيز الكفاءة الاقتصادية عن طريق تعزيز الاسواق و المنافسة.

– تعزيز و تحسين أليات السوق و في هذه الحالة يسمح باستخدام أفضل للموارد .

– تسيير زيادة حركة رأس المال ، الذي هو جوهر النظام الرأسمالي نفسه و تعظيم الاستفادة من استخدام القدرات الاقتصادية و المالية .

– تحقيق قدر اكبر في تميل و تمكين مشاركة كتلة أكبر من المتاعملين في ادارة الشؤون الاقتصادية .

ب– الاهداف الاجتماعية :

– تحسين مستويات المعيشة للمجتمع من خلال زيادة حجم المشاريع الإنمائية و زيادة معدل النمو الاقتصادي مما يساعد على توفير فرص العمل و القضاء على مشكل البطالة.

– توفير الخدمات الاجتماعية ذات الجودة العالية .

– تعمل على تشجيع اللامركزية و دعم الديموقراطية التي تعطي الحرية و صلاحيات واسعة في المشاركة في المشاريع الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة و رفع رأس المستثمرين . """

ج– الاهداف المالية :

– توسع القطاع العام و زيادة الانفاق العام ، ادي بالضرورة إلى عجز الموازنة العامة، مما دفع بحكومات الدولة النامية إلى الاقتراض الداخلي و الخارجي من المؤسسات الدولية لتغطية عجز الموازنة.

– عجز ميزان المدفوعات مع العالم الخارجي نتيجة لزيادة الواردات على الصادرات، حتي وصل الحال إلى فشل القطاع العام و عجزه عن سداد الدين الخارجي و فوائدها و تفاقم العجز بالموازنة ، و بالتالي لجوئها إلى الاصدار النقدي ادى إلى بروز مشكل التضخم و البطالة.

د– الاهداف السياسة :

– الحد من تدخل الدول و تكرار نفس المشاكل المالية، من حيث العجز و الدين العام .

– اضعاف نفوذ و دور نقابات العمال فالقطاع العام .

– توسيع دائرة امتلاك الاسهم popular capitalisme .

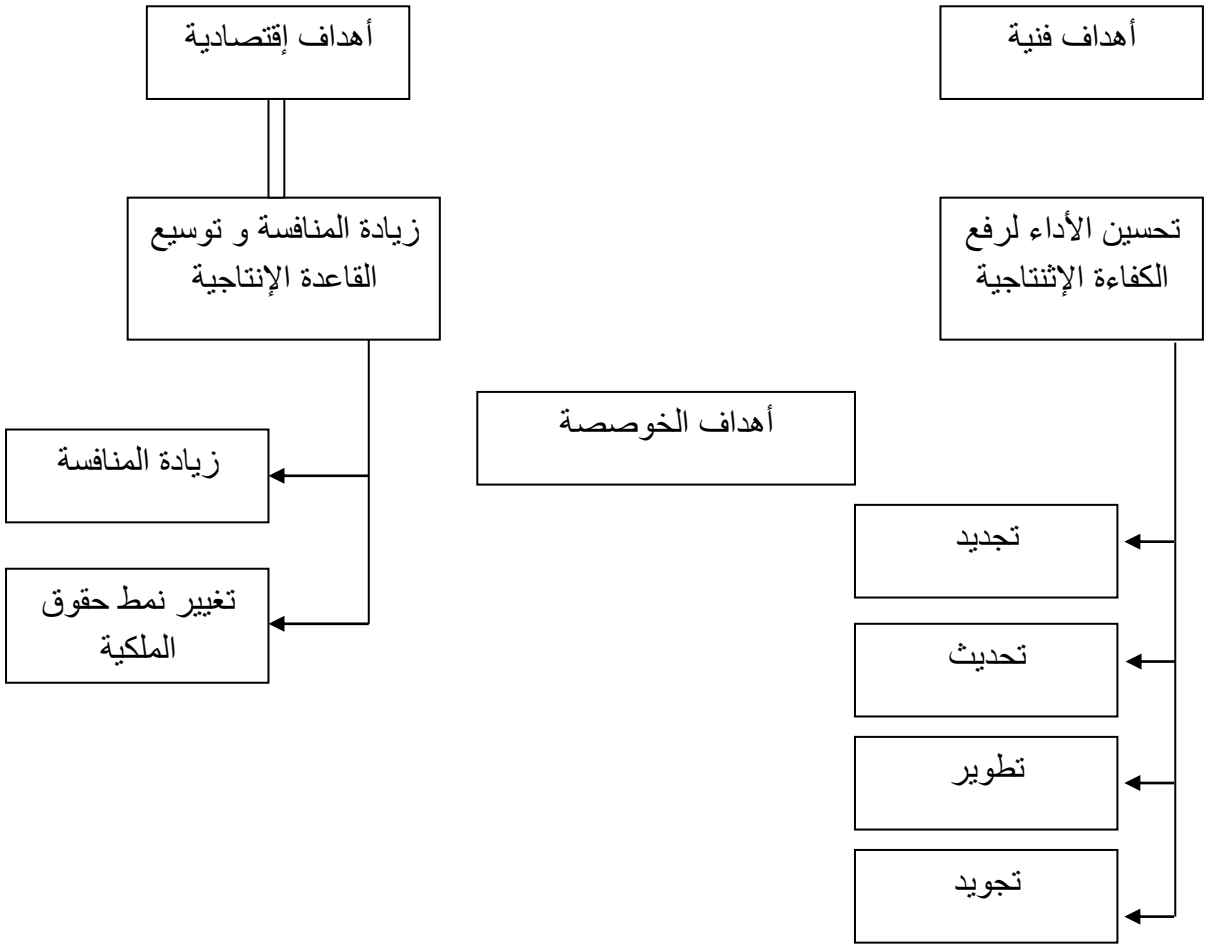
– تشجيع ملكية العاملين employer owership .

–الحصول على الكسب السياسي political gains .

أما في الدول النامية فيكمن الهدف من تطبيق الخوصصة ، هي محاولة علاج الازمة الاقتصادية من خلال برامج التثبيت و التكييف الهيكلي ، و هذا تحت سيطرة أو ضغط مؤسسات التمويل الدولية و بخاصة صندوق النقد الدولي ، و البنك المركزي .

– كما تدعوا الخوصصة من خلال اختزال دور الدولة ليقتصر على مجالات اساسية من الدفاع و القضاء و الامن الداخلي و الخدمات الاجتماعية .

شكل رقم (01): يمثل أهداف الخوصصة



المصدر: موسى سعدأوي، **دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه(جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، 2007/2006)، ص81.

المطلب السادس : الاطار القانوني العام للخوصصة في الجزائر :

تعتبر الخوصصة في الجزائر حقيقة اقتصادية توضح كيفية الانتقال إلى اقتصاد السوق ، و بروز فكرة برامج الخوصصة في القانون الجزائري و مناقشتها كان نتيجة تتابع الافكار المتعلقة بالتحول ذاك ، فهي ليست نتيجة صدفة كما يتوهم البعض ، لهاذا وجب الاهتمام بهذا الموضوع و دراسته و تكييفه وفق المعطيات و البنية الاقتصادية لاقتصادنا و مجتمعنا حتي يتحقق مع عجز عنه النظام الاقتصادي السابق ، أي تحسيين كيفية استخدام وسائل الانتاج للمؤسسة الجزائرية و التحكم فيها من جميع النواحي ، كالمنافسة و الاحتكار .[1]

من هذا المنطلق ، نجد انسياسة الخوصصة في الجزائر أخذت اشكالا و ابعادا مختلفة ، فقد كانت جزئية تارة و كلية تارة اخرى من حيث الملكية ن و لم يتبعها أي قرار رسمي لصالح المتعاملين الاقتصاديين (وطنيين و اجانب) و عملية الخوصصة أو التحول بدأت تتجسد خاصة بعد الانفجار الاجتماعي في 06 أكتوبر 1988 ، حيث صدرت مجموعة من القوانين التي جسدت هذا الموضوع نجد :

[1] مراد محفوظ، (2001)، **عملية التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص**، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص16 .

- قانون التخطيط .

- القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية .

- القانون التجاري (تعديلات)

- قانون صناديق المساهمة .

و بالاضافة إلى كل ذلك ، ظهرت مصادر قانونية اخرى ، و هذا بعد صدور دستور 23 فيفري 1989 ، و التي شملت ظهور مجموعة قوانين جديدة من بينها :

1/ النصوص القانونية :

و هي النصوص التشريعية التي صدرت بشأن الخوصصة ، و هي بحسب تواريخ صدورها :[1]

- المرسوم التشريعي 94-08 المؤرخ في 26 مأي 1994 المتضمن قانون الملكية التكميلي لسنة 1994 و لاسيما المادتين 25و24 منه .

- المرسوم التشريعي 94-415 الؤرخ في 28 نوفمبر 1994 الذي يحدد كيفية تطبيق المادة 24 من المرسوم التشريعي 94-08 .

- الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية .

- الأمر 97-12 المؤرخ في 19 مارس 1997 المعدل و المتتم لأمر 95-22 .

- المرسوم التنفيذي 27-329 المؤرخ في 10 سيبتمبر 1997 الذي يحدد شروط منح امتيازات خاصة و الدفع بالتقسيط لصالح مقتتني المؤسسات العمومية المخوصصة .

[1] طيبي حسين/ د. التونسي فائزة، **مرجع سابق**، ص 06 .

– نصوص تنظيمية اخرى تتنأول مسائل مثل تحديد شروط و كيفيات ممارسة حق اكتساب السهم النوعي بعد خوصصة المؤسسة العمومية أو تحديد شروط و كيفيات انتقال ملكية أسهم المؤسسات العمومية و القيم المنقولة الاخرى للجمهور .

2/ الخوصصة في ظل قانون 95-22 :

تعني الخوصصة انتقال ملكية المؤسسة العمومية لشخص من أشخاص القانون العام إلى شخص من أشخاص القانون الخاص ، يتم الانتقال عن طريق البيع ، أو التنازل عن أصول المؤسسة أو جزء منها أو عن رأس مالها أو جزء منه أو عن تسيير المؤسسة و يدفع المقابل من قبل مكتسب الملكية .

المبحث الثاني : القطاع الخاص .

لقدعرفت العديد من الدول تغيرات عدة في المجال الإقتصادي ، غيرت منحنى سير النشاط الإقتصادي ، فبعدما كانت النظام الإشتراكي هو السائد اذ تعتبر الدولة هي المحرك الأساسي لمختلف النشاطات و الفاعل الرئيسي فيها ، اصبحت الأن تعمد معظمها على نظام إقتصاد السوق الذي قلص من دور الدولة و ترك التسيير للأطراف الأخرى للمشاركة في النشاط الإقتصادي و تبقى بذلك الدولة بصفة المراقب .. هاته الأطراف يبرز من بينها القطاع الخاص ، وهو ما سنتطرق اليه في هذا البحث .

المطلب الأول: التطور التاريخي للقطاع الخاص .

لقد بدأ إقتصاد السوق مع الحياة الإنسانية، مع إنتهاء الإقتصاد البدائي جاءت مرونة السوق و حيويتها، فهي في تغير و تطور دائمين للتتلائم مع المتغيرات البيئية و التكنولوجية في العصور الوسطى و كذا عصر الثورة الصناعية في أوروبا ، ومنه إلى الأسواق الحديثة في وقتنا الحالي ، مع الإختلاف عن بعضها البعض ، وقد إكتشف الإنسان أهمية تقسيم العمل و التخصص بحيث كانت السوق هي الأداة الأساسية للمساعدة على تطوير المبادلات و نموها ،

فتطور نظام السوق كان نتيجة لتفاعلات مشتركة بين المنتجين و المستهلكين ، ما جعل السوق يمتاز بتنظيم دقيق للعلاقات الإقتصادية مع بروز التنسيق بين القرارات الفردية المستقلة و تحقيق نوع من التوازن تلقائيا دون وجود سلطة علىا ، فنجد البائع يسعى لبيع سلعته بأعلى سعر لتحقيق أفضل النتائج بالنسبة له ، و المشتري يسعى إلى الشراء بأدنى سعر ، في حين أن الأسعار تتغير صعودا و نزولا ، و هذه التغيرات إشارة للمنتجين و المستهلكين لتغيير سلوكهم مستقبلا ،وهنا يلعب السوق دورا بإ عتباره تنظيما محكما لعلاقات الإنتاج و الإستهلاك دون تدخل الدولة.[1]

وقد بدأت ركائز و شروط السوق في الفكر الإقتصادي بنظرية ((أدم سميث)) في الربع الأخير من القرن 18 في كتابه "ثورة الأمم" سنة 1776 وفيه ينادي بعدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ،فجهاز السوق كفيل بإدارة العملية الإقتصادية إنتاجا،إستهلاكا و توزيعا و يملك القدرة و الكفاءة في الأداء و تخصيص الموارد بين الأنشطة المختلفة و تحقيق التخصيص الأمثل للموارد بين فروع الإقتصاد المختلفة و أن جهاز الثمن قادر على تحقيق هذه الوظيفة في التخصيص و التوازن العام و النمو الإقتصادي .

و تزامن ظهور كتاب أدم سميث مع الثورة الأمريكية عام 1776 و الثورة الفرنسية عام 1789 اللتين ناداتا بالحرية و الليبرالية.

إلا أن القرن19 كان حافلا بالدعوات الشاملة لتدخل الدولة ، ثم جاء القرن20 الذي كان ملئا يتجارب التدخلية و الشمولية من الفاشية و النازية و الماركسية , حتى سادت فكرة أن الليبرالية هي من الماضي و لا تتجأوب مع حقائق العصر ،فكانت "أزمة الكساد العالمية" سنة 1929 و التي عصفت بكل إعتقادات السوق و فضحت الليبرالية و نفت حيادة الدولة و بعدها ظهرت الكنزية بقيادة كينز عام 1936 و الذي خالف النظريات الكلاسيكية ، و دعى إلى تدخل الدولة

[1]– محمد عبده فاضل الربيعي ، **الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية** ، (القاهرة ;مكتبة مدبولي ، 2004)،ص49 ,51

لإنعاش الإقتصاد فبدأت أفكار كينز تظهر و تم تجسيد افكاره كحل للأزمة العالمية1929 في محاولة لإصلاح نظام الرأسمال الليبرالي ، فبدأت الدول الرأسمالية بذلك في التدخل في الشؤون الإقتصادية ، زيادة على ذلك ظهور الأنظمة الشمولية الإشتراكية و ظهور الثورات التحررية في بلدان العالم الثالث ، وهو ما جعل تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية أمر ضروري .

أدى التدخل الجكومي إلى كبر حجم القطاع العام على حساب القطاع الخاص فلجأت الكثير من الدول النامية إلى الإقتراضالخارجي لتحقيق التنمية ، ما أدى إلى ظهور مشكل المديونية الخارجية و الذي أدى بدوره إلى تفكير بعض الدول في بيع المشاريع العامة إلى القطاع الخاص ، و كانت الدول الرأسمالية وراء هذا الطرح .

هكذا كان الحديث عن الليبرالية بعد أنهيار النظم الشمولية ، و بدأت مكانة الليبرالية في العودة إلى الساحة فبدأت الخصخصة في إطار تحول كبير إلى النظام الليبرالي العالمي الجديد الذي أعطى الريادة للقطاع الخاص في الإقتصاد ، وتعود الخوصصة كسياسة إقتصادية إلى أوائل الثمانينات بدءا بالحكومة البريطانية نفذتها برئاسة رئيسة وزارئها أنذاك "مارجريت تانشر" بمبدأ "المخاطرة و المبدأ" بمعنى زيادة درجة المخاطرة تعني زيادة العائد المتوسط بهذا اصبح القطاع الخاص يتطور بالخطوات التي تنتهجها كل دولة في عملية التحول للقطاع الخاص

المطلب الثاني : ماهية القطاع الخاص و تصنيفاته .

أولا :تعريف القطاع الخاص:

تختلف التعاريف التي تخص القطاع الخاص فالكثير من الباحثين حأولو إعطاء تعريف له حسب منظوره الخاص من بين هاته التعاريف مأيلي :

_ هو القطاع الذي يشمل الأنشطة الإٌتصادية كلها و التي تأخذ مكانة في حيز جغرافي معين بإستثناء الأنشطة الحكومية ،أ, ذلك الجزء من الإقتصاد الذي لا تملكه الحكومة (1)

_تعريف آخر :هو عبارة عن مجموعة من النشاطات الإنتاجية . السلعية منها و الخدماتية . ذات الصبغة الفردية أو الأسرية (Households) أو المؤسساتية (Coreporaton) التي تقوم أساسا على المبادرة الحرة و مخاطرات السوق و التدبير الحر ,و يقصد بالنشاطات الإنتاجية كل ما يتعلق بخلق الثروات القابلة لترويج(Markctable) أي تلك التي يقابلها طلب داخلي أو خارجي مضمون أو متوقع يتسم بالقدرة على الوفاء و الربحية ،وسواء كان ذلك الطلب يهدف إلى تلبية حاجات إنتاجية أو إستهلاكية (2)

_كما يعرف أيضا :"أنه القطاع المملوك للخواص تتولى آليات السوق توجيهه ويسعى [21]بالتالي إلى تحقيق اقصى ربح خاص ممكن."

نستخلص من هذين التعريفين أن القطاع الخاص يشمل كل عمل يقوم به فرد أو أسرة أو جماعة بعيدا عن تدخل الحكومة و يكون هذا النشاط حرا بعيد كل البعد عن الدولة ،كما يعمل القطاع الخاص أيضا في جو تسوده المنافسة الحرة و الشديدة من أجل تحقيق أقصى نسب من الأرباح عن طريق التصرف الحر برأس المال .

ثانيا : تصنيفات القطاع الخاص

1–طلال أبو غزالة و آخرون ،**دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة و ترشيد الحكم في الأقطار العربية** (د.م.ن،المركز العربي
للأبحاث و دراسة السياسات ،2011)، ص 273 .

2–الشاذلي العياري،**القطاع الخاص و مستقبل التعاون العربي المشترك** ،(عمان ،منتدى الفكر العربي ،1996)، ص 13 .

3–ياسمين نوري ،"**مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر** :بين الخطاب الرسمي و المواقع الميدانية 1962–2012"رسالة ماجيستر (جامعة مولود معمري :كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسة ،2015) ، ص22

_يمكن تقسيم القطاع الخاص إلى قطاع خاص منظم غير منظم و أيضا إلى قطاع خاص أجنبي و آخر محلي .

– القطاع الخاص المنظم :يتمثل في المؤسسات الكبرى ، يتم تقييم أرباحه على حسب حجمه في الإقتصاد الوطني و على تكاليف منتجاته و سياسة الاسعار ،كما تعتبر مدخرات هذا القطاع من أهم مصادر الإدخار حجما في الدول المتقدمة إقتصاديا ، مثل أوروبا الغربية اليابان و كذا الولأيات المتحدة الأمريكية ،و يتميز بعمله ضمن إطار منظم وفق مبادئ قانونية تحكمه حسابات نظامية .[1]

– القطاع الخاص الغير المنظم :هو كل المؤسسات الصغيرة التي تنتمي ملكيتها للخواص و تتميز هذه الوحدات بصغر حجمها و نشاطها و تتركز اصلا في المجال التجاري خاصة تجارة التجزئة أو الصناعات الحرفية و التقليدية و تنحصر غالبا في الأسر ، يعتمد إدخار مصادرها على وسائل تقليدية الهدف منه تحسين المستوى المعيشي ، و غالبا لا تعاملها أي حسابات نظامية .

– القطاع الخاص المحلي (الوطني): هو قطاع ينشط داخل ربوع الوطن يكون المستثمرين فيه محليين .

– القطاع الخاص الأجنبي: يكون تابعا لمستثمرين أجانب غير مقيمين في البلد الذي يستثمرون فيه خدماتهم و مشاريعهم

المطلب الثالث : دور القطاع الخاص .

يتميز دور القطاع الخاص بالتغير الدئم و ذلك لإرتباطه بنمط السياسة المتواجد فيها ، بذلك سنحأول تحديد دوره في إقتصاد السوق إعتباره شكل من أشكال الرأسمالية الليبرالية ،و كذا دوره في النظام الإشتراكي .

أ_دوره في النظام الرأسمالي (الليبرالي) : منذ ظهور النظام الرأسمالي كنظام سياسي منذ ظهوره يقدس الحرية الفردية و الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، و يرى أن الفرد يحقق مصلحة الجميع حينما يحقق مصلحته الذاتية و هذا ما دعى إليه أدم سميث و راى أن حدود تدخل الدولة هي في الدفاع و الأمن و غيرها . و عموما النظام الرأسمالي عبارة عن نسق فكري يقوم بالأيمان بأهمية الفرد في الحياة الإجتماعية و أهمية حرية الفرد و رفاهيته ،و تدعيم ذلك بفرض قواعد الديموقراطية السياسية و تأكيد المسأواة في الحقوق و الواجبات بين الأفراد و معارضة سيطرة الحكومة على الأفراد و الحد من سلطات الدولة بمعنى تعزيز دور المجتمع المدني و إعطاء الوزن للمبادرات المحلية و تنشيطها لتأخذ مكانة و دور في النشاط الإقتصادي بصفة عامة ، كما يدعو النموذج اللبيرالي إلى حصر الدور الدولةفي الوظائف الضرورية لتأمين الحياة في المجتمع و المحافظة على النظام العام و تعزيز دور حكم القانون و سيادته ، فضلا عن تشجيع الحافز الفردي و المشروع الحرو إنطلاق المنافسة الحرة في المجال الإقتصادي [1]

ب_ دوره في النظام الإشتراكي : ألإشتراكية ترى تدخل الدولة بواسطة مؤسساتها العامة أمر ضروري لابد منه حيث تقدس الملكية الجماعية ، وإن وجدت بعض المبادرات الفردية فأنها تكوض ضمن نطاق ضيق ، و يختلف دور القطاع الخاص في الدول الإشتراكية من دولة لأخرى لإختلاف التطبيقات و الإتجاهات فيها [2]

[1]– ضياء مجيد الموسوي :**الخوصصة و التصحيحات الهيكلية** "أراء و إتجاهات" ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية ،بن عكنون الجزائر – ط3،2005 ،ص230

[2]– لمزود صباح :دور **القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة** ،رسالة ملجيستر ،جامعة منتوري –قسنطينة – ص24–ص25

و سنبرز هذا الإختلاف من خلال النموذجين التاليين إستنادا لمعأيير أرائهم إتجاه القطاع الخاص و هما :

– النموذج الأول :و يدعو لتصفية القطاع الخاص بإعتباره نقيض الملكية الجماعية ،وان وجوده مرتبط باستنفاذ مكانته التاريخية ، ويمكن ملاحظة هذا النموذج في معظم التجارب الماركسية خاصة الإتحاد السوفييتي و التي تدعو إلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج لأنها تهدف إلى إشباع الحاجات الإجتماعية لغالبية أفراد المجتمع و ليس الربح[1]

– النموذج الثاني :و الذي يتبنى موقف أيجابي حول القطاع الخاص غير أنه تارة يعتبره قطاعا مهما في التنمية الٌإقتصادية ليتعأيش هذا القطاعا جنبا مع القطاع العام ، و تارة تِمم مؤسساته و ما يدل على إنعدام الأسس النظرية الواضحة لتطبيق الإشتراكية من جهة و منهج التجريب الذي يعتمد في بعض التجارب الإشتراكية من جهة أخرى [2]

المطلب الرابع :معوقات التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر.

إن واقع العمل ووضع الجزائر في مؤشرات الإستثمار ،يكشف عن الكثير من العراقيل و المعوقات التي تحول دون نمو الإستثمار الخاص ، رغم المجهودات التي تبذلها الهيئات المكلفة بدعم الترقية و الاستثمار ، و هاته العراقيل تقف في وجه كل الإستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية ، و يمكن تصنيف هاته المعوقات فيما يلي :

[1]– عادل حسين :**الأفراد في الصناعة** ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، 1971 ، ص492

[2]–عبد الحليم الزيات ،**التنمية السياسية "دراسة في الإجتماع السياسي"** ، الجزء الثاني البنية و الأهداف ، دار المعرفة الجامعية ،2002 ،ص23

1-مشكلة تمويل و مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص : يوضح مؤشر القروض الالتي تصب في القطاع الخاص مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على تمويل كاف لتغطية المشاريع مما يعطل من الإشمارات الخاصة [1]

2- مشكلة الفساد : يعتبر الفساد ظاهرة عالمية ضاربة في كل الميادين خاصة في قطاع الأعمال ، و هي مما يحد و يقلص الإستثمارات الخاص ، فقد تم تصنيف الجزائر في المرتبة 99عالميا ضمن مؤشرات الفساد ، و اشارت دراسة أجراها البنك الدولي حول مناخات الإستثمار في الجزائر إلى أن 34.3% منى رؤساء المؤسسات يدفعون 7% من رقم أعمالهم في شكل رشأوي لتسريع معاملاتهم و الإستفادة من بعض المزأيا و الخدمات [2]

3-المعوقات الإدارية و التنظيمية :يواجه الإستثمار الخاص عدة صعوبات إدارية و تنظيمية منها ما يلي

_تعقيد النظام الضريبي من حيث تعقيد الأجرءات الجنائية ، و عدم الجدية في التطبيق ما يترك المجال للتلاعبات و التفسيرات الشخصية التي تؤثر على البيئة الإستثمارية ، و اكدت دراسات للبنك الدولي أن مشكل معدل الضرائب يحتل المرتبة الرابعة من 18 من العوامل المقيدة و المعيقة للإستثمار .

_ضعف البنية التحتية و عدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في الواقع ، حيث أشار رؤساء المؤسسات في عدة تحقيقات مع الهيئات و الوزرات المختصة في العمل

[1] -مليكة صديقي ، **برامج الإصلاح الهيكلي و أزمة التحولات في الإقتصاديات الانتقالية** ،حالة الجزائر _رسالة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،2007،ص198

[2] -ساعد بوراوي :**الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي** "الجزائر_تونس_المغرب ،رسالة ماجستير ، جامعة باتنة ،2008، ص164

و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى عدم توفر الخدمات المتمثلة في الماء الكهرباء و الغاز و كذا خطوط الهاتف و قنوات الصرف في مواقع الاستثمار.[1]

_صعوبة و تعقيد الاجراءات و التصاريح و الوثائق المطلوبة لإنشاء المشاريع ،حيث أن المشروع يمر ب 14 أجراء بمدة 24 يوما لإستكمالها ، مقارنة بتونس التي لا تتعدى فيها 10 أجرءات تستغرق 11 يوما و لا تكلف سوى 9.3% من دخل الفرد في حين تكلف 21.5 % في الجزائر

4-مشكل العقار الصناعي : يعتبر العقار الصناعي من اهم عوامل التي يعتمد علىها الإستثمار ، و بالمقابل فأنه يعتبر أحد أهم العوائق التي تواجه المستثمرين في الجزائر ، فالعديد من المشاريع تتوقف بسبب صعوبة الحصول على قطعة ارضية مهيأة لمزأولة النشاط الإستثماري ، بالإضافة إلى الإرتفاع

الفاحش في أسعار العقار القابل للإستغلال بسبب المضاربة ،و تعقد الأجرءآت الإدارية و القضائية كلها تعيق نمو القطاع الخاص في الجزائر .

المطلب الخامس : مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية .

يعتبر القطاع الخاص من اهم الركائز في إقتصاد السوق ، و الذي ينادي بالإستقلالية و الحرية في القيام بالنشاط ،و الإبتعاد عن الضغوط الحكومية لذلك نجد أنه احد اكبر الدعائم الذي يقدم المساعدة و يقدم الدعم للقطاع العام ، خاصة اذا توفر له الجو المناسب للعمل و لهذا فدوره كبير في عملية التنمية إقتصادية و الإجتماعية و هو ما نوضحه في التالي :

1_دوره في تحقيق التنمية الإقتصادية : يعتبر ركيزة من ركائز الإٌتصاد لكل دول العالم لما يحققه من اضافات تنموية و تحقيق النمو الإقتصادي ، إذ يعتبر القطاع الخاص المحرك الاساسي لعملية النمو الإقتصادي و ذلك إنطلاقا من عملية الإستثمار و تراكم رأس المال ،

[1] ساعد بوراوي ،نفس المرجع ،ص136

حيث أن الكفاءة في الأداء و التنظيم المحكم للنشاط و العمل على التجديد و الإبتكار بشكل ديناميكي متواصل ، هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح و من ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس أيجابيا على عملية النمو الإقتصادي ، فالعديد من الدراسات تؤكد على أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو إقتصادي سريع على المدى الطويل .[1]

_دوره في تنشيط التجارة الخارجية : يلعب القطاع الخاص دورا هأما في مجال التجارة الخارجية ،تبعا للتحولات الإقتصادية من نموذج إقتصاد الإكتفاء الذاتي إلى إقتصاد التبادل التجاري مع العالم الخارجي و هذا ما يساعد على اكتشاف فئات من رجال الأعمال ن و أن المؤسسات المالية قادرة على تجميع الأموال من كل الجهات لأجل الإستثمار المؤسس لها ، و المهم هو تحول الغستثمارات من القطاعين التجاري و المالي إلى القطاع الصناعي في إطار التنمية .

_دوره في التشغيل : تعرف العديد من الدول تحديات كثيرة تؤثر على قدرتها في إحداث التنمية ،فيتبين لنا أن القطاع الخاص عاجز عن توليد فرص عمل كافية لإستقطاب أعداد كبيرة من البطالين (ذو يالمستوى التعلمي الذين هم بلا عمل) ، و بالرغم من ان العديد من الدول فتحت المجال للقطاع الخاص في عمليات التنمية ، إلا أن هذا الأخير يمكنه توفير مناصب عمل بتوفير المناخ المناسب له و ذلك بإشراكه في برامج تطوير التعلم و توفير المعلومات عن فرص العمل [2]

المطلب السادس : متطلبات إزدهار القطاع الخاص

لتحقيق تنمية القطاع الخاص وجب توفر بعض المتطلبات و العوامل التي تساعده على تحديد نموه و هي كالتالي :

[1] –كريم ، مسعود بودخدخ ، مداخلة بعنوان :"**رؤية نظرية استراتيجية لتطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي** "ملتقى حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري و تخطيط لمرحلة ما بعد البترول ،ص3 ،ص4.

[2] العيد صوفان ، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخوصصة** – دراسة تجريبية جزائرية –رسالة ماجستير جامعة قسنطينة ،2011 ص77

أ- معدل نمو النتاج : فزيادة الإستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث و التطور و كذا التأثير الأيجابي على الإنتاجية يساهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي .
و زيادة معدل نمو الناتج من شأنه أن يعطي المستثمرين مؤشرا عن الأداء الإقتصادي و الطلب الكلي للمدى المتقدم ،مأيحفزهم على تنفيذ مشاريع جديدة ، هذا ما يمكننا من القول أن هناك علاقة مزدوجة قائمة بين الإستثمار الخاص و معدل نمو الناتج .

ب- الضرائب : تعتبر الضرائب من المؤثرات بطريقة سلبية على الإستثمارات الخاصة , و ذلك بالتأثير على الدخل المتاح للقطاع العائلي ، ما يخلق نقصا في الإدخار و يضع حدا لبعض الإستثمارات ، و هذا يُفسر على أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل و مستوى الإدخار ، و من ثم فإن إنخفاض دخولهم يكون نتيجة إرتفاع معدل الضرائب على الدخل ما يؤدي إلى خفض حجم الإدخار و من ثم الحد من الإستثمارات .[1]

ت- القروض المصرفية : غالبا ما يكون إعتماد المنشآت الجديدة في تمويل المشاريع على القروض المصرفية ،و إذ نجد أن توفر القروض تزيد من فرص الإستثمارات الخاصة هذا غالبا ما يكون في الدول النامية ،أما الدول المتقدمة فإن إعتماد تمويل المشاريع يكون ذاتي من الأرباح المحتجزة ،وكذا بيع الأسهم الجديدة .

ث- الديون الخارجية : تعتبر الديون الخارجية مشكلة تؤثر بشكل مزدوج على إقتصاديات الدول النامية ، فهي بمثابة مصدر أساسي لتمويل إستثمارات و مخططات التنمية بالعملات

الأجنبية اللازمة لإستيراد السلع الرأسمالية من آلات و معدات . مع ذلك نجد أن مناخ الإستثمار يتأثر سلبيا عند وصول موعد تسديد أقساط القروض و الفوائد .[1]

خلاصة :

في ضوء مما تم طرحه في هذا الفصل نجد بأنه كانت هناك دعوة إلى عملية الخوصصة التي كانت تهدف إلى زيادة منافسة الأداء الاقتصادي و توسيع الملكية الخاصة و تشجيع القطاع الخاص في الجزائر و ذلك لما مرت به الجزائر من أزمات إقتصادية كان ولا بد الرجوع إلى وسيلة تعينها و تؤدي بها إلى الاستقرار الاقتصادي ، كما نجد هناك علاقة قوية بين النمو الاقتصادي و أنشطة القطاع الخاص حيث يعتبر بأنه أهم ركائر الاقتصاد الحر الذي يستند إلى آلية السوق الحرة و المنافسة التامة في الاقتصاد .

[1]– عبد الرزاق مولاي لخضر،شعيب بونوة"**دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالدول النامية** –دراسة حالة الجزائر–؛مجلة الباحث ،العدد7 (2010/2009) ,ص139،ص140

2–عبد الرزاق مولاي ،شعيب بونوة ،مرجع سابق ص140

– الفصل الثالث :

سياسة التشغيل في الجزائر.

– تمهيد

1–المبحث الاول : تطور سياسة التشغيل في الجزائر.

- تطور قطاع التشغيل في الجزائر.
- آليات تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر.
- اجهزة و برامج التشغيل في الجزائر.
- اسس و ابعاد سياسة التشغيل.
-النظريات المفسرة للعمل.
- التحديات التي تواجه سياسة التشغيل.

2- المبحث الثاني : القطاع الخاص و سياسة التشغيل بالجزائر.

- تطور التشغيل من خلال القطاع الخاص.
- دور القطاع الخاص في التشغيل.
- مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل.
- دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاجتماعية.
- اثر القطاع الخاص على التشغيل.

خلاصة الفصل

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل إلى الدراسة النظرية لسياسة التشغيل و تطورها في الجزائر ، إضافة إلى محاولة ابراز أهم البرامج التي جسدتها الحكومة للإصلاح ، و معرفة ما إذا كانت هذه البرامج المتبعة ذات نجاعة و سياستها التشغيلية لها أثر في توفير مناصب العمل و التقليص من مشكلة البطالة .

كما تطرقنا أيضا إلى علاقة القطاع الخاص بسياسة التشغيل و دوره الفعال في تفعيل هذه السياسات ، و أثره على التشغيل و مساهمته في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية .

المبحث الأول : تطور سياسة التشغيل في الجزائر.

المطلب الرابع : تطور قطاع التشغيل في الجزائر

بعد أن نالت الجزائر استقلالها حأولت وضع سياسات ملائمة و طرق عديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، لكنها بقيت أمام تحديات كبيرة من انتشار البطالة و الفقر و نقص التوظيف ، و ما ميزت السياسات المتبعة من طرف الدولة انذاك هو المراحل التالية :

أولا : **مرحلة ما قبل سنة 1985** : احتوت هذه المرحلة ثلاث فترات مميزة ن أولها سميت بالتسيير الذاتي و امتدت من 1963 إلى 1966 ، أما الفترة الثانية من 1967 إلى 1979 و هي ضمن ما سمي التخطيط المركزي و بعدها الفترة من 1980 إلى 1985 و هي ما عرفت بإعادة الهيكلة العضوية ، لتنتهي في الأخير بأزمة المحروقات 1986 و بدء الإصلاحات

1-**الظروف الاقتصادية خلال هاته المرحلة** : انتهجت الجزائر مبدأ التسيير الذاتي للمؤسسات الاقتصادية التي هي تركة المستعمر ، و بعدها تظهر تناقضات هي أن التسيير الذاتي لا يتوافق مع معالم الدولة ، لذلك تم استبداله بمبدأ يكرس مهمة التسيير لشخص واحد يتم تعيينه بمرسوم ، و من مما يسعى اليه هذا المبدأ تحقيق الشغل ، و الدفع بعجلة الاستثمارات ، أدى هذا المبدأ إلى ظهور مؤسسة وطنية عملاقة تحوي مجموعة من الوحدات ،و تختلف فيما بينها من حيث مستوى النشاط و طبيعة التكنولوجيا المستخدمة .

و انطلاقا من سنة 1970 تم تحويل المؤسسة العمومية إلى مؤسسة اشتراكية بالاتفاق مع قياديي الإتحاد العام للعمال الجزائريين و يشارك فيها العمال في عملية التسيير بصورة كبيرة (التسيير الاشتراكي للمؤسسات) ، هدفت من ورائه الدولة إلى إنجاز قطاع صناعي قوي مكون من مجموعة من الفروع و كل فرع مكون من مجموعة من المؤسسات الاشتراكية الوطنية تسير في إطار خطة مركزية تهدف و تنادي بالتصنيع و لا شيء غير التصنيع و لو على حساب السوق

و قد انتقل بفعل ضخامة الاستثمارات المحققة عند وحدات المؤسسة الوطنية في ظرف عشر سنوات من 2 إلى 40 وحدة ، مما أدى إلى ظهور إخلال فادح في التنسيق بين الوحدات ، و أسباب الاختلال يرجع بعضها إلى التطور السريع في الوسائل لم يصاحبه في الواقع تطور في القدرات الإنتاجية و لا تحكم في الطلب ، ناهيك عن التحكم في تسيير الموارد و التجهيزات [1]

و في فترة من إلى غأية 1986 اتيحت للدولة إعادة الهيكلة الصناعية و العضوية للجهاز الإنتاجي حتى تزيد فعاليته و هذا بعد ارتفاع سعر البترول ، و أسس لهذا الغرض لجنة تحتى رئاسة وزارة التخطيط لدراسة السبل الناجعة لتحقيق التوازنات الكبرى و التي أقرت بدورها أن المؤسسة الوطنية أصبحت كبيرة بشكل يعيق التحكم

و على هذا الأساس قُسمت المؤسسة الوطنية حسب طبيعة نشاطها ، لكن لم ينتج عن عملية إعادة الهيكلة نموذج تنظيمي واضح يقلص من عبء التكاليف أو يخلق خطوط تنمويى جديدة [2] ، بل نتج عنا لتقسيم الوظيفي عواقب مالية تمثلت في عجز مالي (بعد إعادة الهيكلة) و أصبح على عاتق المؤسسة بعد انقضاء سنتين من النشاط تسديد العجز الموروث و قدر ب 80% من رقم الأعمال و استعمال 20% المتبقية بين شراء المواد الأولية و دفع الأجور و الضرائب .

2- **تطور التشغيل خلال هاته المرحلة** : كان الهدف من السياسة التنموية خلال فترة الستينات هو العمل لأجل تلبية حاجيات اطياف المجتمع فيما يخص التشغيل ، الأجور و كذا الاستهلاك و منه تحسين الوضعية الاجتماعية للمجتمع و منح المزيد من الاعتبار لليد العملة المحلية و أيضا توفير مناصب عمل في مختلف القطاعات الاقتصادية . و حسب إحصائيات تم رصدها من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ، فقد عرفت فترة ما بين 1967 إلى غأية 1979 زيادة في معدلات التشغيل من 75.5% إلى 79.7% و سجلت خلق 1100000 منصب شغل[3] ،

[1]-عبد الكريم المومن ، **سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية الدولية** – دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير ، جامعة وهران، 2009 ،ص70

[2]- نفس المرجع السابق ، ص71

[3]boussomah.m Lentrepris socialiste en algerie OPU 1982 P 434

نتيجة للنشاطات الاستثمارية من خلال زيادة عدد المشاريع ، و توزيع الأيرادات بوتيرة ثابتة مما ساعد على تحسن القدرة الاستهلاكية للأسر ، كما شهدت فترة الثمانينات نهجا جديدا اعتمد على إعادة هيكلة المؤسسات الكبرى ، و كانت الحصيلة خلق 720000 منصب عمل خلال فترة 1980_1985 و تزامن هذا مع المخطط الخماسي الأول الذي هدف إلى العمل على استقرار اليد العاملة

أما بالنسبة للأجور فتم إقرار قانون رئيسي عام للعمل الذي تم وضعه عام 1978 يتضمن مبدأ التحديد المركزي للأجور في إطار معأيير موحدة ، نتج عن هذا القانون أثار سلبية منها تطور الأجور الموزعة في المؤسسات العمومية بشكل لا يتوافق مع تطور مستوى الإنتاج [1]

ثانيا :مرحلة الإصلاحات (1986-1999):

تميزت هاته المرحلة بثلاث فترات تبرز حسب النشاط ن الأولى تتمثل في نظام التعديل الإرادي تمتد من 1986 إلى 1993 أما الفترة الثانية فتخص اجراءات التعديل الهيكلي من 1994 إلى غأية 1997 لتليها فيما بعد مرحلة التثبيت 1998-1999 لتنتهي هاته الفترات الثلاث و تبدأ الدولة في مرحلة الإنعاش الاقتصادي سنة2000 [2].

1-**الأوضاع الاقتصادية خلال هاته المرحلة** : عرفت مرحلة الإصلاحات تراجع في مستوى التشغيل نتيجة الضغط الديموغرافي للسنوات التي سبقتها ، الأمر الذي لم يسمح لمناصب الشغل الجديدة بمواكبة و احتواء عدد طلبات التشغيل الجديدة ، و كذا السياسات الاقتصادية و السياسية اجديدة التي فرضها الوضع الاقتصادي العالمي المجحف وهي المبنية على العقلانية و الحساب الاقتصادي ، استنتج المسئولون حينها أن أول عنصر يجب تسييره بإحكام هو العمل، حتى يتجنبوا تأثيره بالسلب على المؤسسة الجزائرية ، و بفعل الأزمة البترولية 1986 و التي

[1]- عبد الكريم مومن ،**سياسات التشغيل في ظل التحولات الكبرى** -دراسة حالة - (رسالة ماجستير) ، جامعة وهران ،2009،ص71

[2]- نفس المرجع السابق ، ص72

خلفت انخفاض مداخيل المحروقات بنسب كبيرة ، و ارتفاع في نسبة المديونية الخارجية[1]اضطرت الجزائر للشروع في إصلاحات شاملة تمثلت في:

- إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية و خوصصة القطاع الزراعي
- إعادة النظر في القرارات الخاصة بالاستثمار و علاقات العمل
- إلصلاح المالي و البنكي و النظر لمعدل الصرف
- الوضع التدريجي لقواعد السوق

من جهة أخرى و لتخفيف الضغط الاجتماعي ، قامت الجزائر بإعداد برنامج لتشغيل الشباب 1987 لكن مع الظروف السياسة و الاقتصادية (ازمة خانقة ،معدل نمو سالب -2.7% سنة 1988) و أيضا التوتر الاجتماعي (أحداث أكتوبر 1988) و التحولات السياسية 1990 ،بقيت هاته الإصلاحات منحصرة في القوانين و المراسيم التنظيمية و التشريعية فقط ([2]) ، حيث ان سنة 1988 عرف الطلب على العمل 60 الف منصب شغل ، في حين تم عرض العمل ب115 منصب شغل على المبتدئين الذين تتراوح أعمارهم من 16 إلى24 سنة و الكونين في التعلم و التكوين المهني، ما اصبح لزأما على الدولة إبتداءا من سنة 1994 اسناد تسيير الظروف الإقتصادية إلى صندوق النقد الدولي من خلال بعض الإتفاقيات المبرمة معه في هاته الفترة (1991/06/03 إضافة إلى إتفاقية أفريل 1994و مارس 1995)لتمس الإصلاحات الهيكلية مختلف المؤسسات العمومية ، و أقرت التعاقدات مع صندوق النقد الدولي عن تصفية نهائية للعديد من المؤسسات ، و أصبح الهدف في ظل برنامج التعديل الهيكلي ، هو البحث عن التشغيل الكامل الإقتصادي عوض التشغيل الكامل الإجتماعي و الذي يعني قبول مستوى من البطالة و نقص في التشغيل ، نتج عن هذا تسريح مكثف لليد العاملة بشكلين ذهاب مبكر للتقاعد أو في مقابل تعويض عن الخدمة للذين لم يحن موعد تقاعدهم بعد .

[1] نفس المرجع السابق ، ص72 و 73

[2] – سعدية قصاب ،**مسار سياسة التشغيل في الجزائر** ، الجهود و النتائج 1962\2012 ، ملتقى وطني حول : السياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة الجزائر 3 ،2013 ، ص 28و 29

كما عرفت هاته المرحلة أيضا إستمرار إعادة الهيكلة للقطاع الإقتصادي العمومي ليتوافق مع إقتصاد السوق ، وبما أن أول قاعدة في السوق تقول بأن يتوافق التشغيل و المردوديةفأنه كانلزأما على القطاع الإنتاجي التخلي عن الكثير من مناصب الشغل ([1])، خاصة و أن الفترة من 1985 إلى 1994 شهدت إحصائيات تشير بالسلب فيما يخص الإنتاج المسجل.

2- تطور التشغيل خلال هاته المرحلة

الجدول 03 : العرض و الطلب خلال المرحلة (1990- 1999)

السنوات	عرض العمل معلن فعلا	طلب العمل معلن فعلا	تشغيل فعلى		
			مؤقت	دائم	المجموع
1990	229845	78783	33055	27443	60498
1991	158875	53922	19382	22837	42219
1992	170709	44815	14752	21916	36668
1993	153898	43031	15173	20258	35431
1994	142808	44205	12806	24179	36985
1995	168387	48695	11578	29885	41463
1996	134858	36768	6134	25976	32110
1997	163800	27934	5090	19740	24830

[1]- سمير حبارك، "**تطور المديونية الخارجية للدول النامية و تسييرها مع دراسة حالة الجزائر 1990-2000**" ، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية ، السنة الجامعية الجامعية ، 2002 ، ص78

1998	166299	28192	3926	22638	26564
1999	121309	24726	3727	18650	22377

المصدر : وزارة العمل و الحمأية الاجتماعية 2000

يظهر من الجدول طلبات الشغل من سنة 1990 إلى غأية 1999 ،حيث نلاحظ أن سنة 1990 كان طلب التشغيل يسأوي 229845 ، أما العرض الفعلى لمناصب الشغل فلم يتعدى 78783 منصب شغل أي عجز يقدر ب منصب شغل لم يتحقق منها سوى 60498 منصب شغل منها 33055 منصب دائم و 27443 منصب مؤقت .

كما نلاحظ من الجدول أن في سنة 1997 زادت طلبات الشغل لتسأوي 163800طلب جديد ، في حين أن المناصب المتاحة لم تتعدى 27934 منصب شغل أما التشغيل الفعلى فقدرب 24830 منصب شغل اكثرها مناصب عمل مؤقتة و التي قدرت ب 19740 منصب في حين بلغت مناصب الشغل الدائمة 5090 منصب .

كما يتضح من خلال الجدول انخفاض في مناصب الشغل الدائمة في فترة من 1990 إلى 1993 و أيضا من1994إلى 1997 لتحل محلها المناصب المؤقتة ،

نستخلص مما سبق أن قطاع التشغيل عرف أربعة مراحل مميزة في نشاطه في الفترة من 1986 إلى 1999 ، تندرج الفترة الأولى ضمن ما يسمى التعديل الإرادي لسوق العمل و هي من 1986 إلى 1993، أما المرحلة اثانية من 1994 إلى 1997 تدخل ضمن التعديل الهيكلي ، لتليها في الأخير مرحلة التثبيت 1998-2000

3-الأجور : إن الإصلاحات التي بدأت سنة 1988 ، هدفت إلى تغيير آليات عمل الاقتصاد الجزائري تغييرا جذريا ، و من ثم أصبح لزأما على المؤسسة الجزائرية تحديد سياسة الأجور التي

تراها مناسبة ، هذا من خلال الاتفاقيات الجماعية التي نص علىها القانون 90-11 و المؤرخ في 21 أفريل 1990 ، المنظم لعلاقات العمل و الذي أعطى الحق للعامل في تعويض مقابل العمل المبذول ، يأخذ هذا الحق شكل أجر أو دخل مناسب للنتائج المحققة و تحرير نظام تحديد الأجور باعتماد البرلمان الجزائري سنة 1990 مادة تسمح بتحديد الأجور على اساس التفأوض ضمن معطيات اقتص ادية و حسب مردود العمل ، عكس القانون العام للعمال (SGT) منذ 1978 و الذي نص على المسأواة في الأجور لصالح فئات عمل متسأوية ([1])

ثالثا – **مرحلة ما بعد الإصلاحات 2000-2009**

تعرف هاته المرحلة بمرحلة الجيل الثاني و عرفت فترتين مميزتين ، فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2000 إلى 2004 و بعدها فترة برنامج الاستثمار العام الجديد من 2005 إلى 2009 ([2])

-الأوضاع الاقتصادية لهاته المرحلة: استفادت الجزائر من القفزة المستمرة لأسعار النفط منذ سنة 1999 مما نتج عنه أيرادات غير مسبوقة و تراكم في صافي الأصول (حقوق الملكية) بالعملات الأجنبية، و عرفت السنوات 2000-2004 تحقيق معدل نمو قوي بسبب نمو إجمالي الناتج المحلي بمتوسط يبلغ 4.5 %سنويا ، و بروز الأداء القوي للقطاعات الغير زراعية و الغير نفطية ، خاصة قطاع الخدمات و البناء و التشييد ، و لمواجهة الضغط الاجتماعي الناتج عن ارتفاع معدل البطالة و تدهور القدرة الشرائية ، طبقت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000 و برنامج دعم النمو 2005 .

1-1 : **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) :**

[1] – قانون التنظيم النقابي للعمال ,رقم 52 لسنة 1987

[2] –عبد الكريم المومن ،**سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية الدولية** –دراسة حالة – جامعة وهران ، كلية العلوم الاقتصادية ،2009، ص75

هدف إلى تحفيز الطلب الإجمالي عن طريق الزيادة في نفقات التجهيز العامة ، و توفير مناصب شغل جديدة ، وتحسين ظروفه المعيشية ، من أجل ذلك قامت الدولة بضخ ما يقارب 525 مليار دينار جزائري من الأيرادات الناتجة عن التقشف المفروض على الأسر الجزائرية خلال سنوات الإصلاحات و كذا من إرتفاع أسعار النفط .

يمكن أن نحدد المحأور التي يدور حولها برنامج الإنعاش الاقتصادي في النقاط التالية :

-التأطير الفعال على المدى المتوسط لعملية التمويل حتى تتمكن الدولة من التحديد الدقيق لقدراتها المالية على المستوى الداخلي و الخارجي .

-التحديد الدقيق لإمكانيات النمو المستقبلية و الإمكانيات المتاحة و التي تستطيع توفير مناصب العمل

-تنمية و تطوير القطاع الفلاحي و العمل على توفير الشغل فيه و ذلك بهدف التقليل من النزوح الريفي من جهة و خفض الفاتورة الغذائية من جهة أخرى

-الدعم الشفاف للمؤسسات العامة و الخاصة بما في ذلك التخفيف من الأعباء الجبائية و تسهيل عمليات الحصول على القروض

-توجيه التجهيز نحو الأشغال الكبرى الخاصة بتطوير البنية التحتية و التنمية الجهوية و المحلية كذلك يحث البرنامج على التحديد الدقيق في الأفق الممتد إلى غأية 2004 أو أكثر لكل القدرات التي تعتمد على الموارد الوطنية (أدوات التجهيز ،المدخلات المختلفة الدراسات و الأعمال الهندسية) و التي تتيح فرص تشغيل جديدة .

تعترف الحكومة أن المبالغ المضخة لدعم التنمية تبقى غير كافية مقارنة بالعرض في سوق العمل و المخزون من البطالة ، لذلك وجهت عنأيتها الأولى للمشاريع الخالقة لمناصب الشغل

لحمأية الفئات المختلفة في المجتمع ذوي الدخل المحدود أو بدون دخل[1] و هذا لا يتحقق إلا ب :

- تمت تعبئة فعالة لموارد الدولة و خاصة ما يتعلق بالتحويلات
- تم الحصر الدقيق لفئات السكان التي تحتاج المساعدة
- تم تحقيق التوازن في النظام الوطني للضمان الاجتماعي
- تم تنويع مصادر التمويل

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي على الأغلب يتطلب تجديد الموارد الهامة وجوب تطبيق مجموعة من التعديلات الهيكلية و المؤسساتية التي تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق الية السوق بفعالية ، من أجل إنجاز برنامج الإنعاش ، و علىه تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية و الاحكام المالية ، و من أجل الوصول إلى الأهداف التي سطرها البرنامج هناك عدة تغيرات وجب التطرق إليها ليتلائم المحيط المحيط الاقتصادي مع الاقتصاد العالمي ، و من أجل ذلك تبنت الحكومة مجموعة من السياسات المصاحبة لدعم برنامج الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية ترمي إلى تشجيع الإستثمار و تحسين العمل في المؤسسة و الإسراع في أجرآت الشراكة و فتح رأس المال بالإضافة إلى التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الإتحاد الأوروبي[2]

2-1 **برنامج دعم النمو الإقتصادي (2005-2009)** : بداية بالمبادرة المتمثلة في إعداد برنامج وطني لدعم الإنعاش الإقتصادي ، جاء البرنامج الخماسي التكميلي ليكون بمثابة تحدي من التحديات التي كان على الجزائر رفعها ،و في حدود الإمكانيات المتاحة إن هذا البرنامج

[1]-صابة مختار ، **برنامج دعم الانعاش الاقتصادي البنية و المكونات** ، - دراسات العدد الاقتصادي -- جامعة الاغواط كلية العلوم التجارية و الاقتصادية ، المجلد 1 العدد 1 ،2010 ، ص143 .

[2]- صابة مختار ، **برنامج دعم الانعاش الاقتصادي البنية و المكونات** -دراسات العدد الاقتصادي- جامعة الاغواط كلية العلوم التجارية و الاقتصادية ، المجلد 1 العدد 1

كلف مبلغا إجماليا قدر بحوالي 4200 مليار دينار من النفقات العمومية التنموية بالنسبة للمادة الجارية من 2005 إلى 2009 ، و أعطيت الأولوية فيه لصد البطالة و الحد من إنتشارها ، ثم قطاع النقل و السكن و كذا تزويد الأرياف بالكهرباء و الغاز ، و تطوير الزراعة و دعمها ، و منه أيضا التخلي عن الفوارق الجهوية الحاصلة في البلاد و لذلك تم تسطير برنامجين تمثلا في:

-برنامج تنمية الجنوب : بقرار من مجلس الوزراء الجزائري بتاريخ 15 جانفي 2006 ، تمت الزيادة بنسب كبيرة في تمويل برامج ولأيات الجنوب لسنوات 2006 إلى غأية 2009 ، رفع التمويل من 250 إلى 377 مليار دينار ، و يشمل برنامج تنمية الجنوب 10 ولأيات ممتدة على أكثر من 80% من اراضي الدولة و هي كل من أدرار، لأغواط ، تمنراست ، بشار ، ورقلة إليزي بسكرة، تندوف ،الوادي،غردأية و تضمن البرنامج عدد كبير من المشاريع الرامية لتحسين ظروف حياة سكان المناطق الصحرأوية .

-برناج تنمية الهضاب العلبا : إضافة لبرنامج تنمية الجنوب ، فإن برنامج تنمية الهضاب العلبات تضمن العديد من المشاريع التي خصت العديد من الولأيات الداخلية خاصة منها : سطيف ، برج بوعريريج، باتنة ، تبسة ، الجلفة ، خنشلة ما يمكن عن طريق هاته المشاريع فك العزلة التي تشهدها هذه المناطق بالدرجة الأولى و تنمية مناطق الهضاب العلبا من خلال توفير المرافق الضرورية لمواطني هاته المناطق و هذا عن طريق :

-توسيع شبكات الطرق و مد المسالك إلى المناطق النائية

-توسيع شبكات المياه ،الكهرباء و الغاز الطبيعي

-استصلاح الأراضي الفلاحية و استغلالها ، خاصة التي تم تخريبها أثناء العشرية السوداء و تركها أهلها

3-1 – **تطور التشغيل في هاته المرحلة** : من أجل النهوض بالتشغيل و الحد من البطالة ، فقد تم تحقيق نتائج هامة تمثلت في إنتقال معدل التشغيل من 72.7% سنة 2001 إلى 82.3 %

سنة 2004 [1] ،كما تم تسجيل تراجع واضح في نسبة البطالة حيث انتقلت من 29.3% إلى 12.3 %في فترة ما بين 1999-2006 ، الزيادة في مناصب التشغيل بعد سنة 2001 خصت مناصب الأجراء غير الدائمين بما في ذلك التابعين للشبكات الإجتماعية ، بين ما بقيت أعداد الأجراء الدائمين مستقرة حسب ما أقر به منتدى رؤساء المؤسسات حول تطور الشغل في الجزائر ، و اضاف تقرير المنتدى في نفس السياق أن أرباب العمل خلقو في نفس الفترة 574ألف منصب شغل ، و تم تسجيل إنخفاض في عدد المناصب الدائمة ب 11%من سنة 2000 إلى غأية 2005 ، كما انتقل عدد العمال الغير الدائمين من 2.1 مليون عامل سنة 2000 إلى 2.2 مليون عامل سنة 2005 بإرتفاع قدر بحوالي 85 % ، و هذا الإنخفاض في البطالة نتيجة برامج الإنعاش الاقتصادي ، و برامج الإستثمار العام الجديدة [2] ، و تم اتاحة مخصصات اضافية في الميزانية بغرض ادراج برامج جديدة لصالح المناطق المحرومة في الجنوب و مناطق الهضاب العلا اضافة إلى مشروع انشاء مليوني منصب شغل ما بين 2005 -2009 منها حوالي مليون منصب شغل دائم ، تجدر الإشارة إلى أنه حتى سنة 2007 تم انشاء 1.220000 منصب شغل منها 756000 منصب دائم بمعدل حوالي 400000 منصب عمل سنويا ، ان الاستراتيجية الجديدة في مجال ترقية التشغيل و مكافحة البطالة هدفت إلى :

- تأهيل اليد العاملة على المدى القريب و المتوسط و نشر ثقافة المقأولة
- تكييف مخرجات التعلم و التكوين مع متطلبات سوق العمل
- مكافحة البطالة بمقاربات اقتصادية
- دعم الإستثمار و انشاء هيئات للنسيق بين القطاعات

و من أهم مكتسبات قطاع التشغيل أيضا و في اطار وفاء السلطات العمومية بالتزأماتها المترتبة عن العقد الوطني الاقتصادي و الاجتماعي المبرم في نهأية سنة 2006 يمكن ان نذكر :

[1] -الكريم المومن ،**سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية الدولية** -دراسة حالة - جامعة وهران ، كلية العلوم الاقتصادية ،2009 ، ص78

[2] -نفس المرجع السابق ، ص78 , 79 .

تكييف تشريع العمل مع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي من خلال تتمة مشروع قانون العمل الجديد ، و اصدار القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية ، و القوانين الفرعية .

المطلب الثاني : آليات تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر

لا بد أن نشير لتدخل الدولة في مجال التشغيل يكون بطابع ظرفي نوعا ما ، من خلال طرح مناصب عمل مؤقتة لصد مشكلة البطالة مثلا ، و أن خلق مناصب شغل تكفي الجميع في إقتصاد السوق هو من مسؤولية المؤسسات المنتجة ، مما يجعلنا نتسائل أمام الدولة الجزائرية عن كيفية جعل المؤسسة الإقتصادية قادرة على توفير الشغل في ظل البيئات الصعبة في جو تنافسي و غير متكافئ بسبب إنفتاح السوق على الإستيراد الذي يهدد الإنتاج المحلي .

و رغم المجهودات التي تم بذلها في سبيل المشاريع و الأعمال الإستثمارية ، إلا أن مسألة الإختلال في سوق العمل مازالت واضحة .و بذلك و بالرجوع إلى عدة تجارب لبعض الدول يمكن طرح بعض النقاط كإقتراحات التي هي آليات لإصلاح الإختلالات الحاصلة في سياسة التشغيل في الجزائر منها ما يلي[1] :

_1 : ضرورة إطلاق قوي للقطاع الخاص : استنادا إلى تجارب العديد من الدول سريعة النمو يتضح أن المقاربة الواضحة لتحقيق النمو و التشغيل و الحد من البطالة هي التي يقودها القطاع الخاص ، متى ما تم توفير بيئة مناسبة له للعمل من طرف الدولة ، و رفع القيود عن الإستثمار الخاص ، و من العوامل الداعمة للقطاع الخاص نذكر مأيلي :

– تخفيف الضرائب و و الاجراءات إلى أدنى حد لتسهيل دخول الشركات إلى سوق العمل و كذا الخروج منها .

[1]– مسعودي زكرياء، **تقييم فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر و انعكاساتها على سياسة التشغيل** –دراسة تحليلية أطروحة دكتوراه – جامعة ورقلة ،2019 ، ص244

– توفير البنية الأساسية التقليدية و البنية الأساسية التكنولوجية ، و تحسين مختلف الخدمات العامة

– توفير المهارات كما و نوعا بما يناسب احتياجات السوق .

– التوجه نحو المزيد من الإستثمار في مجالات الإنتاج المادية ،التي تمثل الإقتصاد الحقيقي إلى جانب الإستثمار في المعرفة و التطوير التكنولوجي .

– ضرورة وضع خطط طويلة المدى و بأهداف محددة ، بإتفاق الأطراف الأساسية ككل

تحمل المسؤولية الإجتماعية التي اصبحت ضرورة اقتصادية بمفردات :

– توفير اكثر ما يمكن من فرص العمل لإطلاق قوى الإنتاج المعطلة

– التدريب الوظيفي للتمكن من حقيبة الكفاءات باستمرار لفائدة القوة العاملة و بالتالي الرأس المال البشري للمؤسسات الإقتصادية .

– إعتبار الموارد البشرية إستثمارا و ليس تكلفة ، يثمن الرأس مال البشري و يؤمن القدرة التنافسية للمؤسسة .

– المساعدة على تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتمد على الإبتكار و التجديد و سرعة الأستجابة للمتغيرات .

2_ تنظيم القطاع الغير رسمي و إدماجه في السوق الرسمي : أثبت القطاع الغير منظم قدرته على الإستثمار في الدول النامية ، خاصة الإستثمارات الإدخارية الصغيرة و تحويلها إلى استثمارات منتجة دون دعم الدولة .. ، و من هذا فإن الناشطين في القطاع الغير منظم عمالا كانو أو مستقلين يرون بالإستقلالية عن الدولة ، و التحلي بروح المبادرة و المخاطرة أكثر من العاملين في القطاعات المنظمة

كما يلعب القطاع الغير منظم دورا في التنمية الإقتصادية عن طريق عقود المنأولة المعروفة بالعقود من الباطن مع مؤسسات القطاع المنظم ، و رغم معاناة رؤساء الأعمال من التصرفات

اللا جدية و المنافسة إلا أن هناك تكامل لوحدات الإنتاج في القطاع الغير منظم مع مؤسسات القطاع المنظم ،عن طريق عقود المنأولة ، و بالتالي فإن الحدود بين القطاع الغير منظم و القطاع المنظم متداخلة في عدة حالات ، بإعتبار الأنشطة الغير المنظمة التي يشملها القطاع المنظم و التي هي ضمن الإقتصاد الخفي و بذكر القطاع الغير لا يمكن تجأوز مدى مساهمته في تنمية العديد من البلدان نذكر منها : ماليزيا ، الهند و تركيا قوة هاته التجارب كانت نتيجة استعانة هاته الدول بوحدات الإنتاج و الخدمات الغير منظمة و إنتقلت بها إلى القطاع المنظم

_3 دعم آليات مرافقة (حاضنات الأعمال) إدارية ، تكنولوجية : حيث يتم ذلك بتطوير آليات الدعم و المرافقة . مع إشراك القطاع الخاص في هذا المجال (هياكل خاصة أو مشتركة) ، و كذا إدماج مراكز البحث و الأبحاث العلمية و المختبرات كحاضنات أعمال لمشاريع شبابية مبتدعة ، وهو ما يساعد في ظهور حب الإبتكار و تحويل الأفكار إلى مشاريع على الواقع ، و هنا نشير ان هناك نصوص و و محأولات للنهوض بالحاضنات الا أن هاته النصوص لازالت مبعثرة .

_4 توسيع مضلة الإقراض الصغير : تجارب تركيا و ماليزيا و الهند و جنوب إفريقيا أن الإقراض الصغير ياعد في التشغيل و الحد من الفقر كما أنه يحقق أرباحا مريحة ، حيث لا تتجأوز نسبة القروض المدعومة 02% و في أقص الحالات 4.5 % لأسباب طارئة . كما أن نسبة إسترجاع (تسديد) القروض تفوق 90 %[1]

المطلب الثالث : أجهزة و برامج التشغيل في الجزائر

في الجزائراصبحت سياسات التشغيل تشكل الانشغال الأول للسلطات العمومية و هذا نتيجة زيادة الطلب على العمل بوتيرة تفوق وتيرة العرض ، و تم إنشاء هاته البرامج بهدف دعم التشغيل

[1]– مسعودي زكرياء، **تقييم فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر و انعكاساتها على سياسة التشغيل** –دراسة تحليلية أطروحة دكتوراه – جامعة ورقلة ،2019 ، ص 244 ص245.

وتوفير فرص عمل للشباب ادماج العاطلين عن العمل ، يتم هذا من خلال نشاط منظم ومن بين هذه البرامج :

1. الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM): تم إنشاء هاته الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ في 1990/09/08 و هي هيئة حكومية مسؤولة عن تنظيم سوق العمل و توفير فرص العمل للعاطلين عن الشغل ، و تعمل هاته الوكالة تحت إشراف وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي في الجزائر ، و كلفت هاته الهيئة بتنظيم سوق العمل إلى غأية 2004 ، حيث تم تغيير طابع الوكالة الوطنية للتشغيل من هيئة عمومية إلى مؤسسة ذات تسيير خاص. [1]

وتدعمت الوكالة بميزانية قدرت ب 7 مليار دينار سنة 2006 ، بهدف تسير مهمة نقل و تقديم عروض العمل المعلنة من القطاعين العام و الخاص .

2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) : هي هيئة حكومية معنية بتقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، أنشئت بموجب القرار قرار اللجنة الحكومية 2003/12/01 ، و يعتبر القرض الخاص من بين الآليات التي اتخذتها الدولة لحل مشكلة البطالة بما فيهم الأشخاص الذين يمارسون عملا مؤقتا غير مضمون ، و أيضا الأشخاص الذين يرغبون في خلق مناصب عمل ذاتية لأنفسهم ، مما يسمح بتطوير نشاط منتج للسلع و الخدمات ، و تم انطلاقه ذا النوع من التمويل للتشغيل رسميا في جويلية 1999 ، و

[1]– علوني عمار،"**دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة – دارسة تقييمية بولاية سطيف**"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعةالمسيلة، 2011 ،ص05

ترأوح القرض المصغر من 50000 دج إلى 350000 دج قابل للتسديد في مدة من 12 إلى 60 شهرا . [1] تتلخص أهداف هاته الوكالة في :

- دعم و مرافقة المستفيدين و توجيههم في تنفيذ أنشطتهم ، لاسيما في مرحلتي التمويل و الاستغلال .
- المساهمة في مواجهة البطالة و الفقر من خلال تشجيع العمل الحر ، و العمل في البيت و المهن لا سيما الفئات النسوية ، و هذا على مستوى المدينة و الريف معا .
- رفع الوعي و نبذ ثقافة الاتكال و بذلك ينتج إدماج اجتماعي و تنمية فردية للأشخاص داخل محيطهم
- تكوين حاملي المشاريع و المستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل و تسيير الأنشطة المنتجة للمداخيل و المؤسسات الجد مصغرة

3. الوكالة دعم التشغيل للشباب (Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes – ANSEJ): يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع الشباب الجزائري على تأسيس مشاريعهم الخاصة وتوفير فرص عمل لهم من خلال تقديم الدعم المالي والتقني والإداري ، تم إنشاء هاته الوكالة سنة 1996 و هي مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين يملكون فكرة مشروع مؤسسة ، يستفيد صاحب المشروع من خلال مراحل انشاء مؤسسته من :

- إعانات مالية تتمثل في قرض بدون فوائد و تخفيض في نسب الفوائد البنكية
- امتيازات جبائية تتمثل في تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز و اعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال بالإضافة إلى اعفاء من الرسم على القيمة المضافة .
- مساعدات في التكوين ، المرافقة ، إعلام .. [2]

[1]–بوزار صفية،**"فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة1990** ، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة،يومي 09 08 ديسمبر، جامعةالجزائر03 ، ص562

[2]– بوزار صفية ، **فعاليات وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990–2014**، الملتقى الدولي حول تقييم سياسة اقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 2014، ص562

4. برنامج "CNAC" هو برنامج تأمين البطالة الوطني في الجزائر ، يهدف هذا البرنامج إلى تقديم الدعم المالي و الاجتماعي للأشخاص العاطلين عن العمل في البلاد ،يقدم برنامج "CNAC" مساعدات مالية شهرية للأفراد الذين تتوفر فيهم شروط محددة للتأهيل و يعمل على تشجيعهم على البحث عن فرص عمل جديدة و تطوير مهاراتهم المهنية ، تشرف على ادارة "CNAC" وفقا للتشريعات و القوانين المعمول بها في الجزائر .

_ بعض نشاطات هذا البرنامج تتمثل في التالي :

– دفع التأمين من البطالة و مراقبة المنضمين إلى الصندوق لمدة 23شهرا .

- العمل على انشاء مؤسسات خاصة للبطالين ذوي شهادات التكوين أو التعلم العالي خاصة المؤهلين و ذوي الخبرة في ميادين عدة و بإمكأنهم الإستفادة من مبالغ تتراوح بين 500000 دج إلى 100000 دج ، [1]

5. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) : انشئت هاته الوكالة كبديل لوكالة دعم و ترقية و متابعة الاستثمار (APSI) ، تتكون الوكالة من مجموعة من الادارات و الهيئات التي تقف على مساعدة عمل المستثمرين من اجل انجاح استثماراتهم ، حيث يتم تقييم المشاريع و دراستها و من ثم الرد على المستثمر بالقبول أو الرفض ، تهدف إلى تشجيع و تطوير الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها و تطبيق المزأيا الجبائية المرتبطة بالاستثمار[2]

المطلب الرابع : أسس و أبعاد سياسة التشغيل

بما ان سياسة التشغيل هي السياسة التي تحدد كيفية ادارة و تنظيم العمل في أي منظمة أو مؤسسة ، فأنها أيضا تشمل عدة ابعاد و أسس يتم الإعتماد علىها لتحقيق أهداف المؤسسة و

[1] –نفس المرجع السابق ، ص562

[2]– أ.زواو يدلزهاري، وآخرون ، **سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييميه لبرامج الاصلاح)** ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ن المركز الديمقراطي العربي ، المانيا ، العدد 02 ، 2018 ، ص52

ضمان فاعلة و كفاءة العملية التشغيلية ن فيما يلي بعض الأبعاد و الاسس الرئيسية لسياسة السياسة التشغيل : [1]

– التوظيف و الإختيار : تشمل هاته الاساسيات وضع اجراءات و معأيير لإختيار و توظيف الموظفين المناسبين للوظائف المتاحة ، هذا يشمل أيضا تحديد المؤهلات و المهارات المطلوبة و أجراء عمليات اختبار و مقابلات لاختيار أفضل المرشحين للمناصب المتاح

– تدريب و تطوير الموظفين : تهدف هذه الأساسيات إلى تزويد الموظفين بالمهارات و المعرفة اللازمة لأداء واجباتهم بفاعلة يتضمن ذلك تقديم برامج تدريبية مناسبة و فرص التعلم المستمر لتحسين قدرات الموظفين و تطويرهم في مجالات عملهم

– تخطيط الموارد البشرية : تشمل هذه الاساسيات تحليل و تقدير احتياجات المؤسسة من الموارد البشرية ن و تحديد العدد المطلوب من الموظفين و توزيعهم بشكل فعال في مختلف الأقسام و الوحدات التنظيمية .

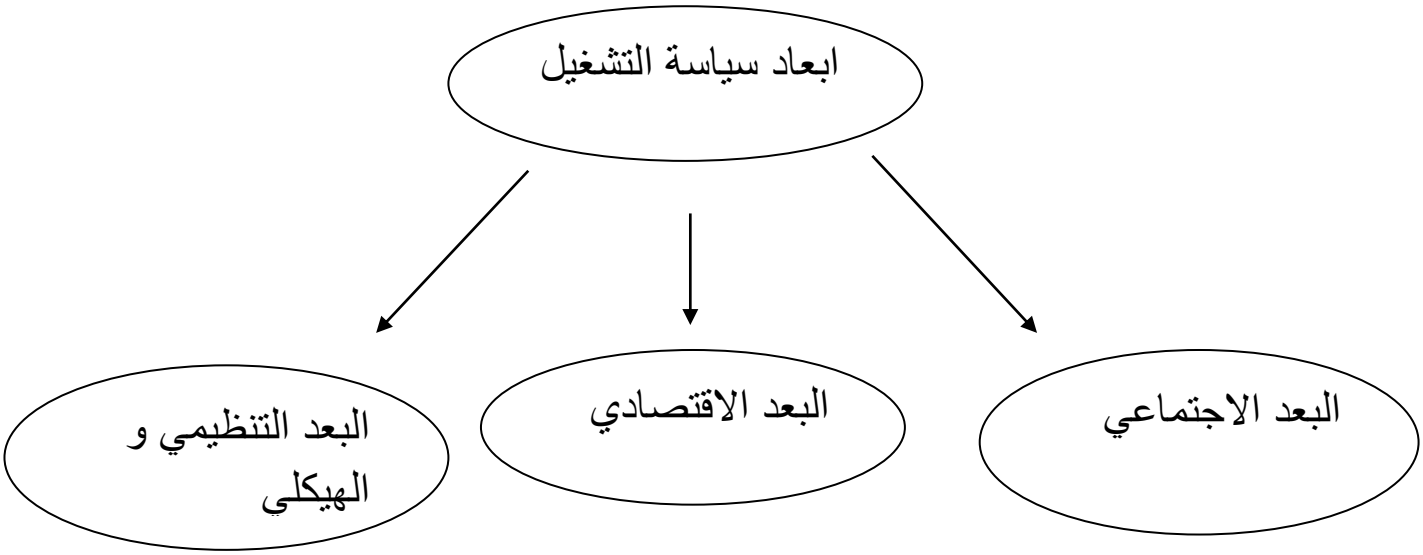
– تصميم و تنظيم العمل : يتضمن هذا الأساس تحديد و تنظيم و توزيع مهام العمل بين الموظفين بطريقة تعزز التعأون و تحقق الكفاءة و الإنتاجية ن يشمل ذلك تحديد سلطات و مسؤوليات كل فرد و غنشاء هياكل تنظيمية مناسبة .

–العدالة و المسأواة : تشمل هذه الاساسيات ضمان المعاملة العادلة و المتسأوية لجميع الموظفين بغض النظر عن جنسهم أو عرقهم أو دينهم أو أي خصائص أخرى ، يتضمن ذلك تطبيق سياسات مضادة للتميز و تعزيز التنوع و الشمول في مكان العمل .

أبعاد سياسة التشغيل :

الشكل رقم 02 : يوضح أبعاد سياسة التشغيل

[1]– نهلة ابو اسماعيل ، **دور سياسات التشغيل الناجحة في الحد من تنامي مشكلة البطالة** ، الملتقى الوطني الرابع حول سياسات التشغيل و التقليل من البطالة في الجزائر بين جهود برامج الحكومة و مبادرات الخاص و منظمات المجتمع المدني 2017 ، جامعة الطارف ،ص 7



المصدر : زوأويد لزهاري ،سياسات التشغيل في الجزائر ، قراءة تقييمية لبرامج الاصلاح ، 2018 ، ص44

-**البعد الاجتماعي** : يركز على ضرورة القضاء على مختلف الافات الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة البطالة لا سيما الشباب ذوي المؤهلات الجامعية و العلمية ، و العمل على توفير الظروف المناسبة ، بغية إدماج هؤلاء الشباب في المنظومة الاجتماعية ، و تجنيبهم لليأس و الإقصاء وغخراجهم من مستنقع البطالة و الآفات .

-**البعد الإقتصادي** : يركز على الأثار الإقتصادية الناتجة عن التدابير و السياسات الهادفة إلى زيادة مستوى التشغيل و منها خلق فرص عمل و زيادة الإنتاجية و تحقيق التوازن الإجتماعي و تعزيز الثقة و الاستقرار الاقتصادي و أيضا ربح المعركة التكنولوجية السريعة للتطور [1]

-**البعد التنظيمي و الهيكلي** : يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية ، و يشمل العناصر التنظيمية و الهيكلية المتمثلة في هيكل التنظيم و توزيع المهام و المسؤوليات و تحديد الاجراءات و السياسات الخاصة بالتشغيل و ادارة الموارد و مراقبة الجودة

[1] احمية سليمان ، **السياسة العامة في مجال التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر** ، ورقة عمل مقدمة الى الملتقى العلمي حول السياسات و دورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الطاهر مولاي سعيدة ، الجزائر ، 2009 ، ص03

، التواصل و تدفق المعلومات ما يجعل تنفيذها بدأً من المستوى المحلي ، أي من المجمعات السكنية سواءا كانت قرى أو مدنا [1].

المطلب الخامس : النظريات المفسرة للتشغيل

من المعلوم في علم الأجتماع ان مجال التشغيل حظيَ بالكثير من الاهتمام خاصة من المدارس الاقتصادية الكبرى ، و ما جعل التشغيل محط اهتمام هي مشكلة البطالة التي اصبحت مصدر قلق لكل الدول ، مخافة نتائجها المخلة بالنظام الإقتصادي و الإجتماعي بدرجة أولى فاثارها السيئة على المجتمع تخلق نوع من الفوضى و المظاهر الغير مرغوب فيها ، و بهذا كان لزأما على النشطين في علم الاجماع تنأول هذا الموضوع ما جعلنا نتطرق لأهم التفسيرات و الإتجاهات التي تصب في هذا الإطار .

أولا : أتباع المدارس الكلاسيكية : تعود جذور هذه المدرسة إلى القرن 18 ، انتشرت افكارها تزامنا مع اتساع الفكر و ظهور الثورة الصناعية و مبادئها التي تميزت بالاتجاهات الرأسمالية ، و اهم ما جاءت به في مسألة تقسيم العمل ، مجموع افكار هاته المدرسة تنبع من فكر أدم سميث ، و منه ديفيد ريكاردو ، ومالتوس ،و مارشال ، الذين طورو افكار المدرسة ، من أبرز إنتاجاتهم الفكرية "ثورة الأمم" و "محاولة في قانون السكان "

ترتبط معظم افكار هاته المدرسة حول التشغيل بشكل خاص بمفاهيم اخرى كمفهوم الثروة التي يراها أدم سميث أنها ذلك الدخل المادي الذي من شأنه إشباع الرغبات و الحاجات البشرية التي يحصلها الإنسان من خلال العمل بشكل مباشر أو عن طريق المبادلة ، فهنا يكون العمل هو المصدر الرئيسي للثروة ،كما يرى بأن التشغيل الكامل هو إنطلاق التنمية ، و هذا ما يصوره لنا الإزدياد الكلي على اليد العاملة ما يجعل فرص الإستثمار في ازدياد و ما يعمق عملية تقسيم

[1] نفس المرجع السابق ، الصفحة 04

العمل ، بمعنى زيادة الإشمارات تعني ارتفاع طلب اليد العاملة ن كما ان المدارس الكلاسيكية اهتمت بنقطتين اساسيتين في موضوع العمل تتمثل في :

- العرض يخلق الطلب المسأوي له
- العرض يتجه نحو التشغيل الكامل [1]

من هذا نلاحظ أن تركيز المدرسة الكلاسيكية في تحليلها كان على المدى البعيد ، حيث تربط تراكم رأس المال و النمو الإقتصادي بالمشكلة السكانية ، و أهم نقد وجه لهاته المدرسة أنها أغفلت البعد الإنساني في عملية الإنتاج ، فأغلبية أفكارها تتنأول كيفية تحقيق الثروة ، و طرق الإنتاج و الإستهلاك ، فهي تدعو إلى تحقيق الثروة عن طريق استغلال الطاقات البشرية و المادية ، ما ينتج فروقات إجتماعية تلغي كل الإعتبارات للقيم و الأخلاق أمام الربح و العائد المادي [2]

[1]–رفعت محجوب ، **الطلب الفعلي** ، القاهرة ، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع ،1971 ، ص36

[2]– نفس المرجع السابق ،ص36

ثانيا :التشغيل في الفكر الماركسي :

" من أهم مبادئ المدرسة الكلاسيكية التي تعود جذورها إلى القرن 19 فكرة فلسفية ترى في المادة حقيقة و واقعا وحيدة يجعل من الفكر ظاهرة مادية تنطبق علىه نفس المبادئ المعتمدة في مفهومي الع[1]مل المجرد و قوة العمل ، و تعد هذه ميزة اساسية في فكر marxو يميز الظواهر الاخرى الراسمالي ، فالرأسمالي يعطي العامل أجرا مقابل قدرته أو قوته على العمل و ليس مقابل العمل و قوة العمل [2]

و تتبع ماركس خطوات النظام الرأسمالي حيث يرى أن " إنخفاض معدل الربح يفضي إلى نقص الاستهلاك ، أما في حالة زيادة الالات فان ذلك يؤدي إلى عدم كفأية الطلب الفعلى أو نقص في مستوى التشغيل الكلي و الإستخدام الكلي المحقق في النظرية الكلاسيكية و الذي لم يعط أهمية كبيرة للأزمات ذات المدى الطويل .

النظرية الإُقتصادية لماركس تحمل نظرة إديولوجية تجعلها تقوم على أنقاض الرأسمالية ، فالتفسيرات و الواقع يثبتان أن المجتمع يعيش حالة البطالة لا محالة بشكل أو بآخر ، فكل المؤشرات تسقط فكرة أن زيادة الرأسمالي في الإستثمار تؤدي إلى إلى إنخفاض معدلات التشغيل ،فالواقع اثبت صحة العكس ، لما كان الإستثمار أمن ضمن الدعائم الإقتصادية التي تعمل الدول على رفع وتيرتها بتهيئة الظروف المادية و الإقتصادية ، أو عن طريق استحداث منظومة قانونية من شأنها جلب مختلف الإستثمارات ،إضافة إلى أن أغلب النظريات الإقتصادية إن لن نقل كلها ، على إختلاف توجهاتها تقول بفضل الإستثمار في رفع معدلات التشغيل .

---

[2]–عارف دليلة ،**الإقتصاد السياسي** ، دار النشر غير مبينة ، الجزائر ،1979 ص359

بالمقابل فما يعاب على نظرية ماركس أنها لم تسلط الضوء على رضى العامل في عمله ، و هذا ما نقطة جوهرية في العملية الإنتاجية لما يلعبه الرضى من دور في سيرورة الإنتاج و المشاريع الإستثمارية ، فما الفائدة في المسأواة بين الجهد المبذول و ألأجر المدفوع في حين أن العمل في حالة عدم رضى عن ظروف العمل أو عن علاقاته مع الوحدات الأخرى ، بصيغة مختصرة أن النظرة الماركسية اغفلت البعد الإنساني في مجال الشغل .

ثالثا : التشغيل في النظرية الإدارية :

شهدت الإدارة محأولات كثيرة للتوصل إلى فرض قواعد و نظم تحكم الإدارة نفسها و كذا الأبحاث بمبادئ علمية ، سعت لتقديم صورة واضحة عن هاته المبادئ العلمية التي هي في واقع الأمر تعبر عن مراحل زمنية بارزة "إذ ترجع إلى منتصف القرن 18 تقريبا و ما حمله من إختراع للألات المختلفة وتطور لوسائل النقل التي كان لها الفضل في فتح الباب على مصراعيه نحو أسواق جديدة أمام الشركات و المنتجين و الإنتقال من نمط الإنتاج الأسري البسيط إلى المصانع ، و من هنا بدأت تظهر ملامح الإدارة الحديثة في صورة فصل الملكية عن الإدارة مما يترتب عن ذلك كله من تعقيدات و مشاكل و حتى خلافات استلزمت أيجاد حلول علمية و عملية في الوقت ذاته تسمح بالتغلب علىها بشكل يحقق الزيادة في الإنتاج عبر إتباع الطريقة المثلى في الأداء و كل ذلك من أجل الحد من إسراف الوقت و الجهد "[1]

أما المدرسة الكلاكسية فتعتبر من أوائل المدارس التي تعرضت للتنظيم الإداري ، حيث ظهر التركيز البيروقراطيعلى أهمية تقسيم العمل و مركزية السلطة ، و إتباع سياسات رشيدة فيما يتعلق بشؤون الأفراد، حيث يتم توضيح المعأيير الموضوعية للعمل بحيث يتم اختيار من تنطبق علىهم هاته المعأيير و في ذلك يتم استبعاد التحيز الطبقي أو الديني أو غيره .

[1]– هدى ،سيد لطيف ،**الأسس العلمية للإدارة** ، الشركة العربية للنشر و التوزيع ،1996،ص38

"أما حركة الإدارة العلمية بإعتبارها النموذج الثاني للمدرسة الكلاسيكية فيرجع الغرض من ظهورها إلى زيادة الإنتاجية ، ففي بداية القرن 19 كان هناك عجز في العمالة الماهرة في الولأيات المتحدة الأمريكية و لكي تزداد الغنتاجية لا بد من البحث عن طرق الرفع من كفاءة العمال ، و كمحاولة لأيجاد لهاته المعادلة قام " تأيلور " (1856-1915) بوضع مجموعة مبادئ تكون جوهر ما يعرف بالإدارة العلمية و تركزت أفكاره على الإختيار العلمي للعمال ، تدريب و تنمية العمال بطريقة علمية ، الإخلاص و الدقة و التعأون بين االإدارة و العمال" [1]

" بالرغم من أن تأيلور ركز على وجوب إحداث ثورة فكرية كاملة من حيث الإدارة و العمال لزيادة الإنتاج و الأرباح إلا أنه صدم بردة فعل سلبية من العمال و أرباب العمل لأن طريقته تؤدي إلى التخلي عن عدد من العمال .

كما تعتبر المدرسة السلوكية من المدارس البارزة في التنظيم الإداري ، يرجع ظهورها على خلفية عدم نجاعة المنهج الكلاسيكي في رفع الكفاءات الإنتاجية و تحقيق الغستقرار و الإنسجام في أماكن العمل بدرجة كافية ،و من أبرز نماذج هاته المدرسة حركة العلاقات الإنسانية ، و مجمل ارآء هذه الحركة تتمحور حول انتقادها لفكرة القوة المركزية التي نادت بها المدرسة الكلاسيكية ، و ركزت على القوة المشتركة ، فهي تبين أعلى درجات الكفاءة و الإهتمام بالجوانب الإنسانية للعمال و الإستقطاب الفعال و التدريب "[2]

إن الأبعاد التحليلية لهاته المدارس و الحركات الفكرية كانت محصورة في زوأيا معينة من هذا العالم ، و دراساتها و أفكارها إنما تقوم على هدف واحد و هو زيادة الإنتاج و مضاعفة الربح ، في حين أن الكثير من الدول كانت تحت وطأة الإستغلال و السيطرة ، إضافة إلى عامل آخر يتمثل في الذهنيات و الوعي العمالي ، فبرغم التركيز على البعد

[1]– نفس المرجع ، ص39

[2]–نفس المرجع ، ص41

التقني من جانب المدرسة الكلاسيكية إلا أنها أهملت الجانب الإنساني و بالمقابل تركيز التيار الثاني على البعد الإنساني ، غير أن الواقع يظهر لنا عجز هاته النظريات في ملامسته و مواكبة التحولات التي يعرفها .

المطلب السادس : التحديات التي تواجه سياسة التشغيل :

إن سياسة التشغيل تواجه تحديات عديدة كبيرة و معقدة بإعتبار الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها فئة الشباب ثلثي المجتمع ، و أمام عجز القطاع العام عن استيعاب العدد الكبير من طلبات التوظيف و عن تمويل الاستثمارات و أيضا التوجه المستمر لتحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص ، يمكن حصر التحديات لسياسة التشغيل في ما يلي : [1]

- عجز في اليد العاملة المؤهلة ، و عدم توافق قوى العرض مع قوى الطلب.

- عدم التوافق بين مخرجات التكوين و احتياجات التشغيل.

- وجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.

- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.

- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات و صعوبة الحصول على القروض البنكية.

- انعدام المرونة في المحيط الإداري و المالي و الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.

- ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة (على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل).

[1] سرير عبدالله رابح، **سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة**، ورقة عمل مقدمة الى ملتقى سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية يومي 13 و 14 أفريل، كلية الحقوق و العلوم السياسة، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر، 2011، ص 13 .

– ضعف روح المبادرة المقاولاتية، لاسيما عند الشباب و ضعف العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.

– عدم التحكم في الآليات القانونية التي تتولى تنظيم سوق العمل.

المبحث الثاني : القطاع الخاص و تأثيره في سياسة التشغيل بالجزائر.

المطلب الأول: تطور التشغيل من خلال القطاع الخاص في الجزائر.

تعتبر الجزائر من الدول التي سعت حديثا للتنمية في جميع المجالات حيث اتخذت العديد من التجارب الاقتصادية قصد اللحاق بالركب الحضاري العالمي، فقدت شهدت الجزائر عدة إصلاحات شملت مختلف الميادين الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية منها، إضافة إلى التحول من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق و الذي اعتمدت فيه على تغيير منطقها الاجتماعي و سياستها و استبدالها بمنطلق جديد يقوم على الفعالية و العقلية الاقتصادية و خلق فرض العمل و محاولة رفع المستوى المعيشي للفرد، أي تشجيع المبادرة الفردية، و مع انتشار البطالة بنسبة كبيرة في الجزائر و تراجع مداخيل البترول و الغاز و تسريح آلاف العمال ووصول أيضا معظم الشباب لسن التوظيف و انتشار الآفات الاجتماعية (مخدرات,فقر...) لذلك كان على الحكومة الجزائرية اتخاذ خطوة نحو تغيير سياسة تشغيلها و ذلك بالانتقال من العام إلى الخاص لانعاش اقتصادها و رفع المستوى المعيشي للفرد، فاتجهت إلى فكرة الخوصصة لتحقيق التنمية في مجالات مختلفة.

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في التشغيل.

مع التطور الاقتصادي العالمي الملحوظ بشكل كبير وأيجاد طرق جديدة لتشغيل وأيجاد يد عاملة نيرة تمثل سوق عمل ولتلبية حاجيات السوق وباعتبار الجزائر من البلدان السائرة نحو التطور انتهجت في السنوات الاخيرة من القرن الماضي نمطا جديدا للتنمية, وذلك بإعادة النظر في هيكلتها,في تنظيم القطاع العام واحداث التوازن بينه وبين القطاع الخاص.

هذا ماادى إلى تزأيد اتجاه العديد من الدول في بداية الثمانينات تتجه نحو الخوصصة.

وتؤكد ان تطور القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع ومستمر على المدى الطويل ,ومن مزأيا هذا النوع من القطاع الخاص يهدف إلى خلق التوازن بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي وهذا ماتسعى له الدولة الجزائرية عن طريق برامجها المختلفة ,حيث يهدف أيضا هذا القطاع إلى خلق اكبر عدد ممكن من مناصب الشغل ,وذلكمن خلال تدعيم الاستثمار لقطاع الخاص من طرف الدولة ينعكس على الجانب الاجتماعي وزيادة الدخل الفردي,والقطاع الخاص يلعب دورا في احداث منافسة اقتصادية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, كما أنه يلعب دورا في تشغيل اليد العاملة وتفعيل التشغيل بنسبة معتبرة.[1]

المطلب الثالث:مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل.

من خلال عضنا السابق لتطور القطاع الخاص في الجزائر ومدى مساهمته في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ودوره في تشغيل اليد العاملة وتقليصه لنسبة البطالة عن طريق مأيعرف بالشركاء الاقتصاديين وضرورة اسناد أو توليه لادوار جديدة تسمح له بالاستقرار والاستمرارية. والانطلاق الفعلى للقاع الخاص كان مطلع 2000 مع استقرار الأوضاع الامنية والسياسية في الجزائر.

ان سياسة التشغيل تعكس أيديولوجية النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم,فهي الاسلوب الذي تتباه الدولة من اجل تةفير مناصب العمل للقوة العاملة واعداد وتكوين افرادها, وتنظيم علاقات بين العمال وارباب العمل اثناء العمل,فسياسة التشغيل تجسد سياسة اقتصادية منتهجة من طرف الدولة والتي تتمثل في الاهداف التالية:

- النمو الاقتصادي.

[1] شهرة عديسة و أخرون، **دور القطاع الخاص في استحداث مناصب الشغل في الجزائر**، – دراسة قياسية– ، مجلة العلوم الانسانية، مجلد20، العدد2، 1995-2018، ص 482 .

-استقرار الاسعار.

-التوازن العام للاقتصاد الوطني.

فسياسة التشغيل هي مجموعة من التدابير والاجراءات التي تنتهجها اجهزة الحكومة المختلفة مع مختلف منظمات القطاع الخاص من اجل زيادة فرص العمل أي زيادة معدل التشغيل من السكان في سن العمل وذلك من اجل الحد من البطالة. [1]

المطلب الرابع: دور القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية.

تعد التنمية الاجتماعية من ضروريات العصر وتعمل الدولة على البحث على سبل وطرق للعمل بها واخراج السكان من دائرة الفقر والقضاء علىه, من خلال تتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص من اجل خلق مناصب العمل ومحاولة تحسين الجانب الصحي والتعلمي وجعل القطاع الخاص شريك لأجهزة الحكومة من اجل تحقيق مسار التنمية الاجتماعية وتخفيف الاعباء على الدولة, وفي مسار التنموي عرفت الجزائر مشاكل عديدة منها البطالة وعملت على معالجتها عن طريق سياسا وبرامج مختلفة,هذه الاخيرة عرفت من خلالها الجزائر تراجع في نسبة البطالة من خلال هذه السياسات والبرامج.

ان التشغيل من اهم مكونات البيئة الاجتماعية وهناك ارتباط بين التشغيل والبطالة,فكلما تناقصت نسبة هذه الاخير أي البطالة دل ذلك على ارتفاعمناصب العمل داخل المجتمع.

وللتشغيل اهداف واسس تتمثل في زيادة حجم الناتج القومي ورفع مستوى الفعالية الاجتماعية والصناعية والاقتصادية وزيادة دخل الفرد,وما ينتج عنه في رفع المستوى المعيشي.[2]

---

[1] رشيد زرواتي، مهدي عوارم، **القطاع الخاص و سياسة التشغيل و التطور و الطموح فالتحديات**، مجلة العلوم الانسانية و المجتمع، العدد22، مارس 2017، ص107.

[2] جودي ليليا، رانية فريال، **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي**، -دراسة حالة(الجزائر)- ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص : سياسات عامة و ادارة الجماعات المحلية، ص 84.

المطلب الخامس: دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية .

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق النشاط الاقتصادي حقيقي قائم على انتاج الثروة وتوفبر مناصب عمل بشكل يسمح بخلق وتيرة النمو وتطور الديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي اذ يعتبر هذا القطاع المحرك الاساسي لعملية النمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من عملية الاستثماروتراكم رأس المال، ونظرا لما يتحمله هذا القطاع من تكاليف وكذلك المنافسة السائدة في السوق، فإن الكفاءة في الاداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي متواصل، هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثمةالمحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس أيجابيا على عملية النمو الاقتصادي .فالعديد من الدراسات تؤكد ان تطور القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سؤيع على المدى الطويل .

– تنشيط التجارة الخارجية :

يلعب القطاع الخاص دورا هأما في مجال التجارة الخاجية، تبعا لتحول الاقتصاد الوطني من نموذج اقتصاد الاكتفاء الذاتي إلى نموذج اقتصاد التبادل التجاري مع العالم الخارجي، مأيساعد على ذلك هو اكتشاف فئات من رجال الأعمال، إن المؤسسات قادرة على تجميع الأموال من الآخرين من أجل الإستثمار المؤسس لها والأهم في هذه العملية هو عندما تبدأ الإستثمارات تتحول من القطاعين التجاري والمالي إلى القطاع الصناعي في إطار التنمية

– دور الإستثمار في عملية التنمية الإقتصادية :

حتى يحقق القطاع الخاص إستثمارا ناجحا على سياسته الإستثمارية أن تكون واضحة، تساهم في توفير الإمكانات وتهيئ الظروف المناسبة للعمل، إضافة إلى أيجاد أساليب تمويل من خلال موارده الخاصة، التي يقوم باستغلالها، لتحقيق أكبر قدر من الأرباح، بأقل التكاليف

وفي أقصر مدة زمنية ممكنة، لتفادي التكاليف الإضافية،غير المرغوب فيها. فهو يرى ضرورة بيع المنتوج لتفادي الخسائر التي تعود علىه و على الاقتصاد الوطني.[1]

المطلب السادس: أثر القطاع الخاص على التشغيل.

يعد القطاع الخاص من الركائز الأساسية في القيام بالنشاط الاقتصادي، انطلاقا مما يتميز به من روح المبادرة و تحمل المخاطر و قدرته على خلق المنافسة الاقتصادية، و على هذا الاساس فإن صانعي السياسات الاقتصادية وما ارتبط بها من تشريعات و أحكام قانونية من أجل تحقيق أنسب القرارات ووضع أفضل الاستراتيجيات للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي و ما ينجر عنه من آثار اجتماعية أيجابية، و التي تتمثل في معدلات النمو، حكم العمالة و مستوى الدخل ووفرة اليد العاملة. و المتتبع لتطور القطاع الخاص و إن اختلفت صيغة نشاطاته يتاكد لديه أنه عابش و سأير مختلف المراحل التنموية. و اعتبر القطاع الخاص المحرك الأساسي لسياسة التشغيل في الجزائر بفضل الاستثمارات التي خلقت مناصب الشغل و تشجيع المبادرات الفردية التي في الأخير ستخدم الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و المعيشي.

و بصفة عامة، فإن القطاع الخاص يعمل على جلب المنافسة الاقتصادية و هذا يعود إلى التشغيل و سياسة التشغيل و تطويرها، والمعني هنا هو ضرورة اقامة شراكة بين مختلف القطاعات التي ينشط في ظلها القطاع الخاص مع مؤسسات الاقتصادية التابعة له ، ان هذه الشراكة تتيح للدولة تطوير برامجها التكوينية بما يتماشى مع احتياجات القطاع الخاص، كما تتيح هذه الشراكة إلى تحقيق غأية تنموية تتعلق بالاستثمار و تنمية الموارد البشرية الجزائرية الباحثة عن التافتة لإثبات قدراتها و مهراتها، مما قد يساعد على تغيير ذهنيات و سلوكات سلبية اتجاه العمل، و ثقافة العمل، و الخروج من فلسفة الاتكالية إلى فلسفة الاعتماد على الذات.

[1] كريم بودخدخ، مسعود بودخدخ، مداخلة بعنوان " **رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي** "، ماتقى حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري وتخطيط لمرحلة مابعد البترول، 20، 21 نوفمبر 2011، ص 03.

فمطالبة القطاع الخاص بمساهمته في تنويع مداخيل الاقتصاد الوطني و تطوير نشاطاته للحفاظ على مناصب العمل و زيادة نسب التشغيل لا تتحقق بوجود منظومة قوانين استثمالر فحسب، بل بضرورة مراعاة المحيط الاجتماعي و الثقافي للمجتمع الجزائري و العمل وفق خصوصياته.

خلاصة :

لقد كان هذا الفصل عبارة عن استعراض لأهم النقاط المتعلقة لسياسة التشغيل و أهم المراحل التي مرت بها ، باعتبار ان هذا المفهوم يعد مجالا للبحث و الاجتهاد في مختلف جوانبه ، فطبيعة موضوع التشغيل فرضت وجود أهداف كثيرة لذا قمنا بذكر بعضها و ذكر بعض النظريات المفسرة للتشغيل حيث أعطت هذه النظريات بعد سوسيولوجي و عالجته من زوأيا مختلفة ، كما ذكرنا برامج التشغيل التي ساهمت في الانعاش الاقتصادي ، أما فيما يخص علاقة القطاع الخاص بسياسة التشغيل فلعب هذا الاخير دورا هأما في مساهمة و تفعيل هذه السياسات على أرض الواقع و دوره الفعال في تحفيز التنمية الاقصادية و الاجتماعية أهمها استقطاب مناصب العمل و التقليل من مشكلة البطالة.

الفصل الرابع:

الجانب التطبيقي للدراسة.

-تمهيد

أولاً: الإجـــراءات المـنهجـيـة للـــدراســـة

الجـــانب التـطبيـقي

1/ نشاة و تطور المؤسسة

1- المجال المكاني للمؤسسة

2- المجال الزمني للدراسة

3- الهيكل التنظيمي للمؤسسة

2/ المنهج المتبع

3/ ادوات الدراسة

4/ العينة و طرق تحليلها

ثانيًا: مناقشة نتائج الدراس.

1/ عرض و تحليل البيانات الأولية.

2/عرض و تحليل بيانات الفرضيات.

3/ نتائج الفرضيات.

الاستنتاج العام

تمهيد :

للجانب التطبيقي أهمية كبيرة في الدراسة الميدانية في محأولته للإجابى على الاشكالية، و اختبار صحة الفرضيات المصاغة، و للحصول على البيانات و المعلومات اللازمة في الدراسة من اهم الخطوات في الدراسة الميدانية، فتكمن قيمة الدراسة في دقة النتائج، و اختيار المنهج المناسب و الادوات المناسبة لجمع البيانات.

اخترنا في هذا الفصل تطبيق دراسة ميدانية على مؤسسة (STT)، حيث سنتنأول فيه نشأة هذه المؤسسة و تطورها و مجالها المكاني و الزماني و هيكلها التنظيمي، و ذلك باتباع المنهج و الاداة المناسبة و العينة المختارة، ثم سنحأول عرض جدأول الفرضيات و تحليلها، و في الاخير سنعرض الاستنتاج العام للدراسة.

أولا : الاجراءات المنهجية للدراسة

1/ نشأة و تطور المؤسسة .

التعريف بمؤسسة **(STT)** مؤسسة سليحي للأشغال التقنية و منشآت المرافق الكبرى .

"SLIHI TRAVAILL TCHIQNIQUE"

هي مؤسسة اقتصادية خاصة ذات تمويل خاص ، أنشأت سنة 2014 من طرف مجموعة من الشباب المستفيدين من جهاز دعم التشغيل أونساج ، تحمل هذه المؤسسة طابع اقتصادي خاص ذات استقلالية في التمويل و تعمل عن طريق ابرام عقود مع مختلف الشركات الكبرى كان لها عقد سابقا مع مؤسسة بريد الجزائر لمدة 3 سنوات ، و حاليا تعمل بعقد مع مؤسسة اتصالات الجزائر بعقد لمدة 8 سنوات ، تدور أعمال هاته المؤسسة حول إنشاء المرافق الخاصة بشركة اتصالات الجزائر مثل : المباني الخاصة بأفرع اتصالات الجزائر ، توصيل كوابل الشبكة الانترنت و الكوابل الهاتفية ، و انشاء اعمدة الاشارات اللاسلكية ، و تبعا لهاته الأشغال تقوم هاته المؤسسة حاليا بمد كوابل شبكة الانترنت في القرى و المناطق الشبه حضرية مع إعداد البنية التحتية للمؤسسة .

وظائف المؤسسة :

- بناء المرافق الخاصة بالمؤسسات الكبرى
- تهيئة المساحات لمد الشبكات اللاسلكية و أيصالها لمناطق شبه حضرية
- مرافقة خدمات التوصيل و تركيب الاعمدة الخاصة بالاشارات
- مراقبة تقنية لعمل الكوابل و الأعمدة المنجزة من طرف المؤسسة

أهمية المؤسسة

تكمن اهمية المؤسسة في اضافة خدمة للمؤسسات الكبرى ،حيث تقوم بأشغال البناء و الإنشاء و إنجاز الأشغال التي ترسمها المؤسسات الكبرى ، اذ نجد ان مؤسسة إتصالات الجزائر المتعاقد معها حالي ، تقوم بإعطاء الأشغال المخطط إنشاءها إلى المؤسسة الخاصة و بذلك تقوم المؤسسة الخاصة بالتكفل بالمشاريع و تقديم خدماتها باستقلالية ، و هذا ما يمكنها من إبراز خدماتها و تقديم صورتها بصفة رسمية.

1 – المجال المكاني للدراسة

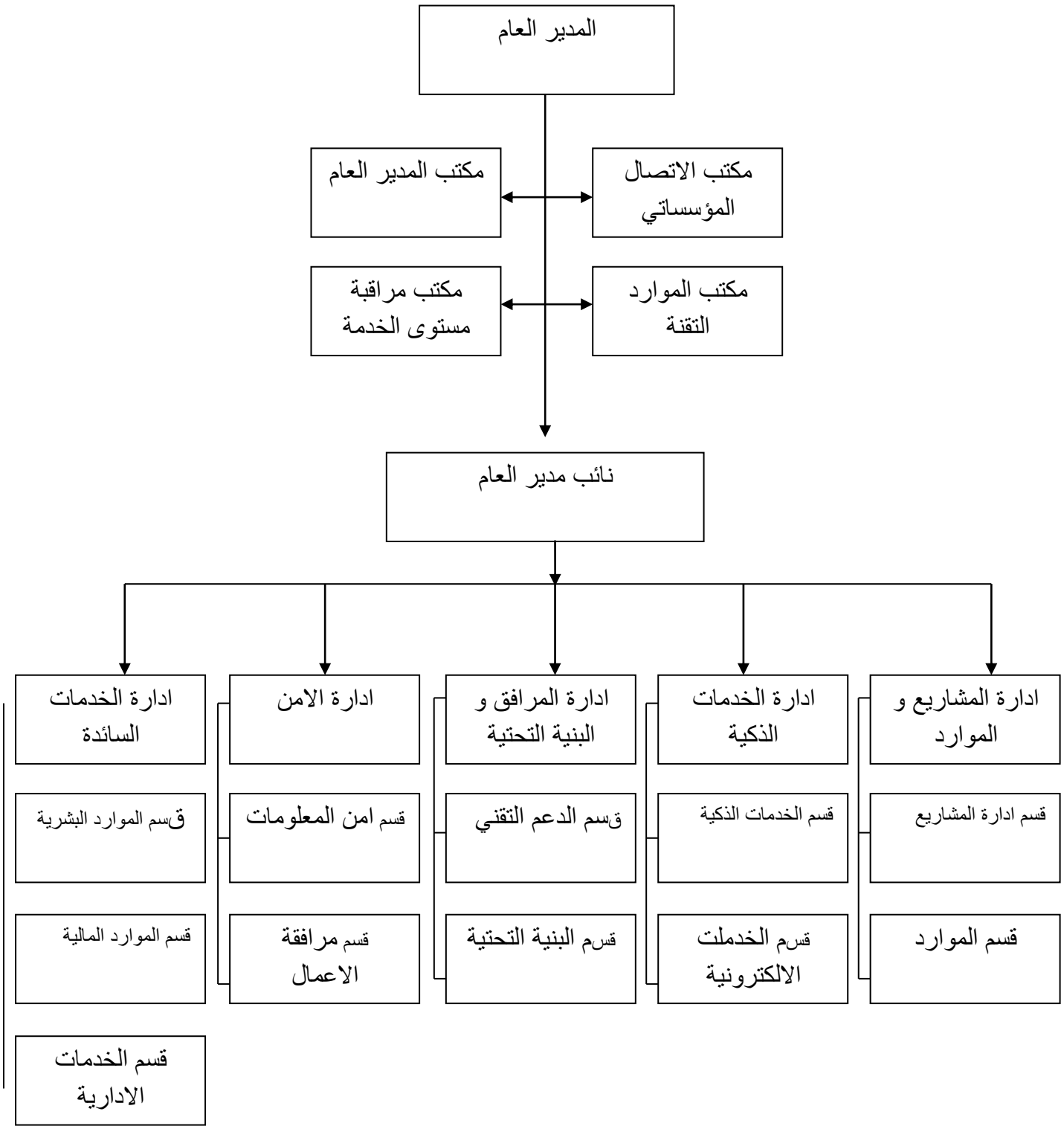
نقصد به الحيز الجغرافي و المكاني الذي يحتوي مجتمع البحث ، و المتمثل في مؤسسة (STT) مؤسسة سليحي الخاصة للاشغال التقنية ، مقرها ولأية بومرداس .

حيث تمت هذه الدراسة عن طريق الحضور الشخصي و ذلك للإطلاع على المؤسسة عن قرب و التعرف على هيكلها التنظيمي لجمع البيانات و المعلومات بطريقة صحيحة و اكثر مصداقية لتفادي الارتيابات في النتائج الاخيرة عن طريق توزيعنا للإستمارة ل35 موظف داخل المؤسسة.

2- المجال الزماني للدراسة:

نقصد به الفترة التي يغطيها البحث حيث تم أجراء الدراسة في الفترة الممتدة من 14مارس2023 حيث تمت الدراسة الإستطلاعية و التعرف على مصالح المؤسسة و المورد البشري و التعرف على أبعاد الموضوع من أجل بناء افستمارة و تم توزيعها في في 14\مأي\2023 حيث تم قبول أجراء الدراسة بالمصالح التابعة للمؤسسة و تم توزيع الإستمارة على عينة البحث و إسترجاعها.

3- الهيكل التنظيمي للمؤسسة.



2/ المنهج المتبع في الدراسة:

تعريف المنهج :

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي : هو احدى الطرق المستخدمة في البحث العلمي و الدراسات الاجتماعية لفهم و تحليل الظواهر و المشكلات الاجتماعية ، يهدف هذا منهج إلى وصف و تحليل الواقع كما هو و تحليل التفاعلات و العلاقات بين المتغيرات المختلفة ، و يتميز بأنه يعتمد على جمع البيانات الوصفية من المشاركين في الدراسة بطرق متعددة مثلا : المقابلات الشخصي و الملاحظات و تحليل الوثائق و السجلات . يتطلب المنهج الوصفي التحليلي مهارات التحليل و التفسير و القدرة على الاستنتاج و التحليل العميق.

والمنهج الوصفي التحليلي يعرف بأنه طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، و من ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل و براهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة أو للظاهرة و يتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث. و منهج الوصفي التحليلي منهج تستخدمه العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية. ويعتمد على الملاحظة بالإضافة إلى عمليات التصنيف والإحصاء مع بيان وتفسير تلك العمليات، ويعد المنهج الوصفي التحليلي أكثر مناهج البحث ملائمة للواقع الاجتماعي كسبيل لفهم الظواهر واستخلاص سماته . ويأتي على مرحلتين :[1]

– الأولى مرحلة الاستكشاف والصياغة التي تحتوي بدورها على ثلاث خطوات هي تلخيص تراث العلوم الاجتماعية فيما يتعلق بموضوع البحث .والاستناد إلى ذوي الخبرة العلمية والعملية بموضوع الدراسة .ثم تحليل بعض الحالات التي تزيد من استبصارها بالمشكلة وتلقي الضوء علىها.

[1] محمد قاسم، **المدخل الى مناهج البحث العلمي**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، طبعة الاولي، سنة 1999، ص59.

– أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التشخيص والوصف وذلك بتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها تحليلا يؤدي إلى اكتشاف العلاقة بين المتغيرات وتقديم تفسير ملائم لها.

و من اجل تحقيق اهداف الدراسة و التاكيد على فرضياتها ارتأينا إلى إتباع هذا المنهج – الوصفي التحليلي– لقدرته على وصف دور القطاع الخاص في سياسة التشغيل في الجزائر كما يعرف هذا المنهج بأنه طريقة لوصف الظاهرة و تصويرها كميًا عن طريق جمع المعلومات المقننة عن الظاهرة المدروسة أو موضوع الدراسة و تصنيفها و تحليلها و اخضاعها للدراسة الدقيقة.[1]

3/ ادوات جمع البيانات :

– الملاحظة المباشرة: هي المشاهدة و المراقبة الدقيقة لسلوك أو ظاهرة معينة، و تسجيل الملاحظات و البيانات، و الاستعانة بأساليب الدراسة المناسبة لطبيعة ذلك السلوك أو تلك الظاهرة، بهدف تحقيق أفضل النتائج و الحصول على ادق المعلومات، ويستعين الباحث بحواسه و توجيهها لمشاهدة و متابعة السلوكيات أو الظواهر المعينة بالبحث و تسجيل جميع جوانب هذه الظواهر و خصائصها، كما تعتمد طريقة الملاحظة على قابلية الباحث العلمي و قدرته على الصبر و الانتظار فترات مناسبة، ليتمكن من تسجيل و رصد المعلومات التي سيستفيد منها في البحث الخاص به.[2]

– الإستمارة: تعرف بأنها تقنية مباشرة للتقصي العلمي إزاء الافراد، و تسمح بإستجوابهم بطريقة موجهة و القيام بسحب كمي بهدف أيجاد علاقات رياضية و القيام بمقارنات رقمية.[3]

[1] حاتم أبو زايدة، **مناهج البحث العلمي**، الطبعة الثانية، 2018، ص 99 .
[2] المحمودي، محمد سرحان علي، **مناهج البحث العلمي**، دار الكتب للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، 2019، صنعاء، الجكهورية اليمنية.
[3] ربيحة نبار، **الاستمارة في البحث العلمي**، مجلة الشامل للعلوم التربوية و الاجتماعية، المجلد 5، العدد1 ، 2022، ص48.

و قد تم الاعتماد على الاستمارة كأداة للدراسة بعد الاطلاع على الدراسات ذات صلة بالموضوع ثم بناء الاسئلة وفق الملاحظات التي تم توجيهها إلينا و من ثم توزيعها حيث احتوت على ثلاثين سؤالاً تنوعت بين أئلة مفتوحة و مغلقة و نصف مفتوحة تم تقديمها على النحو الاتي :

– أسئلة المحور الأول : تمثل في البيانات الشخصية المتعلقة بالمبحوثين وهي الجنس، السن، الفئة المهنية، الحالة العائلية، الاقدمية في العمل و الشروط المتوفرة في التوظيف.

– أسئلة المحور الثاني : خاصة ببيانات المتغير المستقل (سياسة التشغيل).

– أسئلة المحور الثالث : تتعلق بالمتغير التابع (القطاع الخاص).

4/ العينة و طريقة اختيارها :

لا تتم الدراسة إلا على مستوى أفراد معينين يمثلون مجتمع البحث و هذا ما يسمى عينة البحث ،و تعرف على أنها مجموعة الاشخاص الذين ينتمون إلى مجتمع البحث ، و يجب أن تكون عينة البحث مختارة المجتمع البحث في مزأياه و من المعلوم في البحث العلمي السوسيولجي ان طبيعة و نوع الدراسة[1] و بما أن موضوع دراستنا (دور القطاع الخاص)فقد قمنا باختيارها ببطريقة العينة العشوائية البسيطة ، و تشير هذه العينة إلى أنها مجموعة محدودة يتم اختيارها من المجتمع الاحصائي ، حيث يكون لها نفس فرصة الاختيار ، بمعنى جميع افراد المجتمع لهم فرصة في أن يتم اختيارهم ضمن العينة ن حيث تم حساب حجم العينة كالاتي :

نسبة السبر :

لدينا مجتمع البحث الكلي هو 130 وحدة.

حجم العينة المأخوذة هو 35 وحدة.

[1]– حسان محمد حسان ، **الاسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي** ، دار الطابعة ، بيروت ، ط 1976 ، ص49

بعدما تم توزيع الاستمارة على 43 وحدة، استرجعنا 35 استمارة و بذلك تشكلت عينة الدراسة من 35 عامل في المؤسسة.

و منه: نسبة السبر التي تقابل 1/3 هي 33%

أي:43= 130X1/3 أي: 43=33X130/100

ثانيًا: مناقشة نتائج الدراسة.

1/ عرض و تحليل البيانات الأولية :

- جدول رقم (1): توزيع العينة حسب الجنس :

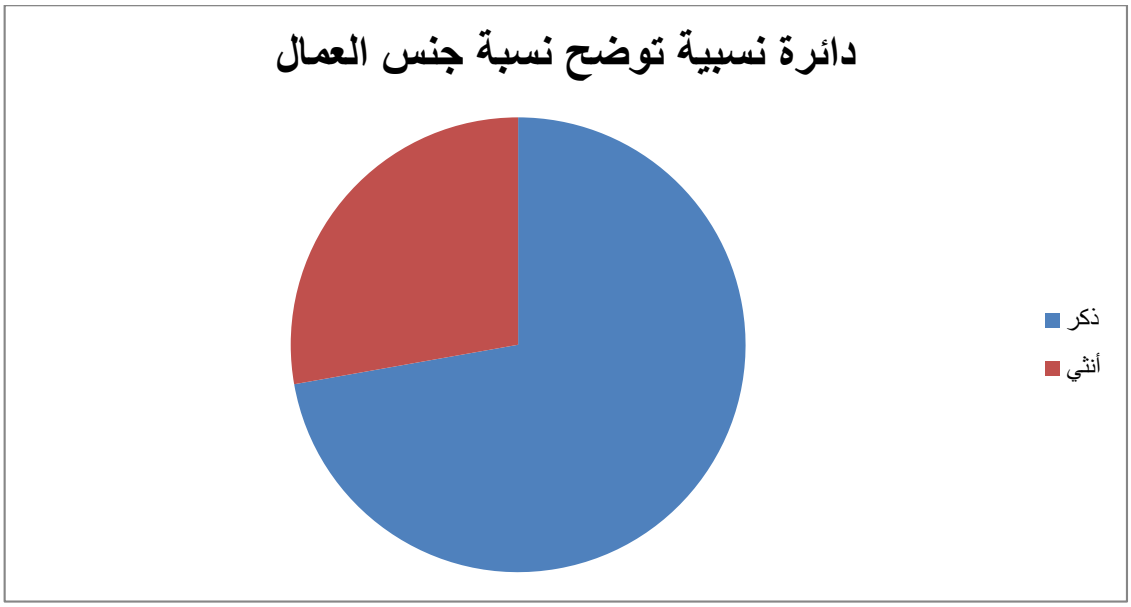
الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	27	77.15%
أنثى	8	22.85%
المجموع	35	100%

نلاحظ من خلال هذا الجدول و الشكل أعلاه أن نسبة 77.15 % من المبحوثين هم ذكور

بالمقابل نجد ان نسبة 22.85% من المبحوثين هم إناث.

من خلال القراءة الاحصائية نلاحظ أن القطاع الخاص يعتمد في التوظيف على كلا الجنسين ، حيث أن الجنس الغالب على المؤسسات الخاصة هو الذكور

الشكل 02:



الجدول رقم (2) : يوضح سن المبحوثين :

السن	30-20	40 -31	50-41	50 فما فوق	مجموع
التكرار	11	15	6	3	35
النسبة	31.4%	42.9%	17.1%	8.6%	100%

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة 42.9% من المبحوثين هم الذين تتراوح أعمارهم ما بين 31 إلى 40 سنة ، كما نجد نسبة 31.4% من المبحوثين ممن يتراوح سنهم ما بين 20 إلى 30 سنة ، مرورا بنسبة 17.1% هم الذين يتراوح سنهم من 41 إلى 50 سنة ، تليها نسبة 8.6% من المبحوثين هم الذين سنهم 50 سنة فما فوق .

من خلال القراءة الاحصائية نلاحظ أن المؤسسات الخاصة تعتمد في اختيارها على فئة الشباب لقدرتهم على تقديم المجهود الكافي للانتاج و الجودة .

الجدول رقم (03): يوضح الفئة المهنية للمبحوثين :

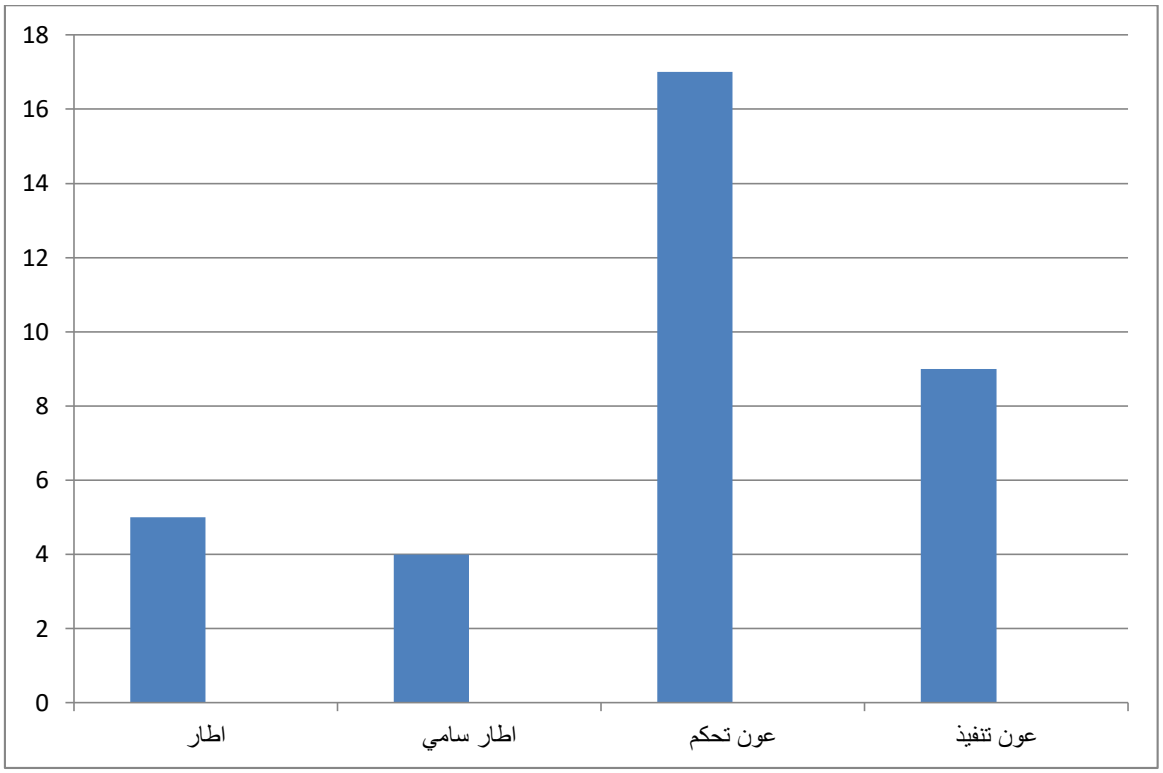
الفئة المهنية	التكرار	النسبة

اطار	5	%14.3
اطار سامي	4	11.4%
عون تحكم	17	48.6%
عون تنفيذ	9	25.7%
المجموع	35	100%

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة 48.6% من المبحوثين هم أعوان تحكم ، تليها نسبة 25.7% من المبحوثين هم أعوان تنفيذ ، بالمقابل نجد نسبة 14.3% من المبحوثين يمثلون فئة الإطارات ، تليها نسبة 11.4% من المبحوثين تمثل فئة إطار سامي.

- نلاحظ من خلال القراءة الاحصائية أن المؤسسات الخاصة تمتلك يد عاملة متنوعة و هذا التنوع داخل المؤسسة يساهم في خلق توازن حيث يعتبر الموظف نسق جزئي يعمل على خدمة النسق الكلي و هذا يحقق استقرار للمؤسسة .

الشكل03:



مخطط أعمدة يوضح الفئة المهنية للعمال

الجدول رقم (04): يوضح الحالة العائلية للمبحوثين .

الحالة العائلية	أعزب	متزوج(ة)	مطلق	ارمل	مجموع
التكرار	%10	%20	%3	%2	%35
النسبة	%28.6	%57.1	%8.6	%5.7	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 57.1% من المبحوثين هم المتزوجون ،تليها نسبة 28.6% ممثلة في العزاب ، مرورا بنسبة 8.6% من المبحوثين هم مطلقين تليها نسبة 5.7% من المبحوثين هم أرامل .

- من خلال القراءة الاحصائية نلاحظ أن المؤسسات الخاصة تحتوي على فئة غالبة من العمال المتزوجون يرجع ذلك إلى ضرورة عملهم من اجل تحسين مستواهم المعيشي و تلبية حاجياتهم الضرورية .

الجدول رقم (05): يوضح أقدمية المبحوثين في عملهم.

الأقدمية	التكرار	النسبة
1- 3	7	20%
4- 7	13	37.1%
8-11	11	31.4%
12-15	3	8.6%
15 فما فوق	1	2.9%
مجموع	35	100%

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى نسبة من المبحوثين قدرت ب37.1% و هم الذين يملكون أقدمية في العمل من 4 إلى 7 سنوات ، بالمقابل نجد نسبة 31.4 %من المبحوثين الذين أقدميتهم ما بين 8 إلى 11 سنة ، تليها نسبة 20% من المبحوثين الذين يمتلكون اقدمية من 1 إلى 3 سنوات ، مرورا بنسبة 8.6% ممن تترأوح أقدميتهم من 12 إلى 15 سنة و تليها نسبة 2.9 %من المبحوثين الذين اقدميتهم من 15 سنة فما فوق .

نلاحظ من خلال القراءة الاحصائية أن المؤسسات الخاصة تعمل على تشغيل العاملين الذي لهم الاقدمية في مجالهم ، و هذا ما يجعل إنتاج المؤسسة و خدماتها تسير باستقرار و توازن أكبر .

الجدول رقم (06): يوضح الشروط المتوفرة في التوظيف .

شروط التوظيف	التكرار	النسبة
الشهادة	14	40%
الخبرة	12	34.3%
التحكم في التكنولوجيا	9	25.7%
المجموع	35	100%

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة 40% من المبحوثين يتم توظيفهم عن طريق الشهادات ، بالمقابل نجد نسبة 34.3% من المبحوثين يتم توظيفهم عن طريق الخبرة ، تليها نسبة 25.7% من المبحوثين يتم توظيفهم عن طريق التحكم في تكنولوجيات الاتصال .

نلاحظ من خلال القراءة الاحصائية أن المؤسسة الخاصة تشترط في عملية توظيفها على الشهادة و الخبرة بكثرة ، ما يدل على أن المؤهل العلمي هو العامل الأول المعتمد في المؤسسة ، اضافة إلى أن الخبرة تلعب دور في سيرورة عمل المؤسسات .

2/ عرض و تحليل بيانات الفرضيات:

– للمحول الأول : سياسة التشغيل

الجدول رقم (07): يوضح كيفية إختيار العمل بالنسبة للجنسين.

الجنس / كيفية اختيار العمل	ذكر		أنثي		المجموع	
رغبة	22	%81.48	7	%87.50	29	%82.86
مجبور	5	%18.52	1	%12.50	6	%17.14
المجموع	27	%100	8	%100	35	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة قدرت ب 82.86 %من المبحوثين صرحوا بأن اختيار العمل في المؤسسة الخاصة كان رغبة منهم ، بالمقابل نجد أن نسبة 87.50 %من المبحوثين هم اناث، والذكور بنسبة 81.48 %ممن أجابوا بأن اختيار العمل كان برغبة. بالمقابل نجد نسبة 17.14 %من المبحوثين اجابوا بأن اختيارهم للعمل كان مجبورا حيث تتدعم هذه النسبة ب 18.52% ذكور و 12.52% إناث من المبحوثين كانوا مجبورين على اختيار العمل.

من خلال القراءة الاحصائية للجدول نجد أن المبحوثين لديهم رغبة كبيرة في القيام بالأدوار والوظائف التي يتم تكليفهم بها داخل المؤسسة الخاصة، حيث أن هنالك رضا وظيفي لدى العمال وغياب تام لما يسمى بالإغتراب داخل المؤسسة كما يسميه كارل ماكس.

الجدول رقم (08): يوضح توفير الدورات التكوينية داخل المؤسسة حسب الأقدمية.

الاقدمية / توفير المؤسسة لدورات تكوينية	1-3	4-7	8-11	12-15	15 فما فوق	المجموع
توفر	5 %71.42	9 %69.23	6 %54.54	3 %100	1 %100	24 %68.57
لا توفر	2 %28.58	4 %30.77	5 %45.45	0 %0	0 %0	11 %31.43
المجموع	7 %100	13 %100	11 %100	3 %100	1 %100	35 100 %

نلاحظ من خلال الجدول ان أكبر نسبة قدرت ب 68.57% من المبحوثين الذين صرحوا بأن المؤسسة توفر دورات تكوينية، تتدعم ب 100% من المبحوثين الذين يملكون الاقدمية المهنية من 12- 15 سنة ومن 15سنة فمافوق ممن صرحوا بتوفير دورات تكوينية بالمؤسسة، ونسبة 71.2% من المبحوثين لديهم أقدمية من 1-3 سنوات مرورا بنسبة 69.23% صرحوا بتوفير

الدورات التكوينية إضافة إلى نسبة 54.54% من المبحوثين تترأوح أقدميتهم في العمل مابين 8-11 سنة بالمقابل نجد أن نسبة 31.34 %ممن صرحوا أنه لاتتوفر دورات تكوينية، تتدعم هذه النسبة ب 45.45% من المبحوثين الذين أقدميتهم تترأوح مابين 8-11سنة تليها نسبة 30.77% من المبحوثين أقدميتهم مابين 4-7 مرورا ب 28.58% من المبحوثين تترأوح أقدميتهم من 1-3 سنة.

من خلال القراءة الاحصائية يتضح أن أكبر نسبة من المبحوثين عبروا بأن الدورات التكوينية تتوفر لديهم بالمؤسسات، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تعمل على رفع المهارات والاستعدادات والكفاءات الخاصة بالعمل من أجل أيجاد وحدات عامة ذات كفاءة ويد عاملة ماهرة قادرة على تفعيل دورها وأداء وظائفها داخل المؤسسة الخاصة.

- المحور الثاني: القطاع الخاص.

الجدول (09): يوضح توفير المؤسسة لخدمات الرعأية الصحية حسب الحالة العائلية .

الحالة العائلية / توفير المؤسسة لخدمات الرعأية الصحية	أعزب	متزوج	مطلق	ارمل	المجموع
توفر	7 %70	16 %80	2 %66.66	1 50%	26 %74.28
لا توفر	3 %30	4 %20	1 %33.33	1 %50	9 %25.72
المجموع	10 %100	20 %100	3 %100	2 %100	35 %100

-من خلال الجدول اعلاه يتضح لنا أن نسبة 74.28% من المبحوثين صرحوا بتوفر خدمات الرعأية الصحية و هاته النسبة نمثل الاتجاه العام ، حيث تتدعم بنسبة 80% من المتزوجين و نسبة 70% من العزاب من المبحوثين ، مرورا بنسبة 66.66% من المطلقين و كذا نسبة 50% من الارامل اجابوا بتوفر خدمة الرعأية الصحية ، بالمقابل نجد نسبة 25.72 %من المبحوثين اجابو بعدم توفر الرعأية الصحية ، تتدعم ب 50 %من الارامل و نسبة 33.33%

من المطلقين اجابو بعدم توفر خدمات الرعأية الصحية مرورا بنسبة 30 %من العزاب و 20 %من المتزوجين ممن صرحوا بعدم توفر خدمات الرعأية الصحية .

من خلال توزيع البيانات نلاحظ أن المؤسسات تعتمد توفير الرعأية الصحية للعمال ، حيث أن توفير الحاجات الضرورية من طرف المسؤول أو المدير له تأثير في سلوك الأفراد المرؤوسين ، هذا حسب هرم ماسلو للحاجات ، و هذا ما يمنح المرؤسين و الأفراد العاملين رضى على الوظيفة و المهنة ينتج عنه تفاعل أيجابي داخل المؤسسة و زيادة في الإنتاج و العمل داخل المؤسسة الخاصة .

الجدول رقم (10): يوضح استخدام التكنولوجيا و الرقمنة حسب الشروط.

الشروط / استخدام التكنولوجيا و الرقمنة	الشهادة	الخبرة	التحكم في تكنولوجيا الاتصالات	المجموع
نعم	10 %71.42	8 %66.66	7 %77.77	25 %71.43
لا	4 %33.33	4 %33.33	2 %22.22	10 %28.57
مجموع	14 %100	12 %100	9 %100	35 %100

-نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 71.42 % من المبحوثين ممن أجابوا باستخدام المؤسسة للتكنولوجيا و الرقمنة تتدعم بنسبة 77.77% من شروط توظيفهم تقوم على التحكم في تكنولوجيا الإتصال و نسبة% 71.42 من شروط توظيفهم تقوم على الشهادة مرورا بنسبة 66.66 %من المبحوثين الذين تقوم شروط توظيفهم على الخبرة .

بالمقابل نجد نسبة 28.57% من المبحوثين الذين أجابوا بعدم استخدام التكنولوجيا و الرقمنة ، تتدعم بنسبة 33.33% ممن شروط توظيفهم تقوم على الخبرة ، و نسبة 28.58% ممن شروط توظيفهم تقوم على الشهادة ، تليها نسبة 22.22% ممن تقوم شروط توظيفهم على التحكم في تكنولوجيا الاتصال .

من خلال القراءة الاحصائية نلاحظ أن أغلب المؤسسات اصبحت تعتمد على التكنولوجيا بصفة غالبة و التوظيف على اساس الشهادة أو الخبرة أو القدرة على التحكم في تكنولوجيا الاتصال ، و كل هذه المؤشرات تدل على قدرة المجتمع على التفاعل مع العولمة و استيعابها و أيجاد ما يعرف ب مجتمع المعرفة داخل مختلف المؤسسات الخاصة

- تفريغ و تحليل الفرضيات المحور الأول مع المحور الثاني.

الجدول رقم (11): يوضح مساهمة الخوصصة في مرونة السوق

العمل في القطاع / الخوصصة تساهم في مرونة سوق العمل	القطاع العام	القطاع الخاص	مجموع
نعم	7 %63.63	21 %87.50	28 %80
لا	4 %36.37	3 %12.50	7 %20
مجموع	11 %100	24 %100	35 %100

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 80% من المبحوثين اجابوا بأن الخوصصة تساهم في مرونة سوق العمل و هذه النسبة توجه الإتجاه العام ، حيث تتدعم بنسبة 87.5% من

المبحوثين الذين يفضلون العمل في القطاع الخاص مرورا بنسبة 63.63 % من المبحوثين الذين يفضلون العمل في القطاع العام .

بالمقابل نجد نسبة 20% من المبحوثين الذين اجابوا بعدم مساهمة الخوصصة في مرونة السوق ، حيث تتدعم هذه النسبة ب 36.37% من المبحوثين الذين يفضلون العمل في القطاع العام ، و نسبة 12.50% من المبحوثين الذين يفضلون لعمل في القطاع الخاص .

من خلال القراءة الاحصائية نلاحظ أن القطاع الخاص اصبح له تأثير اكبر و يقدم خدمات كثيرة للمجال الإقتصادي الذي ينعكس كذلك على المجال الاجتماعي كما تحدث عن هذا رواد النظرية الراسمالية ابرزهم أدم سميث و أعطى تصورا بأن القطاع الخاص أو النظام الرأسمالي بصفة عامة يعمل على خلق الثرة للإقتصاد و للمجتمعات على حد سواء .

الجدول رقم (12): يوضح دور القطاع الخاص في النمو الاقتصاديو زيادة الخوصصة لفرص العمل

خوصصة المؤسسات تزيد من فرص العمل / القطاع الخاص يلعب دور في النمو الاقتصادي	نعم	لا	المجموع

نعم	19 %76	8 %80	27 %77.14
لا	6 %24	2 %20	8 %22.86
مجموع	25 %100	10 %100	35 %100

-من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 77.14% من المبحوثين أدلوا بان القطاع الخاص يلعب دورا في النمو الاقتصادي ، و هذه النسبة تمثل الاتجاه العام ، حيث تتدعم ب80% من المبحوثين الذين يرون أن الخوصصة لا تزيد من فرص العمل ، تليها 76% من المبحوثين الذين يرون أن الخوصصة تزيد من فرص العمل .

بالمقابل نجد نسبة 22.86% من المبحوثين الذين يرون ادلوا بأن القطاع الخاص لا يساهم في النمو الاقتصادي ، مدعمة ب24% من المبحوثين الذين يرون أن الخوصصة تزيد من فرص العمل ، تليها نسبة 20% من المبحوثين الذين يرون أن الخوصصة لا تزيد من فرص العمل

- من خلال القراءة الاحصائية للجدول يتضح لنا أن القطاع الخاص يلعب دور في النمو الاقتصادي من خلال دعمه لمختلف السياسات المعتمدة لتشغيل مختلف افراد المجتمع ، و كذا الخوصصة التي تزيد من فرص العمل حسب اراء المبحوثين خاصة و أن القطاع الخاص اصبح نسق جزئي اساسي يخدم النسق الكلي الذي يثمثل في الاقتصاد ن ما يخلق استمرارية للمؤسسات و جلب الاستثمارات عبر نتشجيع المبادرات الفردية التي تحث علىها الرأسمالية .

الجدول رقم (13): يوضح مساهمة القطاع الخاص في برامج التشغيل و تقليلها من البطالة

برامج التشغيل تقلل من البطالة / القطاع الخاص يساهم في برامج التشغيل	لا تقلل	تقلل	لا ادري	مجموع
فتح مؤسسات خاصة	1 %25	4 %18.18	3 %37.5	8 %23.52
توفير مناصب شغل	2 %50	10 %45.45	4 %50	16 %47.05
بدون اجابة	1 %25	8 %36.36	1 %12.5	10 %29.43
مجموع	4	22	8	34

	%100	%100	%100	%100

– من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة 47.05% من المبحوثين أجابوا ب مساهمة القطاع الخاص في برامج التشغيل من خلال توفير مناصب شغل تتدعم هاته بنسب متسأوية قدرت ب% 50 من المبحوثين اجابوا ب لا تقلل و لا أدري في ما يخص تقليل برامج التشغيل من البطالة ، تليها نسبة 45.45% من المبحوثين اجابوا بتقليل برامج التشغيل للبطالة ، كما نجد نسبة 29.43 %من المبحوثين بدون اجابة بالمقابل نجد نسبة 23.52% من المبحوثين صرحوا بمساهمة القطاع الخاص في برامج التشغيل .

–من خلال القراءة الاحصائية نلاحظ أن برامج التشغيل تساهم في عمليات التشغيل ، خاصة في ظل القطاع الخاص الذي يدفع بهذه السياسات إلى تفعيل دورها في خلق فرص العمل و تقديم الدعم للأفراد العاطلين عن العمل لفتح مشاريع و مؤسسات خاصة تعمل على الرفع في النمو الاقتصادي و كذا استقطاب افراد المجتمع للعمل و رفع المستوى المعيشي كما يتوضح ذلك من وجهة نظر الرأسمالية و أدم سميث الذي يرى بضرورة خلق ثروة اجتماعية و اقتصادية مستقلة.

الجدول رقم (14): يوضح توفير فرص العمل فالمؤسسة الخاصة

توظيفك في منصب عملك / هناك توفر كاف	مسابقة	على أساس الشهادة	وساطة	المجموع

توفر فرص العمل في المؤسسة الخاصة				
نعم	**7** %50	**9** %69,24	**1** %12,50	**17** %48,57
لا	**7** %50	**4** %30,76	**7** %87,50	**18** %51,43
المجموع	**14** %100	**13** %100	**8** %100	**35** %100

نلاحظ من خلال الجدول ل أعلاه ان اكبر نسبة من المبحوثين قدرت ب 51.43% و الذين صرحوا بعدم توفر فرص العمل في المؤسسة الخاصة ، حيث تتدعم بنسبة 87.50% من المبحوثين تم توظيفهم عن طريق الوساطة ، و% 50 من المبحوثين ممن توظفوا عن طريق مسابقة ، تليها نسبة 30.76% من المبحوثين تم توظيفهم على اساس الشهادة ،

بالمقابل نجد نسبة 48.57% من المبحوثين اجابوا بتوفر فرص العمل في المؤسسة الخاصة منهم نسبة 69.24% من الذين تم توظيفهم على اساس الشهادة ، و نسبة 50% ممن تم

توظيفهم عن طريق المسابقة تليها نسبة 12.50% من المبحوثين الذين تم توظيفهم عن طريق الوساطة

_ من خلال القراءة الاحصائية للجدول يتضح لنا أن المؤسسات الخاصة تعتمد في تشغيلها على عدة معأيير و شروط منح منصب العمل للعامل الذي يمتلك القدرة و القناعة للقيام بدوره و وظيفته ، كما نجد أن هذه المؤسسات تعتمد بصفة غالبة على الشهادة العلمية أو التكوينية أو عن طريق إخضاع الأفراد لمسابقات خاصة بالتوظيف لمعرفة مدى تأهيلهم للوظيفة ، في حين نجد أن الوساطة كذلك تلعب دور في عمليات التوظيف ، كل هذا تم ذكره في نظرية البيروقراطية التي شرح فيها ماكس فيبر عمليات و معأيير غختيار الفرد المؤهل للوظيفة التي يستحقها .

الجدول رقم (15): يوضح زيادة في فرص العمل من خلال العقود المحددة–التعاقد المؤقت

نوع العقد الذي يربطك / التعاقد المحدد يزيد فرص العمل	محدد المدة	غير محدد المدة	اخر	مجموع
نعم	9 %64.28	9 %52.94	3 %75	21 %60
لا	5 %35.71	8 %47.06	1 %25	14 %40

مجموع	14 %100	17 %100	4 %100	35 %100

– نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين قدرت ب 60% اجابو بأن التعاقد المؤقت لمدة محددة يزيد من فرص العمل ، تتدعم هذه النسبة ب 75% من المبحوثين الذين يربطهم عقد آخر بالمؤسسة العاملين بها ، تليها نسبة 64.28% من المبحوثين الذين يربطهم بالمؤسسة عقد محدد ، تليها نسبة 52.94% من المبحوثين الذين يربطهم عقد غير محدد بالمؤسسة العملين بها .

بالمقابل نجد نسبة 40% من المبحوثين الذين يرون أن التعاقد المؤقت لا يزيد من فرص العمل ، تتدعم هاته النسبة ب 47.06% من المبحوثين الذين يربطهم عقد غير محدد المدة بالمؤسسة العاملين بها ، تليها نسبة 35.71% من المبحوثين الذين يربطهم عقد محدد بالمؤسسة العاملين بها ، تليها نسبة العاملين الذين يربطهم عقد آخر بالمؤسسة و المقدرة ب 25% من المبحوثين .

_من خلال القراءة الاحصائية للجدول يتضح لنا أن التعاقد المؤقت لمدة محددة يزيد من فرص العمل حيث يساهم التعاقد المؤقت في اكتساب الخبرات و اتقان العديد من الادوار و الوظائف مسبقا ، و هذا ما يسمى رأسمال العمل حسب ميشال كروزي ن ما يساهم مستقبلا في تأهيل الوحدات العاملة مناصب العمل ، و التأقلم مع مختلف الأنساق و الأدوار في حال البحث عن العمل مستقبلا .

الجدول رقم 16: يوضح تقديم فرص العمل في القطاع الخاص

اختيارك للعمل في مؤسسة خاصة القطاع الخاص يقدم فرص أفضل	رغبة	مجبورا	مجموع
نعم	**18** **%62.06**	**3** **%50**	**21** **%60**
لا	**11** **%37.94**	**3** **%50**	**14** **%40**
مجموع	**29** **%100**	**6** **%100**	**35** **%100**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 60% من المبحوثين اجابو أن القطاع العام يوفر فرص عمل أفضل من القطاع العام و هذه النسبة تمثل الإتجاه العام , حيث تتدعم بنسبة 62.06% من المبحوثين الذين كان اختيارهم للعمل في القطاع الخاص رغبة منهم ،تليها نسبة 50% من المبحوثين الذين أجابو بأنهم مجبورين لاختيار العمل في القطاع الخاص .

بالمقابل نجد 40% من المبحوثين الذين اجابوا بان القطاع الخاص لا يوفر فرص عمل أفضل من القطاع العام ، تتدعم هذه النسبة ب 50% من المبحوثين الذين ادلوا بأنهم

مجبورين لاختيار العمل في القطاع الخاص ، تليها نسبة 37.04 % من المبحوثين الذين اجابوا برغبتهم في اختيار العمل في القطاع الخاص

من خلال القراءة السوسيولوجية يتضح لنا أن القطاع الخاص اصبح يوفر فرص عمل أفضل. وأصبح ندا للقطاع العام في مساهمته في الاقتصاد . حيث نرى أن الفرد أصبح يميل إلى الراسمالية اكثر باعتبارها تساهم في خلق ثروة فردية مستقلة ، ما ينتج عن ذلك تغير في المستوى المعيشي للفرد ،هذا ما يجعل افراد المجتمع يرغبون أكثر في العمل في القطاعات الخاصة أكثر.

تحليل الفرضيات :

من خلال دراستنا الميدانية المتمثلة في دور القطاع الخاص في تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر التي أجريت في المؤسسة التالية :

نجد بأن :

1- تزيد خوصصة المؤسسات من فرص العمل.

2- برامج التشغيل التي وضعتها الحكومة قلصت من حجم البطالة في الجزائر.

3- يركز القطاع الخاص في تشغيل موظفيه على الرأس المال الثقافي .

4- قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل دائمة و غير دائمة.

5- القطاع الخاص لديه قدرة كبيرة على جلب الاستثمار.

6- القطاع الخاص يعتمد في توظيفه لموظفيه على الخبرة للموظف.

7- قدرة القطاع الخاص على إمتصاص البطالة من خلال زيادة فرص الشغل.

8- تنشيط القطاع الخاص لسياسة التشغيل بفضل التنسيق مع أجهزة الحكومة.

9- النمو الاقتصادي الملحوظ وهذا بفضل دور القطاع الخاص في سياسة التشغيل.

10- سياسة التشغيل القائمة على أيجاد يد عاملة ماهرة.

11- تأثير القطاع الخاص على مستوى المعيشي والاجتماعي والاقتصادي.

12- دور القطاع الخاص في التنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

7/ الاستنتاج العام :

من خلال ما توصلنا إليه من تفريغ و تحليل بيانات فرضيات الدراسة توصلنا أن هناك علاقة بين سياسة التشغيل المتبعة من طرف الدولة و دور القطاع الخاص في في توفير مناصب الشغل و التقليل من البطالة حيث ان القطاع الخاص شريط أساسي لأجهزة الحكومة و له تأثير على الجانب الاقتصادي و الاجتماعيمن خلال مساهمته في خلق فرص عمل جديدة و رفع المستوى المعيشي للأفراد . فالجزائر تسعى منذ الألفية الثانية لدعم القطاع الخاص و ذلك راجع لقدرته البليغة على تلبية الحاجيات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية . كما لعب دورا هأما في التقليل من نسبة البطالة و ذلك من خلال برامج التشغيل التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية بغية في الاصلاح الاقتصادي و الاجتماعي و المعيشي. فمن خلال النتائج التي توصلنا اليها من هذة الدراسة نجد ان العلاقة التي تربط بين المتغيرين " القطاع الخاص" و " سياسة التشغيل" علاقة تكاملية تتمثل في الانعاش الاقتصادي للبلاد من خلال زيادة مرونة السوق ، و زيادة نسبة فرص العمل و التقليل من مشكلة البطالة، كما لاحظنا ان نسبة الاقبال على القطاع الخاص في تزأيد.

الـخاتـمـة

خـــــاتمة:

في ختام بحثنا حول هذه الدراسة التي سعت إلى تسليط الضوء على دور القطاع الخاص في تفعيل سياسة التشغيل داخل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، ولمقاربة المشكلة و التحقق من الفرضيات المطروحة سابقا قسمنا هذه الدراسة إلى بابين، تضمن الباب الأول الدراسة المنهجية و النظرية للبحث، أما الباب الثاني فقد تضمن الدراسة الميدانية الاستبيانية. و بذلك نكون قد انتهينا إلى مجموعة من الاستنتاجات التي نأمل أن نكون قد قاربنا بها اشكالية بحثنا من جهة. و كذا بعض التساؤلات التي من خلالها يبقى مجال البحث مفتوحا حول هذا الموضوع من جهة أخرى.

تطرقنا في الباب الأول إلى الإطار المنهجي الذي احتوى على اشكالية الدراسة التي ألمت بالموضوع من عدة جوانب بالإضافة إلى فرضيات الدراسة التي تمثل الاجابة المؤقتة لهذه الاشكالية و التي تحققنا صحتها من خلال تعمقنا في هذه الدراسة انطلاقنا من المفاهيم التي ضبطت لنا الموضوع و الدراسات السابقة التي ساعدنا الاطلاع علىها على فهم الاشكالية من زوأيا مختلفة من جهة و تحاشي الوقوع في التكرار لموضوع الاشكالية من جهة أخرى ،و المقاربة السوسيولوجية التي وضحت لنا الجانب السوسيولوجي .

بينما تطرقنا في الإطار النظري إلى فصلين، تضمن الفصل الأول واقع القطاع الخاص في الجزائر من خلال التعرف على الخوصصة و مسارها في الجزائر و الأسباب و الدوافع التي أدت إلى ظهورها و القطاع الخاص و تطوره التاريخي في الجزائر و مساهمته الفعالة في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و التقليل من مشكلة البطالة.

أما الفصل الثاني تنأولنا فيه سياسة التشغيل و مراحل تطورها في الجزائر و تعرفنا على بعض الأجهزة و البرامج التي جسدتها الحكومة الجزائرية من خلال الاصلاحات الاقتصادية. كما سلطنا الضوء على لب موضوع اشكالية بحثنا و هو علاقة القطاع الخاص بسياسة التشغيل و ذلك من خلال إبراز أهم النقاط التي ترتبط بين هذين المتغيرين و التي تمثلت في تطور التشغيل

من خلال القطاع الخاص و دوره الفعال في تسيير التشغيل و مساهمته الفعالة في توفير مناصب العمل و التقليل من مشكلة البطالة, و محاولة إنعاش التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد و ذلك من خلال أجهزة برامج التشغيل التي اتبعتها الحكومة .

و من خلال الدراسة الميدانية في الأخير استطعنا الوصول إلى تأكيد صحة الفرضيات و ذلك من خلال النتائج التي توصلنا إليها مدعمة بالتحليل الاحصائي و السوسيولوجي.

وبخصوص الاستنتاجات التي توصلنا اليها من خلال بحثنا نجد أن اسهأمات القطاع الخاص في الجزائر بارز بشكل عميق وواضح على كافة الأصعدة و المستويات خاصة الاجتماعية و الاقتصادية ، حيث نلتمس آثار إسهأماته الاقتصادية من خلال التتبع التاريخي لاقتصاد الجزائر و انتقاله من النظام الاشتراكي الموجه إلى اقتصاد السوق ، حيث رأينا أن خوصصة بعض المؤسسات الاقتصادية بعد فشل النظام الاشتراكي بعد الاستقلال من تحقيق التنمية مكنت من إعادة إنعاش الاقتصاد الجزائري. أما إسهأماته الاجتماعية و المعيشية فنلتمسها من خلال التراجع المستمر في مشكلة البطالة المتناسبة طردا مع تدعيم و تطوير القطاع الخاص بفضل سياسات التشغيل المعتمدة و كذا تشجيع الروح الابداعية و التنافسية بين المؤسسات الخاصة مما ساهم في تحسين انتاجها.

أما بخصوص التساؤلات التي استوقفتنا طيلة سير بحثنا و التي نبتغي من خلالها ترك باب البحث مفتوحا و توسيع آفاقه ، فقد تساءلنا بخصوص المستجدات الحاصلة في سياسة التشغيل منذ ٢٠٢٢ و التي كان على اثرها الشروع في تطبيق برنامج منحة البطالة باعتبارها –برنامج لمرافقة طالبي العمل لأول مرة و تحفيزهم و التكفل بهم أثناء مرحلة بحثهم عن عمل – فما مدى تأثير هذا البرنامج على سياسة التشغيل من جهة و القطاع الخاص من جهة اخرى.

من جانب آخر هل من الممكن أن نرى خوصصة نسبية في القطاع العام من أجل نجاعة و فعالية أكثر على مستواه ؟ حيث أننا نلاحظ أن القطاع العام يعاني من عدة مشاكل أهمها

التسيب و انعدام الحافز و تهميش الكفاءة الجادة للمنافسة رغم الموارد المادية الهائلة التي توفرها الدولة. و هل يمكن القول تبعا لذلك أن القطاع الخاص بمثابة القاطرة المعول علىها و القاعدة الأساسية من أجل انتعاش الاقتصاد في الجزائر؟ .

في الاخير يمكن ان نختم بحثنا بجملة من الاقتراحات و التوصيات من اجل فعالية أكبر للقطاع الخاص على سياسة التشغيل، فرأينا أنه من المهم العمل على استمرار تقييم نجاعة البرامج المطبقة باستمرار من اجل تحسينها و رسم استراتيجيات جديدة تتناسب مع التغيرات الحاصلة و السهر على تطبيق التدابير القانونية و التنظيمية في تنفيذها. و كذلك نرى أن تشجيع الاستثمار الأجنبي في البلاد من شأنه أن يساهم في خلق مناصب شغل للشباب، كما يجب تثمين الطاقات الشبابية و تشجيع الروح و الابداعية التنافسية.

المـــراجـــع

قائمة المراجع

1- أ.زوأوي دلزهاري، وآخرون ، **سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييميه لبرامج الاصلاح)** ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ن المركز الديمقراطي العربي ، المانيا ، العدد 02 ، 2018.

2- أ/ بوزيان عثمان، **الخوصصة في الجزائر**، جامعة د. مولأي الطاهر بسعيدة، الجزائر.

3- أ/ رحيمي عيسى، أ/ قرقاد عادل، أ/ العأيب نصر الدين، **ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها و اثارها**، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف،2018.

4- أحمد الكواز، **بيئة القطاع الخاص: النظرية و الواقع**، الوؤتمر الدولي حول: القطاع الخاص في التنمية: تقسيم و استشراف المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.

5- أحمد الكواز، **بيئة ممارسة أنشطة الاعمال و دور القطاع الخاص**، المعهد العربي للتخطيط، العدد28، الكويت، 2008.

6- أحمد سيد مصطفي،(1999)، **ادارة الموارد البشرية من منظور القرن الواحد والعشرين**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.

7- أحمد هني، **المديونية** (الجزائر : ديوان المجموعات الجامعية، 1992).

8- احمية سليمان ، **السياسة العامة في مجال التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر** ، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي حول السياسات و دورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الطاهر مولأي سعيدة ، الجزائر ، 2009.

9- بلقاسم سلاطنية، **(التكوين المهني و سياسة التشغيل في الجزائر)** رسالة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1996-1995.

10- بن دعيدة عبدالله و اخرون، **الاصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية**،بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2005.

11-بوزار صفية،"**فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجازئر خلال الفترة1990** ، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة يومي08 ، 09 ديسمبر ،جامعةالجزائر03.

12- تومي عبد الرحمن، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الافاق**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2011.

13- جودي ليليا، رانية فريال، **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي**، -دراسة حالة(الجزائر)- ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص : سياسات عامة و ادارة الجماعات المحلية.

14- حاتم أبو زأيدة، **مناهج البحث العلمي**، الطبعة الثانية، 2018.

15- حسان محمد حسان ، **الاسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي** ، دار الطابعة ، بيروت ، ط 1976.

16- حسين عمر، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، مكتبة القاهرة الحديثة،القاهرة، 1995.

17- رباط كريمة، **الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي**_دراسة حالة في الجزائر_ أطروحة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بولعيد، 2010 .

18- ربيحة نبار، **الاستمارة في البحث العلمي**، مجلة الشامل للعلوم التربوية و الاجتماعية، المجلد 5، العدد1.

19- رشيد زرواتي، مهدي عوارم، **القطاع الخاص و سياسة التشغيل و التطور و الطموح فالتحديات**، مجلة العلوم الانسانية و المجتمع، العدد22، مارس 2017.

20- رفعت محجوب ، **الطلب الفعلى** ، القاهرة ، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع ،1971.

21- رواب عمار، غبي صباح، **التكوين المهني و التشغيل في الجزائر**، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، -5- 2011.

22- ساعد بورأوي :**الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي** "الجزائر_تونس_المغرب ،رسالة ماجستير ، جامعة باتنة ،2008.

23- سرير عبدالله رابح، **سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة،** ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية يومي 13 و 14 أفريل، كلية الحقوق و العلوم السياسة، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر، 2011.

24- سعدأوي موسى، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-** ،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2007/2006.

25- سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري، محأولتان من أجل التنمية (1962-1990،1989-2005)** ، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012.

26- سعدية قصاب ،**مسار سياسة التشغيل في الجزائر** ، الجهود و النتائج 1962\2012 ، ملتقى وطني حول : السياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة الجزائر 3 ،2013 .

27- سقار سهيلة/حاليش تنهنان، **مسار الخوصصة في الجزائر بين النص و الواقع** ، جامعة مولود معمري-تيزي وزو- ، قسم العلوم السياسية.

27- سمير حبارك، "**تطور المديونية الخارجية للدول النامية و تسييرها مع دراسة حالة الجزائر 1990-2000**" ، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية ، السنة الجامعية الجامعية .

28- الشاذلي العياري،**القطاع الخاص و مستقبل التعأون العربي المشترك** ،(عمان ،منتدى الفكر العربي ،1996).

29- شهرة عديسة و أخرون، **دور القطاع الخاص في استحداث مناصب الشغل في الجزائر،** - دراسة قياسية- ، مجلة العلوم الانسانية، مجلد20، العدد2، 1995-2018.

30- صابة مختار، **برنامج دعم الانعاش الاقتصادي البنية و المكونات** ، - دراسات العدد الاقتصادي -- جامعة الاغواط كلية العلوم التجارية و الاقتنصادية ، المجلد 1 العدد 1 ،2010.

31- ضياء مجيد الموسوي، (2005)، **الخصخصة و التصحيحات الهيكلية**، اراء و اتجاهات، الطبعة 3، الجزائر، ديوان للمطبوعات الجامعية.

32- طلال أبو غزالة و آخرون ،**دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة و ترشيد الحكم في الأقطار العربية** (د.م.ن،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2011).

33- طيبي حسين / د.التونسي فأيزة، **واقع الخوصصة في الجزائر-دراسة سوسيولوجية-** جامعة : عمار ثليجي ،الأغواط، 2018/01/31.

34- عادل حسين :**الأفراد في الصناعة** ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، 1971 .

35- عارف دليلة ،**الإقتصاد السياسي** ، دار النشر غير مبينة ، الجزائر ،1979.

36- عبد الحليم الزيات ،**التنمية السياسية "دراسة في الإجتماع السياسي"** ، الجزء الثاني البنية و الأهداف ، دار المعرفة الجامعية ،2002.

37- عبد الرزاق مولأي لخضر،شعيب بونوة"**دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالدول النامية** -دراسة حالة الجزائر-؛مجلة الباحث ،العدد7 (2010/2009).

38- عبد الكريم المومن ، **سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية الدولية** _دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير_ ، جامعة وهران، 2009.

39- عبد المجيد بوزيدي، **تسعينات الاقتصاد الجزائري** (الجزائر: موفم للنشر و التوزيع، 1999).

40- علوني عمار،"**دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة – دارسة تقييمية بولأية سطيف**"،
الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعةالمسيلة،2011 .

41- على حمدي، **تنظيم و تطوير اسواق العمل**، المنتدي العربي للتنمية و التشغيل، الدوحة 15-16. نوفمبر 2008، قطر.

42- عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2006.

43- العيد صوفان ، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخوصصة** – دراسة تجريبية جزائرية –رسالة ماجستير جامعة قسنطينة ،2011.

44- عيسأوي نادية، **تقييم المؤسسة في اطار الخوصصة دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب و مشتقاته** – ملينة نوميديا-رسالة ماجيستسر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004.

45- عيسى أيت عيسى، **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر" انعكاسات اقتصادية و اجتماعية"**، أطروحة دكتوراه علوم ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010 .

46- فرحاتي لويزة، سمير عبد الباسط، **سياسات التشغيل و دورها في تحسين الاداء و تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، الملتقي الوطني حول سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، يومي 13-14-2011.

47- قانون التنظيم النقابي للعمال ,رقم 52 لسنة 1987

48- كريم بودخدخ، مسعود بودخدخ، مداخلة بعنوان :"**رؤية نظرية استراتيجية لتطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي** "ملتقى حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري و تخطيط لمرحلة ما بعد البترول .

49- لمزود صباح :دور **القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة** ،رسالة ملجيستر ،جامعة منتوري –قسنطينة- .

50- ليلى سنوسي، **واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الاصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجيستير (جامعة الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2002/2001).

51- محمد السعيد أوكيل، **وظائف نشاطات المؤسسة الصناعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون تاريخ.

52- محمد زوزي، **تجربة القطاع الخاص و دوره في التنمية في الجزائر**_دراسة حالة ولأية غردأية_أطروحة دكتوراه (جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2009/2010).

53- محمد عبده فاضل الربيعي ، **الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية** ، (القاهرة ;مكتبة مدبولي ، 2004).

54- محمد نبيل جامع، **البطالة قنبلة مرقشة فك شفراتها و حديث مع الشباب**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2008.

55- مذكرة شهادة ماستر أكاديمي، **دور القطاع العام في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 2017/1985-** ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2019/2018.

56- مراد محفوظ، (2001)، **عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص**، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.

57- مسعودي زكرياء، **تقييم فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر و انعكاساتها على سياسة التشغيل** –دراسة تحليلية أطروحة دكتوراه – جامعة ورقلة ،2019.

58- مليكة صديقي ، **برامج الإصلاح الهيكلي و أزمة التحولات في الإقتصاديات الانتقالية** ،حالة الجزائر _رسالة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،2007.

59- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، بدون تاريخ.

59- نهلة ابو اسماعيل ، **دور سياسات التشغيل الناجحة في الحد من تنامي مشكلة البطالة** ، الملتقى الوطني الرابع حول سياسات التشغيل و التقليل من البطالة في الجزائر بين جهود برامج الحكومة و مبادرات الخاص و منظمات المجتمع المدني 2017 ، جامعة الطارف.

60- الهاشمي مقراني و اخرون، القطاع **الخاص و النظام العالمي الجديد**: التجربة الجزائرية (الجزائر : مخبر علم الاجتماع الاتصال -جامعة قسنطينة- ، 2010).

61- هدى ،سيد لطيف ،**الأسس العلمية للإدارة** ، الشركة العربية للنشر و التوزيع ،1996.

62- هواري عامر، قاسم حيزيرية، **مداخلة السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها**.

63- ياسمين نوري ،"**مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر** :بين الخطاب الرسمي و المواقع الميدانية 1962-2012"رسالة ماجيستر (جامعة مولود معمري :كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسة ،2015).

64- Ahmed Dahmani, **op.cit** , PP. 252,256

65- **L.Belanger , gestion des ressources humaines , guetanmorin , editeur1982 , P83.**

الملاحق





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس - المدية -

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

تخصص : **علم اجتماع تنظيم و عمل**

ماستر 02

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

أخي المبحوث: بصفتنا طلاب جامعة مقبلين على اتمام مذكرة التخرج

ارتأينا في دراستنا انجاز هذه الاستمارة، حيث يهدف هذا الاستبيان الى جمع المعلومات و البيانات المتعلقة بدور القطاع الخاص في سياسات التشغيل ، يهدف الاستبيان الى فهم كيفية مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص العمل و تشغيل القوى العاملة ، بالإضافة الى معرفة البرامج و المبادرات المعتمدة من قبل المؤسسات الخاصة لتحقيق هذه الأهداف عن طريق جمع المعلومات من المشاركين ، لذلك سنكون قادرين على تحليل دور القطاع في سياسة التشغيل و فعاليته و سيساعدنا ذلك في تحديد التحديات و الفرص المتعلقة بالتشغيل و تطوير الاستراتيجيات الفعالة لتعزيز التشغيل و النمو الاقتصادي .

نأمل ان تشاركنا في هذا الاستبيان من أجل اثراء دراستنا بدراسة ميدانية تفيد موضوعنا المدروس .

و شكرًا على تعاونكم

المحور الأول: البيانات الأولية .

1/ نوع الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2/ السن: (30-20) ☐ (40-31) ☐ (50-41) ☐ (50 فما فوق) ☐

3/ الفئة المهنية : إطار ☐ إطار سامي ☐ عون تحكم ☐ عون تنفيذ ☐

4/ الحالة العائلية: أعزب ☐ متزوج (ة) ☐ مطلق(ة) ☐ أرمل(ة) ☐

5/ الأقدمية في العمل: 1-3 سنوات ☐ 1- 8 ☐ 12-15 ☐ أكثر من 15 سنة ☐

6/ الشروط المتوفرة في التوظيف : الشهادة ☐ الخبرة ☐ التحكم في تكنولوجيات الاتصال ☐

- المحور الثاني : سياسة التشغيل.

7/ كيف تم توظيفك في منصب عملك ؟

مسابقة ☐ على اساس الشهادة ☐ الوساطة ☐

8/ هل توفر لك المؤسسة انتساب الضمان الاجتماعي ؟

أنتسب إلى الضمان الاجتماعي ☐ لا أنتسب الى الضمان الاجتماعي ☐

9/ هل تعتقد أن خوصصة المؤسسات يمكنها أن تزيد من فرص العمل ؟

نعم ☐ لا ☐

10/ ما نوع العقد الذي يربطك بالمؤسسة

عقد محدد المدة ☐ عقد غير محدد المدة ☐ اخر ☐

11/ هل اختيارك للعمل في مؤسسة خاصة ؟

رغبة منك ☐ مجبورا ☐

12/ هل تعتقد ان برامج التشغيل تقلل من مشكلة البطالة ؟

لا تقلل من البطالة ☐ تقلل من البطالة ☐ لا أدري ☐

13/ هل تفضل العمل في القطاع العام او الخاص ؟

القطاع العام ☐ القطاع الخاص ☐

إذا كانت الإجابة في القطاع العام لماذا ؟ .....

.....

14/ هل توفر المؤسسة دورات تكوينية لتطوير مهاراتك ؟

توفر ☐ لا توفر ☐

15/ هل تمنح المؤسسة فرص متكافئة للخضوع للتكوين ؟

نعم ☐ لا ☐

16/ هل ترى أن المؤسسة توفير خدمات الرعاية الصحية (عيادة، دورية لطب العمل) ؟

توفر رعاية صحية ☐ لا توفر رعاية صحية ☐

17/ هل المؤسسة التي تعمل بها تتبع سياسة عادلة لتحديد الأجور و الحوافز للعمال ؟

نعم ☐ لا ☐

18/ من وجهة نظرك ماهي الحوافز المادية و المعنوية التي تقدمها المؤسسة لتجعلك تتمسك بمنصب الشغل :

.....

.....

المحور الثالث : القطاع الخاص .

19/ هل تشعر بالولاء و الاعتزاز للمؤسسة التي تنتمي إليها

دائما ☐ أحيانا ☐

20/ هل تجدد عقدك في المؤسسة الخاصة في حالة انقضائه ؟

أجدد دون تردد ☐ لا أجدد ☐

إذا كانت الإجابة لا أجدد لماذا ؟.....

21/ هل تعتقد أن القطاع الخاص يلعب دورا في النمو الإقتصادي ؟

نعم ☐ لا ☐

22/ هل ترى أن هناك توفر كافي في فرص التوظيف في المؤسسة الخاصة ؟

نعم ☐ لا ☐

23/ هل ترى أن القطاع الخاص يقدم فرص عمل أفضل من القطاع العام ؟

نعم ☐ لا ☐

24/ ماهي المجالات التي يمكن أن يقدم فيها القطاع الخاص دوره بشكل فعال ؟

- النقل ☐ - التعليم ☐

- الصحة ☐ - البنية التحتية ☐

25/ هل ترى أن هناك اتجاه نحو زيادة في دور القطاع الخاص ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة نعم ، ماهي المجالات التي يمكن أن يغطيها

.....

26/ هل تعتقد أن المؤسسة الخاصة تستخدم الرقمنة و التكنولوجيا الحديثة ؟

نعم ☐ لا ☐

27/ هل ترى أن التوجه نحو الخوصصة ساهم في زيادة مرونة سوق العمل ؟

نعم ☐ لا ☐

28/ هل تعتقد أن التعاقد المؤقت لمدة محددة المدة يعمل على زيادة فرص العمل ؟

نعم ☐ لا ☐

29/ هل تعتقد أن المؤسسات الخاصة تعمل على استثمار خدماتها و انتاجها لتلبية احتياجات السوق ؟

نعم ☐ لا ☐

30/ كيف ترى مساهمة القطاع الخاص في دعم برامج التشغيل ؟

.....

.....